E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/C.12/AGO/3
28 April 2008

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقرير الأولي، والتقريران الدوريان الثاني والثالث، مقدمة في وثيقة واحدة بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

أنغولا* **

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

* لم تحرَّر هذه الوثيقة في شكلها النهائي قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

** يمكن الاطلاع على المرفقات لدى الأمانة.

(A) GE.08-41546 280708 310708

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً -	الأحكام العامة للعهـــد الـــدولي الخـــــاص بـــالحقوق الاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية	١ -٣١	٣
ثانياً -	التطبيق العملي للقانون: الصعوبات والضغوط	٣٢ -١٠١	١٥
ثالثاً -	تعزيز قدرة إنتاج القطاع التقليدي	١٠٢-١١٤	٣٩
رابعاً -	الإصلاحات والتدابير المنفذة	١١٥-١٢٤	٤٤
خامساً -	العمالة.....	١٢٥-١٣٢	٤٥
سادساً -	التخفيف من تركيز السلطات وتطبيق اللامركزية في الميـــدان الإداري وإعادة إدارة الدولة إلى جميع مناطق البلد	١٣٣-١٦٠	٤٨
سابعاً -	البرنامج المتكامل للسكن والتخطيط الحضري والصرف الصحي والبيئة	١٦١-١٧٧	٥٨
ثامناً -	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٧٨-٢٠٧	٦٨
تاسعاً -	الحق في التعليم	٢٠٨-٣٠٧	٧٨
عاشراً -	الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.....	٣٠٨-٣١٢	٩٦
حادي عشر-	المجتمع المدني	٣١٣-٣٢٣	٩٧

أولاً – الأحكام العامة للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف – المادة ١

١- استعمر البرتغاليون أنغولا لمدة خمسة قرون، وكان ذلك بطبيعة الحال ضد رغبة شعوب أنغولا. وخلال عصر ما قبل الاستعمار، سكنت الأراضي الحالية لأنغولا شعوبٌ سابقة على شعوب البانتو، وهي الخويسا، والكويبيس، والكويسيس، التي كانت تُعرف أيضاً باسم "الموكانكالا" (الرقيق). وقد أجبر الغزاة البانتو هذه الشعوب على الانتقال إلى منطقة صحراء ناميبيا. وكانت شعوب البانتو التي غزت آنذاك الأراضي الحالية لأنغولا قد أتت من أواسط أفريقيا. وكانت تحظى بدراية سابقة في تلك الحقبة باستخراج المعادن وصناعة الخزف والزراعة والنسج. واستمرت فترة استقرار شعوب البانتو في هذه الأراضي إلى يومنا هذا، مثلما هي حال شعبي *تشكوي* أو كيوكو، اللذين استقرا خلال القرن العشرين في أراضي شعب *نغاغويلا*. ودامت حركة هجرة شعوب البانتو أكثر من خمسة قرون. وهكذا استقرت شعوب باكونغو، وآمبوندو، ولوندا كيوكو، وأونيمبوندو، ونغانغويلا، ونهانيكا - هوجي، وآمبو، وهيريرو، وكسيندونغا في الأراضي الحالية لأنغولا ونشأت مجتمعات الكريول نتيجة للاختلاط الاجتماعي والثقافي مع البرتغاليين على مدى نحو خمسة قرون. وخلال الفترة التي كانت مملكة البرتغال تبحث فيها عن الطريق البحرية المؤدية للهند، أقام البرتغاليون أول اتصال مع مملكة الكونغو التي نشأت حوالي عام ١٤٠٠. ونشأت مملكة ندونغو فيما بعد.

٢- وكانت مملكة الكونغو هي الأقوى. وكان ملكها الذي كان يدعى في ذلك الحين ماني كونغو يبسط سيطرته على كل المنطقة الشمالية من أنغولا الحالية تقريباً. وظهرت فيما بعد ممالك أخرى، مثل ماتامبا، ولوندا، وكاسانغي، وبايلوندو، ونغانغويلا، وكوانهاما. وقد أقامت البرتغال علاقات تجارية مع مملكة الكونغو، ولكنها واجهت صعوبات لا حصر لها في دخولها. وقد دام الوجود الفعلي للبرتغاليين في الأراضي الأنغولية أكثر من أربعمائة عام، ولكنه كان محدوداً في جزء صغير من الساحل، بالقرب من مصب نهر كوانزا، والذي يمثل أقل من ١٠ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الحالية. وبصرف النظر عن مقاومة الأنغوليين، لم يكن لدى البرتغاليين عدد كاف من السكان للإقامة في هذه الأراضي الشاسعة ولم يحدث، إلا بعد التدافع على أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر، أن تمكن البرتغاليون من بسط نفوذهم في الداخل، واتخذت الأراضي شكلها الحالي. وكان الهدف الأساسي للبرتغاليين هو إقامة علاقات تجارية مع الشعوب الساحلية. وفي وقت لاحق، تمثل هدفهم في تجارة الرقيق واستغلال مناجم الفضة (التي لم تكتشف قط). ومع ذلك أصبحت تجارة الرقيق النشاط الاقتصادي الوحيد، بما يؤكد أن هذه المنطقة كانت أحد موردي الرقيق الرئيسيين للعالم الجديد، لا سيما للقارة الأمريكية.

باء – سياسة التمييز الاستعمارية

٣- تميزت هذه الفترة بحركة التبشير المسيحي، وذلك من خلال تعميد مختلف الملوك، وإدخال الحضارة الأوروبية، والتغييرات المتزامنة في الأديان وغيرها من المعتقدات الأفريقية، مما أضعف الممالك القائمة في هذه المنطقة. وعند التعميد، كان الملوك وغيرهم من رعايا المملكة يتخلون عن أسمائهم ذات الأصل البانتو ويحصلون على أسماء من أصل برتغالي، وهي بشكل أساسي أسماء ملوك وقديسين تابعين للكنيسة الكاثوليكية. وتمثلت إحدى السياسات الاستعمارية الأكثر شيوعاً في بث الفرقة بين شعوب أنغولا، وذلك بالاستفادة من النزاعات القبلية القائمة. وقد أدت تجارة الرقيق

إلى تحول الأيدي العاملة إلى الزراعة والصيد واستخراج المعادن، الأمر الذي تسبب بدوره في تمزق اقتصاد حقبة ما قبل الاستعمار. وانهارت الزراعة مما أدى إلى تقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي. واعتبر هذا الجانب من الاحتلال الاستعماري أحد الأسباب الرئيسية لتخلف أنغولا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت ذاته أحد عوامل انخفاض عدد السكان. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٤ ملايين من الرقيق جرى تصديرهم من أنغولا. وكانت القوة الاستعمارية قد أنشأت طبقة اجتماعية تسمى بـ "المماثلين"، الذين كان يحق لهم العمل في الخدمة العامة أو المساعدة الطبية وكانوا يقيمون في مناطق شبه حضرية، في منازل أفضل حالاً، إذ كان بعضها مزوداً بالمياه والكهرباء، كما أتيحت لهم فرص الحصول على التعليم العام، وعدد قليل جداً منهم كان ملتحقاً بالتعليم الجامعي في البرتغال. وعانى الأشخاص الذين احتفظوا بثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم من التمييز واعتبروا غير متحضرين. وكان لدى عدد صغير من الأنغوليين إمكانية الحصول على مياه الشرب والطاقة الكهربائية ولكن غالبية من كانوا يستفيدون من هذه الخدمات كانت من أصل برتغالي. وكان التعليم الاستعماري هو نفسه بالنسبة للعدد الصغير من الأنغوليين الذين لديهم فرصة الحصول على التعليم للسكان ذوي الأصل البرتغالي. وكانت لغة التعليم هي البرتغالية، والأطفال الأنغوليون الذين احتفظوا بلغتهم الأم كانوا دائماً في وضع غير مؤات مقارنة بأطفال الأوروبيين، ليس بسبب محتوى التعليم فحسب، الذي لم تكن له صلة بواقع أنغولا، وإنما أيضاً بسبب الصعوبات الناجمة عن اللغة المستخدمة في التعليم. وكان البرتغاليون يضطرون لتعلم البرتغالية واستيعاب الثقافة الأوروبية للتمكن من الحصول على نتائج دراسية أفضل. وبالتالي يمكن فهم أن الكثير من الأنغوليين لا يستطيعون التحدث بلغاتهم الأم ويحملون أسماء أصلها غير بانتو. وكان الالتحاق بالمدارس محدوداً حتى منتصف السبعينات، ذلك أن ١٥ في المائة فقط من السكان البالغين كانوا ملمين بالقراءة والكتابة. وقد أدى ارتفاع مستوى الأمية، الناجم عن السياسة الاستعمارية ذاتها، والمتصل بالتمييز العنصري أو العرقي أو اللغوي أو التميز القائم على أساس نوع الجنس، إلى صعوبات في إعمال الحق في المشاركة في الحياة العامة وفي الاقتصاد الرسمي. وكان البرتغاليون يشغلون الوظائف الأعلى في الهيكل الهرمي للإدارة العامة والقطاع الخاص، وبالمثل كانوا يشغلون أيضاً وظائف العاملين غير الماهرين في مدن أنغولا.

جيم – الاقتصاد الاستعماري لأنغولا

٤- بعد القضاء الفعلي على ممارسة الرق في منتصف القرن التاسع عشر، اتخذت اقتصادات البلدان التي كانت تصدر الرقيق منحى آخر. وبعد إبطال الرق، عمل الأنغوليون تحت نظام السخرة، ثم بعقود عمل بموجب النظام الاستعماري الساري، في مناجم الحديد والماس، والعاج وما إلى ذلك. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح البن المنتج الزراعي والتصديري الرئيسي بسبب ارتفاع سعره في أوروبا. ولكن مع تطور الصناعة النفطية في كابيندا في عام ١٩٦٨، أصبح النفط منتج التصدير الأساسي في عام ١٩٧٣، يليه البن والماس وسلع أولية أخرى، وهي منتجات تصديرية الهدف منها تغذية الصناعات المتطورة الكبيرة في أوروبا، نظراً إلى الثورة الصناعية التي شكلت سبباً من أسباب القضاء على ممارسة الرق. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ الخمسينات من القرن الماضي، شجعت الحكومة البرتغالية القائمة حينئذ على تثبيت المستوطنين في أنغولا، وبناءً عليه، تزايد عدد سكان البيض في عام ١٩٧٤ بنحو ٣٣٠ ٠٠٠ شخص. وقد نزع هؤلاء المستوطنون ملكية أفضل الأراضي الزراعية، وفي عام ١٩٧٠ لوحظ أن ما يقرب من ٤٠٠ ٦ مزرعة برتغالية أقيمت على ٤,٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وهي مساحة تعادل المساحة التي يشغلها الفلاحون الأنغوليون. كما أن المستوطنين كانوا يسيطرون على الإدارة العامة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونظام التجارة الريفية. وقد حال اقتصاد التصدير هذا دون تنمية زراعة الكفاف وأجبر المواطنين على زراعة منتجات

التصدير. وبذلك تكون هذه الحقبة قد شهدت نزع ملكية الأراضي وتدهور الاقتصاد واعتماد البلد على الاستيراد، وكذلك تغير نظام معيشة الكثير من المواطنين، ولا سيما المماثلين منهم. وفور ذلك غدا هذا البلد، الذي كان ينتج احتياجاته من الأغذية، مصدراً رئيسياً للمواد الأولية ومستورداً للمنتجات ذات الضرورة الأساسية. كما شهدت هذه الحقبة بناء هياكل أساسية مثل الطرق والجسور والموانئ والسكك الحديدية بغرض تيسير نقل منتجات التصدير والاستيراد. وبدأت الصناعة الأنغولية في تلك الحقبة تخطو بعض الخطوات لصالح الدولة المستعمرة. وبرز بعض الوطنيين بين المماثلين وآثروا في وقت لاحق الكفاح المسلح لمناهضة الاستعمار. وفي عام ١٩٧٤، وقع انقلاب ضد الدكتاتورية الفاشية، سمي بثورة الرقيق وكان يستهدف تغيير النظام الاستعماري. وقد أدى هذا الانقلاب إلى تهيئة الظروف السياسية لاستقلال أنغولا، المطالب به منذ ٥٠٠ عام.

دال – الحالة بعد استقلال أنغولا

٥- شهد يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ تشكيل حكومة جمهورية أنغولا الشعبية وبداية إقامة المؤسسات اللازمة، مثل مجلس الشعب، الذي أنشئ نتيجة الانتخابات التي أجريت في مجالس المقاطعات واختارت الدولة نظاماً اشتراكياً وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة بحكم وضعها كدولة في عام ١٩٧٦. وتميزت السنوات التي تلت الاستقلال بالأولوية المعطاة للقضايا الاجتماعية، وخاصة الاهتمام بجميع مراحل التعليم المدرسي، والتدريب المهني، ومحو الأمية والصحة، وهي خدمات كانت تقدم آنذاك مجاناً وللجميع. وفي هذا الوقت كانت الحكومة تسعى أيضاً إلى سد العجز في عدد الموظفين المؤهلين، والموروث عن النظام الاستعماري. وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس بدرجة كبيرة أثناء الجزء الثاني من السبعينات. ونظمت الحكومة عدداً كبيراً من الحملات الوطنية لمحو الأمية استفاد منها مئات الآلاف من البالغين. كذلك نظمت حملات كثيرة لتحصين الأطفال، ولا سيما لاستئصال شلل الأطفال. وكانت هذه الحملة أول حملة تنظم في أنغولا. وانهار الاقتصاد في هذه الفترة. وعلى سبيل المثال، انخفض مستوى إنتاج الصناعة ليصل إلى ٢٨ في المائة مقارنة بمستواه في ١٩٧٣. وبالرغم من أن أنغولا تتمتع بموارد طبيعية وثروات كامنة، فقد شهد الاقتصاد الأنغولي أزمة عميقة لما يزيد على عقدين، الأمر الذي أدى إلى تدهور شديد في الأحوال المعيشية لغالبية السكان. كذلك تأثرت مستويات الانتعاش الاقتصادي بسبب الحرب التي اندلعت بين أحزاب الأغلبية الثلاثة في البلد.

٦- ومن آثار هذه الحرب يمكن ذكر ما يلي:

(أ) تدمير الكباري، وخطوط السكك الحديدية، والطرق، والخطوط الكهربائية، وأنظمة الإمداد بالمياه، والمصانع (في بعض المدن الداخلية)، وكذلك بعض الهياكل الاجتماعية؛

(ب) هبوط الإنتاج الزراعي، الذي يعزى إلى انتقال السكان الريفيين إلى المدن، فهي أكثر أمناً، وسرقة المواشي وخيرات ريفية أخرى، ووجود المناجم في مناطق الإنتاج، والصعوبات في النقل بالسكك الحديدية؛

(ج) انهيار المنتجات التصديرية، مثل البن والقطن والماس والحديد؛

(د) فقدان خط السكة الحديدية الإقليمي "كامينهو دي فيرو دي بنغويلا"، الذي كان يربط بين البلدان غير الساحلية مثل زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(هـ) الاعتماد على استيراد المنتجات، وبعضها كان في السابق ينتج في أنغولا؛

(و) إنفاق جزء كبير من الميزانية لتأمين الدفاع عن البلد؛

(ز) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من ١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ إلى أقل من ٤٠٠ في السنة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، مع انتعاش جزئي إلى ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٦. وتعود بداية هذه الأزمة إلى فترة الانتقال الفوضوية إلى الاستقلال، المصحوبة بهجرة المستوطنين، وإلى الآثار المدمرة للحرب والإدارة الاقتصادية السيئة؛

(ح) وجود ألغام أرضية وأجهزة غير متفجرة.

هاء - التطور الحالي للاقتصاد

٧- شهد البلد تنمية اقتصادية مكثفة منذ ٢٠٠٢، وزادت سرعة التغير في الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من ٢٠٠٥. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ بلغ معدل التغيير الحقيقي التراكمي ٨٩,٦ في المائة، وهو ما يعتبر معدلاً متوسطاً سنوياً للتغير قدره ١٣,٦ في المائة. بذلك تكون أنغولا قد شهدت في عام ٢٠٠٦ أعلى معدل تنمية في أفريقيا كلها. وحتى إذا كان قطاع النفط هو الأقوى، فإن القطاع غير النفطي شهد انتعاشاً كبيراً. وبلغ التغيير التراكمي ٨١,٤ في المائة، وهو ما يعادل نسبة مئوية سنوية متوسطة قدرها ١٢,٧ في المائة. وسجل استخراج الماس تغييرا تراكميا قدره ٧٩,٣ في المائة (متوسط معدل النمو السنوي ١٢,٤ في المائة)، بينما حققت قطاعات النشاط الأخرى، وهي الزراعة والصيد والصناعة التحويلية، والطاقة والمياه، والبناء والخدمات نمواً تراكمياً قدره ٦١,٦٢ في المائة أي بمعدل تغيير سنوي متوسط ١٠,١ في المائة. ويقدر أن المعدل الفعلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٨,٦ في المائة في ٢٠٠٦ و٢٠,٦ في المائة في ٢٠٠٥ وارتفع معدل نمو قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات التجارية بدرجة أكبر أيضاً مما كان مخططاً له. وإذا ما وزعنا الناتج المحلي ما بين القطاع النفطي والقطاع غير النفطي، نخلص إلى نتيجة مفادها أن الأداء المسجل في عام ٢٠٠٦ كان إيجابياً. في الواقع، حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام الماضي نسبة تغيير مئوية قدرها ٢٥,٧ في المائة. وكانت الصناعة التحويلية والخدمات التجارية والزراعة هي التي حققت هذا الأداء. ووصلت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢ ٥٦٢,٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة)، في مقابل ١ ٩٨٤,٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٥، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٩,٢ في المائة. وفي ٢٠٠٥، بلغت زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٥٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤. وارتفعت الزيادة الفعلية لمتوسط دخل الأنغوليين لتصل إلى ١٥,٣ في المائة في ٢٠٠٦ و١٧ في المائة في ٢٠٠٥، مقابل نمو ديمغرافي قدره ٢,٩ في المائة، وذلك بدمج الزيادات الفعلية، والاستثمارات العامة في المجال الاجتماعي، والسيطرة الفعلية على التضخم (٣١ في المائة في ٢٠٠٤، و١٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ و١٢,٢ في ٢٠٠٦) وسياسات الإدماج الاجتماعي القائمة من أجل استئصال الفقر. وسجل عام ٢٠٠٥ مؤشر فقر بلغ ٥٦ في المائة، أي أنه انخفض عما كان عليه في عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٢,٢ في المائة. أما الاستثمارات العامة التي تقدر بحوالي ١,٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتمثل زيادة قدرها ٧٦,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥، فقد كان لها أثر محفز هام على الاقتصاد القومي من حيث جذب الاستثمارات الخاصة - التي يقدر أنها بلغت ما مجموعه ١١,٤ مليون دولار - وكذلك على تحسين الظروف المعيشية العامة للسكان. وفي الواقع، فإن من المبلغ الإجمالي الذي أنفقته

الدولة في الاستثمارات، تلقت القطاعات الاجتماعية ما مقداره ٢٨,٣ في المائة، والقطاعات الاقتصادية ٨,٣ في المائة، وقطاعات الهياكل الأساسية (الطرق، والسكك الحديدية، والطاقة، والمياه) حوالي ٣٦,٩ في المائة. ومن بين السياسات الواردة في البرنامج العام للحكومة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تجدر الإشارة إلى سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي وحفز التنمية الاقتصادية في الميادين الأكثر هيكلة للاقتصاد. وفيما يتعلق بالسياسات الأولى المذكورة، فقد تجلت آثارها في استقرار أسعار العملة، واستعادة الثقة في العملة الوطنية - التي نتجت عنها زيادة كبيرة في المدخرات بالكوانزا - والسيطرة على العجز في الميزانية، والحد من التضخم، وقدر أكبر من الشفافية في الحسابات العامة، وتحسين الصورة الدولية للبلد لدى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الرئيسية. أما فيما يتعلق بالسياسات الرامية إلى تعزيز الإنتاج غير النفطي، فينبغي إيلاء الأولوية للأشغال العامة، والقطاع الأولي، وتوزيع الطاقة والمياه، والصناعة التحويلية.

واو - قانون الأجانب

٨- ينص القانون رقم ٩٤/٣، الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير، والذي ينظم النظام القانوني المتعلق بالأجانب في أنغولا، على أن الأجانب الذين يقيمون أو يتواجدون في أنغولا يتمتعون، على أساس المعاملة بالمثل، بالحقوق والضمانات ذاتها، ويخضعون للواجبات نفسها، مثلهم في ذلك مثل الأنغوليين، باستثناء الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق والواجبات التي يقصرها القانون صراحة على المواطنين الأنغوليين.

٩- وتنص الفقرة ١ من المادة ١٨ من القانون الدستوري لأنغولا على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ويتمتعون بالحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها، دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الإثنية أو نوع الجنس، أو مكان التعليم، أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية. ويعاقب القانون بشدة على جميع الأفعال التي تضر بالوئام الاجتماعي أو تخلق أشكالاً من التمييز أو امتيازات بناء على هذه العوامل. وقد أدخل القانون رقم ٩١/١٢ تعديلات على القانون الدستوري في آذار /مارس ١٩٩١، بغية مراعاة إرساء المبادئ الدستورية اللازمة لإشاعة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية، وتوسيع نطاق الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين، والمبادئ الأساسية لاقتصاد السوق وضمان تلك الحقوق والمبادئ. وبما أن هذا التنقيح كان جزئياً، فقد جرى سن القانون الثاني لتنقيح الدستور، وهو القانون رقم ٩٢/٢٣، الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر. وترد المبادئ الأساسية في الباب ١ (المواد ١-١٧). وفي أعقاب إنشاء نظام التعددية الحزبية ووفقاً لاتفاقات السلام في أنغولا، الموقعة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١، أجريت أول انتخابات تشريعية ورئاسية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري. وقد غير قانون تنقيح الدستور اسم الدولة ليصبح جمهورية أنغولا، وتغير اسم جمعية الشعب ليصبح الجمعية الوطنية، وحذفت كلمة الشعبية من أسماء المحاكم. ويشتمل الباب الثاني على مواد جديدة كرست لضمان الحقوق والحريات الأساسية، تستند إلى المعاهدات الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان التي أصبحت أنغولا طرفاً فيها بالفعل (المواد ١٨ إلى ٥٢). وأدخل الباب الثالث تعديلات في صياغة القانون الدستوري، أصبحت أنغولا وفقاً لها دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، وترتكز على تنظيم للدولة يقوم على الفصل بين وظائف الأجهزة السيادية والترابط بينها، وعلى نظام شبه رئاسي يمنح رئيس الجمهورية دوراً مؤثراً وفاعلاً. كما أجريت تعديلات مناسبة في السلطة القضائية، والتنظيم القضائي، وفي جوهر لائحة القضاة. وينص القانون الدستوري على التحقق من دستورية القوانين بواسطة محكمة دستورية، وكذلك على الإجراءات، والصلاحيات، وحدود تنقيح الدستور (المواد ٥٣ إلى ١٦٤). وتنص المادة ٢١ منه على أن "الحقوق الأساسية التي يتضمنها هذا القانون لا تستبعد أية حقوق أخرى تكفلها القواعد والقوانين الواجبة التطبيق في القانون

الدولي، وأن القواعد الدستورية والقانونية المتصلة بالحقوق الأساسية يجب تفسيرها وإدماجها على نحو يتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى التي دخلت أنغولا طرفاً فيها. وتقوم المحاكم الأنغولية، عند نظرها في المنازعات، بتطبيق هذه الصكوك الدولية حتى لو لم يحتج بها الأطراف". وقد أدى تنقيح الدستور أيضاً إلى سن قوانين تتعلق بالحق في المشاركة النشطة في الحياة العامة وبواجب القيام بذلك، وبواجب العمل والحق فيه، واختيار العمل بحرية، والحق في الحصول على أجر عادل، وفي أوقات الراحة، والعطلات والحماية، والإصحاح والأمن في العمل، والحق في الإضراب، وتكوين نقابات مهنية، والحق في التعليم والثقافة والمساعدة الطبية والصحية والحق في الحياة في بيئة سليمة صحياً وغير ملوثة، وكذلك المساعدة المقدمة للطفولة والأمومة ولذوي الإعاقة وكبار السن وفي جميع حالات العجز عن العمل. وتنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٢/٢٣، الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر، التنقيح الثاني للدستور، على أنه "يجب على الدولة أن تهيئ الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية اللازمة لكي يتمتع المواطنون بحقوقهم تمتعاً فعلياً وليضطلعوا بواجباتهم بالكامل".

٢-(أ) ترد أدناه بعض البيانات المتعلقة بحالة العمل في عام ٢٠٠١

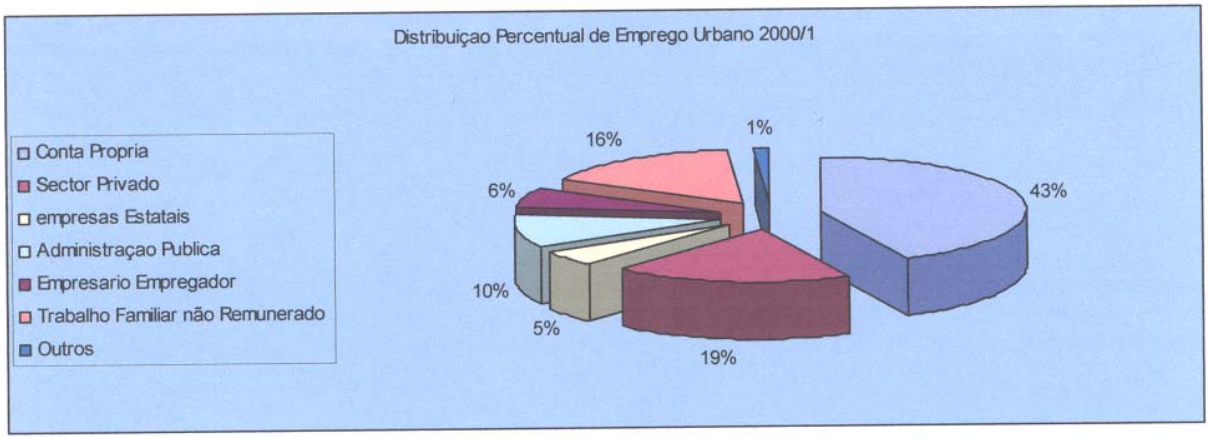

زاي - معدلات العمل في عام ٢٠٠٦

١٠- في مجال العمل، تشير البيانات إلى أن معدل البطالة بلغ نحو ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦، مما يعكس انخفاضاً بنسبة ٤ في المائة عن قيمته المقدرة لعام ٢٠٠٥.

حاء - الاستثمار والعمل

١١- بالرغم من أن البيانات السابقة الواردة في المرفق[(١)] غير كاملة، فهي تشكل مدخلاً طيباً لمناخ الأعمال والاستثمار وخلق فرص العمل في عام ٢٠٠٦. وقد بلغ المعدل الإجمالي للاستثمار ٣١,٤ في المائة (بزيادة قدرها ٨,٩ في المائة عن ٢٠٠٥، حيث كانت النسبة المئوية ٢٣,٥ في المائة)، وهو رقم كبير جداً، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن معدل الاستثمار الخاص كان يبلغ حوالي ٢٢,٧ في المائة. وبالرغم من حدوث زيادة قدرها ٧٦,٤ في المائة بالنسبة

(١) المرفق ١: بيانات بشأن العمل والاستثمارات في عام ٢٠٠٦.

لعام ٢٠٠٥ فقد بلغ الاستثمار العام ٢,٨ في المائة. أما فيما يتعلق بالعمل، وبافتراض أن المعدل العام للنشاط (نسبة السكان الناشطين اقتصاديا إلى إجمالي السكان) يبلغ ٤٩ في المائة، فمن المحتمل جدا أن معدل البطالة بلغ ٢٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦، وهو رقم مرتفع جدًا أيضاً حسب المعايير الاقتصادية والاجتماعية المتعارف عليها. وبالتالي يصبح من الضروري تعزيز السياسات المولدة لفرص العمل، وهو ما ينبغي أن يمر من خلال اختيار أنشطة منتجة كثيفة العمالة.

طاء – التشريع الوطني المتعلق بالحصول على عمل

١٢- طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٥ من القانون العام للعمل المعمول به، فإن سياسة تشجيع العمالة في دولة أنغولا تقوم على أساس تعيين العمال، ودراسات سوق العمالة، والارتقاء بمستوى العمالة، والتثقيف والتوجيه المهني، والتدريب، وإعادة التدريب المهني وحماية سوق العمالة لصالح مواطني البلد. وبالنظر إلى نقص الأشغال ونقص سياسات الالتحاق بالعمل، وخاصة بالنسبة إلى الشباب الذين يفتقرون إلى الخبرة، فقد أنشأت الحكومة برنامجاً للارتفاع بمستوى الأيدي العامة الوطنية.

١٣- وينص القانون العام للعمل رقم ٠٠/٢ في مادته ٣ على ما يلي:

(أ) لجميع المواطنين الحق في عمل يختارونه بحرية، مع المساواة في فرص العمل ودون أي تمييز يقوم على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الأصل الإثني، أو الحالة المدنية، أو الأفكار الدينية أو السياسية، أو العضوية النقابية أو اللغة؛

(ب) لا ينفصل الحق في العمل عن واجب العمل، ما عدا بالنسبة إلى أولئك الذين يعانون نقصاً في قدرتهم لأسباب تتعلق بالسن أو المرض أو العجز؛

(ج) وينص القانون العام للعمل على أن لجميع المواطنين الحق في اختيار أي مهنة بحرية وفي ممارستها دون قيود، أو شريطة عدم وجود استثناءات ينص عليها القانون؛

(د) تحترم شروط العمل حريات وكرامة العامل، بالسماح له بأن يشبع احتياجات أسرته، وحماية صحته والتمتع بظروف حياة كريمة. وتحظر المادة ٤ العمل الإجباري أو القسري. ولا يعتبر العمل قسرياً إذا كان يؤدى بموجب القوانين العسكرية أو قوانين الخدمة المدنية ذات الصالح العام، أو عمل المحتجزين في مؤسسات عقابية، أو الأشغال الصغيرة المجتمعية أو القروية والالتزامات المدنية العادية، التي يقررها المجتمع المحلي بحرية أو حين يستشار أعضاء هذا المجتمع أو ممثلوه المباشرون بشأن الحاجة إلى أداء تلك الأشغال. ومن ذلك الأشغال التي تفرض في حالة الضرورة القصوى، ولا سيما حالة الحرب، والفيضانات، والمجاعة، وغزو الحيوانات أو الحشرات أو الطفيليات، وبشكل عام، الظروف التي تعرض للخطر الأحوال الطبيعية لحياة المجموع أو حياة جانب من السكان. وتنشئ الدولة نظماً لتشجيع العمالة المنتجة والمختارة بحرية، كما تنشئ نظماً للمساعدة المادية لمن يجدون أنفسهم في حالة بطالة جبرية وفي وضع يعجزون فيه عن الحصول، بواسطة عملهم، على وسائل تشبع احتياجاتهم واحتياجات أسرهم.

١٤- وقد أولي التدريب المهني عناية خاصة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، وعلى الرغم من أنه لا تتوافر لنا بيانات محددة بشأن دورات التدريب، وفقاً لما نستطيع مشاهدته في جدول المرفق[٢].

١٥- وتضع حكومة أنغولا في الوقت الحالي برنامج تدريب على الفنون والمهن في جميع المقاطعات الأنغولية، بغية تشجيع تنمية التنوع الجغرافي للقدرة التدريبية على المهن اللازمة لإعادة بناء البلد. ويتمثل هذا البرنامج في بناء وتشغيل مدارس للفنون والمهن، بإنشاء مدرستين في المتوسط في كل مقاطعة. والحد الأدنى لسن التلاميذ هو ١٦ سنة ويمكن قبول الشباب الذين لا يعرفون القراءة أو الكتابة. ويتدرب الشباب في مجال البناء، والبستنة، والتجارة، والطلاء، وغير ذلك. وينص البرنامج لذلك على التأطير المهني للتلاميذ عن طريق سياسات العمالة والعمل الحر القائم على الائتمانات الصغيرة. وقد أطلقت هذه المبادرة في إطار مكافحة جرائم الشباب، لكي يتاح للشبان الذين لم ينتظموا في المدارس أو انقطعوا عن الدراسة أن يكتسبوا تدريباً مهنياً وعملاً أو وسائل للعيش، ومن ثم يستطيعون الاندماج في المجتمع.

ياء - التدريب المهني للمعوقين

١٦- سيكون في مقدور ألف ومائتين وخمسين معوقاً، بينهم متسولون وعاطلون عن العمل يقطنون في ١٣ من ١٨ مقاطعة هي مجموع مقاطعات أنغولا، الاستفادة من أنشطة التدريب المهني والاندماج في المجتمع من جديد، وذلك في إطار المرحلة الثالثة من مشروع "فيم كوميغو". وهذا المشروع، الممول في جانبه الأعظم من وزارة الإدارة العامة والعمالة والضمان الاجتماعي، مدته سنة واحدة، ووضع تحت تصرفه ما مجموعه ٨٦ مليوناً من الكوانزات، وهكذا هيئت له الشروط الأساسية اللازمة لكي تحقق أهدافه كل من الوكالة الوطنية لمعوقي أنغولا، والمسؤولة عن تنفيذه، و"صندوق لويني"، الذي يدير المشروع. وخلال هذه المرحلة الثالثة، ستكون الأنشطة موجهة إلى توعية المعوقين المنتشرين في مختلف المراكز الحضرية وانتشالهم، بغية إدماجهم في أنشطة تدريب مهني. وتهدف هذه الأنشطة إلى الحد من الأفعال التمييزية داخل الأسرة ووسط السكان وإلى تهيئة فرصة أكبر للعمالة الحرة والاندماج الاجتماعي ومكافحة الفقر، عن طريق تعاونيات الإنتاج.

١٧- وبغية الحد من التمييز بالنسبة إلى حق المرأة في العمل، أنشأت الدولة برنامجا للنهوض بالمرأة وتنميتها في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ويمكن ملاحظة هذه النتائج في المرفق[٣] وقد أعطى برنامج رفع مستوى المرأة وتنميتها في عام ٢٠٠٥ نتائج أقل مما كان متوقعاً، ومن المتوقع أن تتحقق الأهداف المحددة للسنة المنصرمة في عام ٢٠٠٦. وطبقاً لنص الفقرة ١ من المادة ٣ من القانون العام لعمل رقم ٢/٠٠ ، فإن "لجميع المواطنين الحق في عمل مختار بحرية، مع المساواة في الفرص ودون أي تمييز قائم على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الأصل الإثني، أو الحالة المدنية، أو الأفكار الدينية أو السياسية، أو العضوية النقابية، أو اللغة". وتوجد مع ذلك بعض الأفكار المسبقة المبنية على التمييز ضد الفتيات والنساء، بل أحياناً ما يستشعر رد فعل التمييز الذي كان يسود أثناء عصر الاستعمار، والذي كان أساسه لون البشرة، والأصل الاجتماعي واللغوي والإثني، ولقب الأسرة، إلخ. وثمة إجراء معتمد لإزالة التمييز، وهو التشريع وممارسة المسابقات العامة التي تقدم على أساس معايير مسابقة عامة وقرار متخذ عن طريق انتخابات محكمين لاختيار

---

(٢) المرفق: "بيانات بشأن التدريب المهني".

(٣) المرفق: بيانات بشأن برنامج النهوض بالمرأة وتنميتها.

موارد بشرية، يزعم فيها ضمان الشفافية والنزاهة وعدم التمييز. كما يُتوخَّى فيها التوجيه المهني والتدريب والعمالة وتشغيل الأشخاص وفقاً للعرق واللون والجنس والديانة والأصل القومي. وأحياناً ما يلقى التمييز في مجال التوجيه المهني والتدريب والعمالة والتشغيل تبعاً للجنس تشجيعاً في داخل الأسرة والمدرسة بل وفي المجتمع المحلي. وبعد الاستقلال، وبفضل سياسة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، يجري حالياً تغيير هذه الاتجاهات تغييراً عميقاً، ولا سيما في المناطق الحضرية وما حولها. مع ذلك ظلت المرأة تمارس أشغالاً مهنية متدنية، بسبب عوامل تحول دون وصولها إلى التعليم ولأن التمييز ضد المرأة ما زال قوياً، وخاصة في القطاع غير الرسمي. ووفقاً لبيانات التحقيق الأولي المتعلق بأحوال المعيشة في المترل، الذي جرى في عام ١٩٩٨، كانت المرأة تشغل ٢٢ في المائة بالكاد من الأشغال في القطاع الرسمي في حين كانت النسبة في القطاع غير الرسمي ٣٦,٥ في المائة. وكان العمل النسائي مركزاً بصورة خاصة على العمل الحر في تجارة التجزئة. أما في الخدمات الحكومية، فكانت النساء يمثلن نحو ٤٠ في المائة من مجموع المستخدمين، في حين كان الرجال يشغلون ٦٠ في المائة من الوظائف، طبقاً لدراسات أجرتها وزارة الإدارة العامة والعمالة والضمان الاجتماعي في عام ١٩٩٩. ويشغل الرجال ٦٦ في المائة من الوظائف التقنية المتوسطة والمهنية، و٧٢ في المائة من الوظائف الأعلى. ويسود الاتجاه نفسه في المهن الحرة: ففي سلك المحامين الأنغوليين، مثلاً، كان يمارس مهنة المحاماة في عام ٢٠٠١ من النساء ٢٩ في المائة فقط. ومع ذلك توجد أحياناً دلائل ظرفية تثبت أن النساء يحققن نتائج أفضل مما يحققه الرجال في المناطق الحضرية كما يسيطرن بشكل أفضل على ظاهرة التضخم، بينما كان هناك انخفاض في الدخول من الرواتب بالقيمة الحقيقية في المناطق الحضرية، خلال عقد التسعينات. ودائماً ما شهدت المجتمعات الريفية التقليدية توزيعاً للعمل تبعاً للجنسين داخل الأسرة: فالنساء مسؤولات عن الأنشطة التي تكفل العيش للأسرة، بما في ذلك إنتاج المنتجات الزراعية الغذائية، وتربية الحيوانات الصغيرة، ونقل المياه والأخشاب وطهي المأكولات ورعاية الأطفال والمسنين والمرضى (وإن كان ذلك بأعداد أصغر منذ عصر الاستعمار). وقد أدى الضغط على نزوح سكان القرى إلى المدن بسبب الحرب، والسعي إلى الأمان وإلى فرص أفضل للعمل، وبصورة عامة إلى ظروف معيشية أفضل في كفاحهم من أجل البقاء، إلى تغير في العلاقات الأسرية. وقد حصلت النساء على قدر أكبر من الاستقلالية بالنسبة إلى أزواجهم أو شركائهم في المعيشة، ولكنهن يعملن ساعات أطول حتى يستطعن الجمع بين زيادة دخل الأسرة والمهام المترلية التي ما زالت تعتبر، تقليديا، مهام نسائية.

١٨- وبالنظر إلى الماضي التاريخي للإنسانية والأفكار المسبقة القائمة على الثقافة الأبوية، التي تفاقمت بفعل الماضي الاستعماري، فقد تعرضت النساء للتمييز في توجهاتهن المهنية والترقي والتعيين والعمل ومن ثم أصبحن يتقاضين رواتب أقل من رواتب زملائهن الذين يتلقون ذات النوع من التدريب.

١٩- ومن التدابير التي يمكن اعتمادها لإحداث تغيير، نستطيع ذكر وعي المجتمع لمسائل المساواة في الحقوق والفرص فيما يتعلق بالنساء والفتيات وبالمحظورات التي تحد من قدرة المرأة على أداء مهام معينة في ظروف مساوية لظروف الرجل. وثمة إجراء خاص آخر يتعلق بالسياسات التمييزية بشأن الوصول إلى التعليم وإلى التدريب المهني، وتطبيق قانون الأسرة وقانون العمل العام، ضمن قوانين أخرى لا يعد تطبيقها نموذجياً حتى الآن.

٢٠- ويعتمد مجموع العاملين الذين يشغلون أكثر من وظيفة بوقت كامل على المهارة المهنية وساعات العمل ونوع هذا العمل. والمهنيون الذين يشغلون أكثر من وظيفة يكونون عموماً إما أطباء أو ممرضين أو محامين أو مدرسين أو صحفيين أو ميكانيكيين أو كهربائيين، أو غيرهم من التقنيين المهرة. ولا توجد أي دراسة حول هذا الموضوع، وقد

اتضحت صعوبة تقدير النسب المئوية ذات الصلة. والنساء بصورة عامة يعملن ساعات أطول حتى يستطعن التوفيق بين الأعمال المترلية وتوليد الدخل اللازم للأسرة. وفي أنغولا، وحتى إذا كان قانون الأسرة ينص على تقسيم الواجبات المترلية بين الزوجين، فإن هذه القسمة أبعد كثيراً من أن يتم تطبيقها.

٢١- ويعين الحد الأدنى للراتب الوطني دورياً بمرسوم يصدره مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزارات المختصة ووزارة المالية. وتسبق تحديد الحد الأدنى للراتب الوطني مشاورات يجريها وزير العمل مع وزيري المالية والقطاعات الاقتصادية، وكذلك في اجتماعات تشاورية مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وعند تحديد الحد الأدنى للراتب، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تطور واتجاه المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، والمستوى العام للرواتب والمزايا المقدمة من التأمين الاجتماعي، وكذلك مستوى المعيشة المتعلق بفئات اجتماعية أخرى، والعوامل الاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية، ومستويات الإنتاجية والحاجة إلى بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والمحافظة عليه. وقد يتبع الحد الأدنى للراتب الوطني أحد الأسلوبين التاليين، وهما:

(أ) حد أدنى للراتب الوطني مضمون ووحيد؛

(ب) حد أدنى للراتب الوطني بحسب المجموعات الاقتصادية الكبرى (الصناعة، التجارة ، النقل، الخدمات، الزراعة).

٢٢- والحد الأدنى للراتب الوطني بحسب المنطقة الجغرافية: يمثل المرسوم رقم ٠٦/٧٩، الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ النص القانوني الذي يعدل مبلغ الحد الأدنى للراتب الوطني الساري منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، باستناده إلى التضخم المتوقع (يعادل هذا المبلغ بالكوانزات ٦٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة). والهدف من هذا التشريع هو حماية العمال الأقل مهارة أي أولئك الذين لديهم القدرة على المطالبة بزيادة أجورهم القليلة. ويتم تعديل مبلغ الحد الأدنى للراتب الوطني باستخدام قيمة التضخم المتوقع. ويتناسب هذا التعديل مع الارتفاعات في رواتب الخدمة الحكومية، ومع القيمة الحالية لأداء الاقتصاد. وخلال السنوات الثلاث الماضية، ارتفع مبلغ الحد الأدنى للراتب الوطني أربع مرات، استناداً إلى التضخم الذي كان متوقعاً. ويمثل الفريق التقني الذي تولى دراسة تطوير الحد الأدنى للراتب الوطني هيئة للدعم التقني متخصصة، ومقرها في المجلس الوطني للتشاور الاجتماعي، وقد أنشئت في عام ٢٠٠٢، بهدف تقديم اقتراحات تتعلق بتعديل الحد الأدنى للراتب الوطني تبعاً للأوضاع الاقتصادية الراهنة.

٢٣- وتتمتع الرواتب بقوة القانون (قانون العمل العام وغيره من النصوص القانونية) وتحافظ عليها المراجعة الدورية وموافقة مجلس الوزراء عليها.

٢٤- ولا توجد أمام القانون حالات من عدم المساواة كما لا توجد فوارق في تطبيق القانون، حيث إن الجانب الأكبر من وظائف إدارة المؤسسات، والإدارة الحكومية وغيرها من الخدمات يشغلها رجال. وثمة مؤسسات عامة وخاصة لا تحترم مبدأ المساواة في الأجور، وذلك بسبب سوء الرقابة التي تمارسها إدارة التفتيش العام على العمل وسوء التنظيم النقابي في المؤسسات العامة والخاصة.

٢٥- ومن التدابير اللازمة التي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، ثمة تدبير يتمثل في تحسين أداء إدارة التفتيش العام على العمل، وآخر في تنمية المشاركة في الحياة العامة والسياسة.(يرجى الاطلاع على المرفق ٥ في هذا الشأن)[٤].

٢٦- وبالإضافة إلى الحقوق الأساسية، يحق للعامل أن يتمتع بظروف صحية جيدة وبالأمان في عمله، وبحماية سلامته الجسدية في حالة حوادث العمل والأمراض المهنية، والاستفادة من التدريب في هذا المجال، حتى تتأكد له الحماية الفردية والجماعية. كما أن صاحب العمل مسؤول عن تأمين استخدام أجهزة الحماية وعن نشر تطوير وتطبيق تدابير الحماية من حوادث العمل والأمراض المهنية. ويجب كذلك وضع تدابير وسياسات متابعة من أجل توفير الحد الأدنى من ظروف العمل من حيث الصحة والسلامة في العمل والثقافة القانونية.

٢٧- ولا يتمتع العمال في القطاع غير الرسمي بأية حماية من حيث صحتهم أو سلامتهم.

٢٨- وينص القانون العام للعمل على المدة الاعتيادية للعمل، وهي أربع وأربعون ساعة من العمل أسبوعياً وثماني ساعات في اليوم الواحد. ويمكن زيادة مدة العمل هذه لتكون تسع ساعات يومياً إذا كان العمل متقطعاً أو كان يتطلب مجرد الحضور، وإذا كان صاحب العمل يركز الفترة المعتادة للعمل الأسبوعي في خمسة أيام متتالية. ويمكن إطالة هذه المدة حتى عشر ساعات يومياً في الحالات التي يكون العمل فيها متقطعاً أو كان لا يتطلب إلا مجرد الحضور وإذا كان صاحب العمل يعتمد نظماً للعمل معدلة أو متغيرة، أو إذا كانت مواعيد العمل يجري تنفيذها على سبيل التعويض. ويمكن تخفيض الحدود القصوى لفترات العمل اليومي عن طريق اتفاقية عمل جماعية وبقرار مشترك من الوزارات المختصة، لأن العمل يؤدى في ظروف مرهقة أو متعبة أو خطرة، أو لأنه يحتمل مخاطر على صحة العمال. غير أن تخفيض المدة الاعتيادية للعمل لا يترتب عليها تخفيض في رواتب العمال أو أي تعديل في ظروف العمل يكون في غير صالح العمال. ولا يمكن أن تجاوز مدة العمل الاعتيادية الليلية ثماني ساعات، ولكن يستحق عنها مكافأة إضافية بنسبة ٢٥ في المائة من الأجر المدفوع عن عمل مماثل يؤدى أثناء النهار. غير أن المكافأة الإضافية لا تدفع سوى في الحالات التي تؤدى فيها على سبيل الحصر أعمال ليلية أو يكون العمل الليلي فيها هو الأمر الغالب. ويمكن أن يحل محل المكافأة الإضافية تخفيض في مدة العمل الاعتيادية.

٢٩- ولفترة الراحة والطعام مدة ساعة على الأقل في الحالات التي يتوفر فيها مطعم لهذا الغرض ومدة ساعتين كحد أقصى إذا لم تكن أماكن الطعام والراحة متوافرة. ويمكن لإدارة التفتيش العام على العمل أن تخفض فترة الراحة والطعام حتى ثلاثين دقيقة، إذا كان ذلك في صالح العمال وكانت تبرره بعض أنشطة العمل. ويمكن أيضاً إلغاء فترة الطعام والراحة في حالات استثنائية، وبصفة دائمة أو بصفة مؤقتة، مقابل استشارة مسبقة مع هيئة تمثيل العمال وإذن من إدارة التفتيش العام على العمل. وبناء على توافق بين مجموع العمال، يمكن تحديد فترة للراحة والطعام لأكثر من ساعتين، مثلما يمكن تحديد فترات راحة أخرى. ومع ذلك لا يمكن مطلقاً أن تقل فترة الراحة عن عشر ساعات ما بين نهاية الموعد الاعتيادي للعمل وبداية عمل الغد. والعمل غير الاعتيادي ممكن في حال وجود احتياج حتمي للإنتاج أو لأداء خدمة، ولا سيما:

---

(٤) النهوض بالمرأة.

(أ) تجنب أو استبعاد عواقب حوادث أو كوارث طبيعية أو حالات أخرى ذات قوة قهرية؛

(ب) تركيب أو صيانة أو إصلاح أجهزة وتركيبات يتسبب تعطلها أو توقفها في خسائر خطيرة للمنشأة أو تحدث اضطرابات شديدة في المجتمع المحلي؛

(ج) ظهور مؤقت وغير متوقع لحجم عمل غير معتاد؛

(د) إحلال عمال لم يكونوا موجودين وقت بدء مواعيد العمل؛

(هـ) إزاحة أو تعديل أو عمل منتجات يسهل انتزاعها من الأرض؛

(و) إنجاز أعمال تحضيرية أو تكميلية يلزم تنفيذها بالضرورة خارج مواعيد العمل المعتادة. وتمديد مدة العمل ثلاثين دقيقة كحد أقصى بعد إغلاق منشآت البيع للجمهور وتقديم الخدمات، من أجل إعادة النظام فيها وترتيبها وإعداد المنشأة لفترة العمل التالية. وينبغي أن يحدد موعد العمل الخارج من المعتاد مسبقاً وعلناً من قبل صاحب العمل ولمدة ساعتين كحد أقصى يومياً، أو أربعين ساعة من العمل في الشهر الواحد ومائتي ساعة في السنة. ويجب ألا تقل الراحة الأسبوعية للعمال عن أربع وعشرين ساعة. وتكون الراحة الأسبوعية يوم الأحد من حيث المبدأ، ولكن يمكن أن تقع في يوم آخر من الأسبوع إذا كانت مواصفات تشغيل المنشأة لا تسمح بالتوقف يوماً كاملاً في الأسبوع. بل إن العمال الذين يتبعون نظام عمل في مجموعات لهم أن يستفيدوا من فترة راحة تتفق مع يوم الأحد كل ثمانية أسابيع. أما العمل الذي يؤدى خلال يوم الراحة، فإنه يحق للعامل أن يستريح يوماً كاملاً ونصف اليوم خلال الأسبوع التالي. وينبغي لصاحب العمل أن يوقف العمل في الأيام التي يصفها القانون بأنها أعياد وطنية.

كاف – مواعيد العمل الخاصة

٣٠- إن أحد الأشكال الخاصة للعمل هو العمل في أفرقة، وهو ينطبق بالضرورة في حالة التشغيل الذي يجاوز المواعيد المعتادة للعمل النهاري. وقد تكون هذه الأفرقة تناوبية أو ثابتة، ويمكن في هذه الحالة أن تكون موضع تغيرات ناتجة عن طبيعة العمل المؤدى. وعندما تكون هناك ثلاث نوبات فإنها تكون تناوبية بالضرورة وتكون إحداها ليلية تماماً، في حين تكون الأخريان نهاريتين. ولا يمكن لأية نوبة أن تتعدى الحد الأقصى لموعد العمل المعتاد ويكون وقت الطعام ثلاثين دقيقة. وإذا لم يكن في المستطاع احترام الحد الأقصى لمدة العمل الاعتيادية بسبب مواصفات العمل، فإن مدة العمل يمكن حسابها في المتوسط بجعل الأساس فترة قصوى من ثلاثة أسابيع، دون أن تجاوز المدة المطلقة للعمل ستاً وخمسين ساعة خلال أي أسبوع كان. ولا يمكن للتناوب أو لتغيير الأفرقة أن يتم بعد يوم الراحة الأسبوعي للعمال. والموظفون الذين يعملون وفقاً لهذا النظام هم عمال الاتصالات الاجتماعية، والمستشفيات، والصيدليات، وحراس الحماية الجسدية، والشرطة، ومحطات الوقود، وغيرهم ممن يشتغلون أكثر من ثماني ساعات.

٣١- وعند القيام بساعات عمل من أجل تعويض توقف عن النشاط لأسباب قهرية ليست ناتجة عن إضرابات أو غيرها من حالات منازعات العمل، أو إجازات أو أعياد قومية، يمكن تعويض ساعات العمل الضائعة خلال الشهور الستة التالية. وفي هذه الحالة، لا يمكن التعويض عن العمل قانونياً إلا إذا كان صاحب العمل قد استمر في دفع رواتب العامل خلال مدة توقف الأنشطة.

(أ) تنص مواعيد العمل المعدلة على أن المدة المعتادة للعمل لا يمكن أن تتعدى الحدود القصوى المقررة: وهي أربع وأربعون ساعة أسبوعية وثماني ساعات يومية؛

(ب) وتنص مواعيد العمل المتغيرة على احترام المدة القصوى المذكورة أعلاه، وعلى أن يكون العامل حاضراً في مكان العمل لمدة ساعتين على الأقل صباحاً وبعد الظهر، أما الباقي من الوقت يمكن أن يتصرف فيه العامل بحرية قبل أو بعد الحضور الإجباري، بحيث يجد العامل نفسه، بعد أربعة أسابيع، محترماً لمواعيد العمل العادية، رغم اختلاف هذه المواعيد؛

(ج) ويستطيع صاحب العمل أن يجعل العمل لبعض الوقت إجبارياً في الحالات النصوص عليها في القانون، ولا سيما من أجل تشجيع العمال الذين ينهضون بمسؤوليات عائلية، وقدرتهم على العمل محدودة، والذين يلتحقون بالتعليم المتوسط أو العالي، وفي حال عدم وجود مطاعم أو غيرها لتقديم الغذاء المناسب، وفي حال نقص وسائل النقل. ويعتبر العمل لبعض الوقت عملاً مرحلياً وهو يتوقف بمجرد أن تعود الأمور إلى طبيعتها؛

(د) وثمة شروط خاصة محددة بمرسوم تنظيمي أو باتفاقية جماعية.

ثانياً – التطبيق العملي للقانون: الصعوبات والضغوط

ألف – الحق في إجازات مدفوعة الأجر

٣٢- يحق للعمال في كل سنة مدنية الحصول على فترة إجازة مدفوعة الأجر مدتها اثنان وعشرون يوماً من أيام العمل عن السنة المدنية المنصرمة؛ ويقع تاريخ هذا الحق في الأول من كانون الثاني/يناير من كل عام، ما عدا فيما يتعلق بالإجازات التي تراكمت أثناء السنة التي بدأ فيها العمل، حيث يقع ذلك التاريخ في الأول من تموز/يوليه. ويستحيل العدول عن الحق في الإجازات كما لا يمكن إحلال أيام أخرى محلها، ما عدا في الحالات المنصوص عليها صراحة في هذا القانون، وذلك عن طريق تعويض نقدي أو تعويض من نوع آخر، وحتى بناء على طلب من العامل أو بموافقته؛ وأي اتفاق أو إجراء يصدر عن العامل خلافاً لذلك يكون لاغياً. ولا يملك العامل ممارسة مهام أخرى أثناء إجازته. وإذا ما مرض العامل أثناء فترة الإجازة، فمن واجبه أن يبلغ صاحب عمله على الفور، من أجل قطع الإجازة مباشرة.

٣٣- وآليات الإشراف على الاستفادة من هذا الحق ضعيفة، ومن ثم لا تكون المطالبة به ممكنة إذا حدث خلاف. ولذلك ينبغي تحسين الحدود الواضحة لحقوق العمال، مثلما ينبغي تحسين آليات الإشراف عليها.

٣٤- وبصورة عامة، تتوقف الاستفادة من الإجازة على دخل العمال: كالعمال بعقود خاصة كالتي تُعقد مع العمال المتزليين، أو الرياضيين المحترفين، أو الفنانين في المسارح العامة، أو العمال في القطاع غير الرسمي. والعمال المتزليون، الذين يمارسون مهنة يغلب فيها النساء، لهم الحق في إجازات تتفق مع إجازات الأسرة الأبوية أو في ترتيبات أخرى، ومع ذلك فإن الأغلبية الكبيرة من العمال المتزليين لا تتمتع حتى الآن بهذا الحق.

٣٥- ويضمن القانون رقم ٢١ - جيم/٩٢، الصادر في ٢٨ آب/أغسطس بشأن الحق في العضوية النقابية للعمال، وذلك في مادته الأولى، الحق في تكوين الاتحادات النقابية وحرية ممارسة أنشطتها، وفقاً للمادة ٢٥ من القانون

الدستوري. وينص القانون على أن لكل المواطنين الحق في تكوين اتحادات نقابية بحرية والحق في الانتساب أو عدم الانتساب إليها وفي الانسحاب من المنظمات النقابية، وسداد الاشتراكات للنقابة التي ينتسبون إليها فقط، كما يحق لهم أن ينتخبوا كأعضاء في أجهزتها الإدارية، كذلك لهم الحق في ممارسة أنشطة نقابية في أماكن العمل. ويجري تنظيم النقابات وتطويرها طبقاً للقانون وللمبادئ الديمقراطية، في استقلال تام عن الدولة، وعن الأحزاب السياسية، والمنظمات الدينية، ومنظمات أصحاب العمل، وعن أي تجمعات ذات طبيعة غير نقابية. ويتم انتخاب الأجهزة الإدارية للاتحادات النقابية في جمعية عامة تضم الأعضاء عن طريق التصويت المباشر والعلني. ولا يمكن حل الاتحادات النقابية المشكّلة وفقاً للقانون الساري في جمهورية أنغولا بالطريق الإداري، أو أن تكون موضع أي تدخل من جانب السلطات المشكلة في شؤونها الداخلية. والمادة ٦ من القانون العام للعمل تعطي الحق في الحرية النقابية، وفي تنظيم ممارسة النشاط النقابي، والحق في المفاوضة الجماعية، والحق في الإضراب، والحق في الاجتماع وفي المشاركة في نشاط المؤسسة.

باء – مشاركة أعضاء المنظمات النقابية

٣٦- لا يمكن تسريح ممثلي الاتحادات النقابية دون سبب عادل أثناء قيامهم بوظائفهم، كما لا يمكن نقلهم من أماكن عملهم بدون موافقتهم لداع له صلة بنشاطهم النقابي. وأما إذا طرد العامل من العمل بسبب مخالفة للحكم المذكور أعلاه، فيكون للعامل الحق في إعادته إلى المنشأة مع كل الحقوق التي كانت قائمة يوم تسريحه أو مع تعويض يعادل سنة من الراتب المنصوص عليه في المواد ٣٢ و٣٣ و٣٥ و٣٦ من القانون ذي الصلة. والاتحادات النقابية معفاة من دفع الضرائب، طبقاً للمادة ٣٩. ويحق لممثلي المنظمات النقابية التغيب لمدة أربعة ساعات في الشهر الواحد ولكن ينبغي لهم إبلاغ صاحب العمل مسبقاً بالتاريخ وبعدد الأيام التي يحتاجون إليها لممارسة مهامهم النقابية، وفقاً لما تنص عليه المادة ٢٧. ويمكن للاتحادات النقابية تنظيم اجتماعات في قاعات المنشآت، أثناء مواعيد العمل أو خارجها، وبموافقة صاحب العمل. أما إذا حاول صاحب العمل، بطريقة ما، منع النشاط النقابي في منشأته أو مركز عمله أو تعويضه، فإنه يقع تحت طائلة الممارسات المنصوص عليها في المواد من ٢٥ إلى ٣٣، ويعاقب بموجب المادة ٨ من المرسوم رقم ٨ هاء/٩١ الصادر في ١٦ آذار/مارس. وتنص المادة ٣٦ من القانون النقابي على غرامة قدرها ١٠٠ ٠٠٠,٠٠ كوانزا، في حالة المنشآت صاحبات الأعمال التي تتحكم في تشغيل وترقية العمال بناء على انتسابهم النقابي. وإدارة التفتيش العام على العمل هي المختصة بتوقيع الغرامة المذكورة. ويسدد مبلغ الغرامة التي تطبق على أصحاب العمل الذين يتحكمون في تشغيل وترقية العمال تبعاً لنشاطهم النقابي للاتحاد النقابي. ووفقاً للمادة ٣٠ من القانون النقابي، ينبغي أن تستمع الاتحادات النقابية إلى أصحاب العمل بشأن مضمون اللوائح الداخلية التي تتعلق خاصة بإدارة الموارد البشرية من حيث مواعيد العمل، وتنظيم الأجور، وحماية العمال فيما يتعلق بصحتهم وسلامتهم الاجتماعية.

٣٧- وطبقاً للفقرة رقم ٣ من المادة الأولى، من القانون رقم ٢١ – دال/٩٢، الصادر في ٢٨ آب/أغسطس، فإن الفئات من العمال الذين يمنعون من تكوين نقابات أو من الانتساب إلى عضويتها هم الأشخاص الذين يعملون في الشرطة أو في القوات المسلحة.

٣٨- ولا يوجد أي مانع قانوني يحول دون التحاق أنغوليين بعضوية النقابات الدولية.

٣٩- ويعترف قانون الإضرابات رقم ٩١/٢٣، في مادته الأولى، بالحق في اللجوء إلى الإضراب بموجب القانون الدستوري؛ والإضراب يمثل رفضاً جماعياً أو جزئياً ومتفقاً عليه ووقتياً لما يقدم من مزايا مستمرة أو متقطعة من جانب

العمال. ولا يمكن للأهداف من الإضراب إلا أن تكون اقتصادية واجتماعية ومهنية وإلا أن تكون لها صلة بالأوضاع المهنية للعمال، الذين يقررون بأنفسهم في إطار القانون مدى وطبيعة المصالح التي يرغبون في الدفاع عنها. وتعتبر الإضرابات التي تحدث في أماكن العمل غير قانونية. أما المجموعات من المهنيين الذين لا يستطيعون ممارسة حق الإضراب في أنغولا فهم القوات المسلحة والشرطة، وأجهزة الاتصالات الاجتماعية الحكومية، وأصحاب مراكز السيادة والقضاة في هيئة المدعي العام، والعاملون المدنيون في المنشآت العسكرية، ورجال المطافئ. كما أن الحق في إضراب عمال الموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية ووسائل النقل الجوي والبحري، الذين يقدمون السلع والخدمات التي لا بد منها للقوات المسلحة، هذا الحق يجب أن يمارس بحيث لا يعرقل الإمدادات الضرورية للدفاع الوطني.

٤٠- وحرية الانضمام فردياً إلى الإضراب مكفولة بموجب المادة ٤ من قانون الإضرابات رقم ٩١/٢٣. ولا يمكن أن يودي انضمام العامل إلى الإضراب إلى الإضرار بالحقوق النقابية والمهنية، أو أن يسبب تمييزاً في علاقات العامل بصاحب العمل، سواء كان الإضراب قانونياً أو غير قانوني. وبمقتضى القانون، تعد الإضرابات القانونية هي الإضرابات التي تنظَّم لأهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مهنية تكون ذات صلة بالوضع المهني للعمال.

٤١- ويقوم نظام التأمين الاجتماعي على أساس سداد إعانات نقدية في حالة المرض والوضع، والشيخوخة، والعجز، والورثة، وحوادث العمل، والبطالة.

٤٢- وتنقسم المعاشات التقاعدية القائمة إلى نوعين منفصلين: الأولى، وهي تتأتى عن اشتراكات يدفعها العامل لمدة معينة وتشتمل قاعدة حسابها على ثلاثة متغيرات أساسية: مدة العمل أو الاشتراك، والحد الأدنى للراتب الذي حصل عليه العامل طوال حياته المهنية والمعامل الأقصى لنهاية العمل، وهو محدد بخمس وثلاثين سنة من الخدمة. ويترجم ذلك بمعاش شيخوخة عندما يبلغ العامل سن المعاش، وهو ٦٠ سنة وخمس وثلاثون سنة من الخدمة. غير أنه يمكن تخفيض هذا السن بواقع عشر سنين في حالة قيام العاملين بأنشطة تعد مرهقة ومتعبة. ومن ناحية أخرى، يخفض سن المرأة بحد أقصى مدته خمس سنوات، أي بإنقاص سنة واحدة عن كل طفل وبحد أقصى خمسة أطفال. يوجد كذلك استحقاقات الورثة؛ وهي تنتج عن وفاة العامل أو الشخص المتقاعد، الذي يستفيد منه السلف والخلف، بشروط معينة.

٤٣- وأما المعاشات التي تتأتى من تحويل الميزانية العامة للدولة فإنها لا تقتضي أن يكون المستفيدون قد عملوا، ولكن أن يكونوا قد أسهموا في نضال التحرر الوطني، كما في حالة المحاربين والجنود.

٤٤- وقد أصبح نشاط التأمين فعالاً في السنوات الماضية، بسبب البيئة القانونية الناتجة عن وضع نصوص جديدة، وبصورة خاصة إرساء مبدأ التأمين الجبري. وقد حدثت زيادة في عدد شركات التأمين من شركة واحدة إلى أربع شركات، اثنتان منها في مرحلة الترخيص. كما أن عدد الشركات الوسيطة أو السماسرة في التأمين وإعادة التأمين قد ازداد أيضاً، من شركة واحدة إلى ست شركات. ونما حجم التأمينات، فبعد أن كانت ٢٧١,٩ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ أصبحت ٣٦٧,٦ مليوناً في عام ٢٠٠٥. وتعمل في أنغولا حالياً كل من شركة EBSA، شركة تأمين أنغولا، وشركة AAA "أنغولا، اليوم وغداً". ويهدف القانون الأساسي للضمان الاجتماعي إلى التخفيف من آثار انخفاض دخل العمال الذين يعانون من عدم القدرة على العمل أو من تناقصها، والتعويض عن تزايد أعباء الأسر التي تعيش أوضاعاً هشة أو الأسر المعالة، وتأمين سبل كسب العيش للسكان المحتاجين، تبعاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ويهدف هذا القانون أيضاً إلى إدماج هؤلاء الأفراد والأسر بمشاركتهم في المجتمع، مع

ضمان تمتعهم الكامل بالمواطنة المسؤولة. وينص القانون الأساسي للضمان الاجتماعي على التأمين الإلزامي، ويفترض التكافل بين الجماعات، وله طابع المعاوضة، ويستند إلى منطق التأمين المحول من اشتراكات العمال وأصحاب العمل. أما الضمان الإلزامي فهو يستهدف العمال المستقلين وأسرهم أو العمال الذين يعملون لحساب الغير؛ وهو يحميهم في حالات العوز أو عدم القدرة على العمل، والوضع وحوادث العمل، والأمراض المهنية، والبطالة، والشيخوخة، والوفاة، وكذلك في حالات تفاقم الأعباء الأسرية. والهدف أيضاً من الضمان الاجتماعي هو تعزيز التضامن الوطني، الذي ينعكس في خصائصه التوزيعية، والمحول بشكل أساسي من الضرائب، كما يهدف إلى تحقيق رفاه الأفراد والأسر والمجتمع عن طريق النهوض بالمجتمعات المحلية وتنمية المناطق، والحد تدريجياً من التفاوتات الاجتماعية والتباينات بين المناطق، وإلى الحيلولة دون وقوع حالات عوز وخلل وتهميش، وذلك من خلال استحداث تدابير لحماية الأشخاص المعنيين، وتدابير حماية خاصة للفئات المستضعفة، وكفالة سبل كسب العيش بكرامة، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص والأسر الذين يعيشون حالة خطيرة بشكل خاص إما بسبب طابعها غير المتوقع أو بسبب أبعادها، أو بالنظر إلى استحالة التعافي من هذه الحالة أو المشاركة المالية من جانب الأشخاص المعنيين. وتنص المادة ٢ من القانون الأساسي للضمان الاجتماعي على مخططات للضمان الأساسي إلزامية وتكميلية تكون استحقاقاتها مناسبة وتتولى مؤسسات إدارتها. وتهدف الاتفاقات الدولية إلى ضمان حقوق المواطنين الأنغوليين الذين يمارسون نشاطهم في بلدان أخرى أو يقومون بزيارتها، كما تهدف إلى الحفاظ على الحقوق التي اكتسبوها في فترة تدريبهم عند عودتهم إلى أنغولا، وإلى تقديم المزيد من المعلومات عن الضمان الاجتماعي.

٤٥- وفي مجال التأمينات والمعاشات التقاعدية، تم إصدار وإقرار القواعد المتعلقة بالنظام القانوني لحوادث العمل والأمراض المهنية بوصفه تأميناً إلزامياً في إطار التشريع الخاص بالضمان الإلزامي، وأنشئت لجنة تقنية لإعداد قواعد تنظيمية للتأمين الإلزامي في مجال المسؤولية المدنية. السيارات والطيران المدني والهياكل الأساسية للطيران. ويرجى الاطلاع على المرسوم ٩٨/٢٥؛ وجدير بالذكر أن القانون ٠٠/١، وهو القانون العام لأنشطة التأمين، فتح السوق أمام هذه الأنشطة.

٤٦- ومن أنشطة التأمين: التقاعد المبكر، وذلك بالحصول على استحقاق شهري مدى الحياة، يدفع للمؤمن عليه الذي عمل في أنشطة مرهقة أو متعبة. وتقاعد الشيخوخة: استحقاق يصرف مدى الحياة للمؤمن عليه الذي يطلب ذلك ويكون مستوفياً للشروط اللازمة، ويكون قد عمل لمدة ٣٥ سنة وبلغ من العمر ٦٠ سنة. وإعانات الأمومة، دون المساس بعمل الأم؛ وإعانة الرضاعة لتعويض الأعباء الناجمة عن النظام الغذائي للمواليد الجدد؛ وإعانة دفن المتوفى، وهو مبلغ يدفع مرة واحدة لتعويض الشخص المطالب المعال أو غيره عند التكاليف الأساسية المتكبدة في دفن الشخص المتوفى المؤمن عليه، وإعانة الوفاة، وهي أيضاً مبلغ يدفع مرة واحدة للأشخاص الذين كان المؤمن عليه يعولهم، وذلك لإعادة تنظيم شؤونهم الأسرية بعد وفاته.

٤٧- الأشخاص الذين يعملون في سوق العمل غير الرسمي مثل التجار المتجولين وخدم المنازل، والعمال المستقلين، والمزارعين، والرعاة، والصيادين، إلخ.

٤٨- وقد سنت الدولة قانون الضمان الاجتماعي الإلزامي وأنشأت لجنة تقنية لإعداد قواعد تنظيمية تهدف إلى كفالة هذه الحق. وفي السابق، كان يحق فقط لموظفي القطاع الرسمي الحصول على الضمان الاجتماعي؛ غير أنه، مع خصخصة هذا القطاع، أصبح في استطاعة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أن ينضموا إلى هذه النظم، وإن كانت

آليات عملها غير معروفة تماماً. وقام المعهد الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسات تأمين أخرى بفتح باب الانضمام إلى التأمين الخاص.

٤٩- ويعتزم المعهد الوطني للضمان الاجتماعي تسجيل مليون عامل أنغولي وثلاثين ألف مؤسسة في نظام الضمان الاجتماعي والإلزامي حتى الأسبوع الثالث من شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الجاري. وعند الانتهاء من هذا المشروع، سيشرف المعهد الوطني للضمان الاجتماعي على حوالي خمسمائة ألف عامل وسيتمكن من زيادة عدد المؤمن عليهم ليصل إلى مليون وخمسمائة. وسيصل عدد المؤسسات التي سيشرف عليها إلى أكثر من خمس وأربعين ألف. وفي الآونة الأخير، أطلقت حملة وطنية لتسجيل أصحاب العمل والعمال. سميت "تسجيل جديد في المعهد الوطني للضمان الاجتماعي"، والهدف من هذه الحملة هو تحديث بيانات العمال والمؤسسات المسجلة بالفعل وزيادة عدد المؤسسات في إطار الضمان الاجتماعي الإلزامي؛ وسوف تتيح هذه الحملة مكافحة ممارسة التهرب من تسديد الاشتراكات والمخالفات المتصلة بالاستحقاقات. ومن أجل إنجاح هذه الحملة، أنشئت أفرقة عمل في جميع مقاطعات البلد، وهناك حملة إعلامية واسعة النطاق جارية في الوقت الحالي. وبعد التسجيل في المعهد الوطني للضمان الاجتماعي يخضع العامل لاقتطاع ما نسبته ٣ في المائة من مرتبه الشهري، بينما يقتطع ٨ في المائة من صاحب العمل. وتهدف الحملة إلى تسجيل جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص في الضمان الاجتماعي وتغطي جانبين رئيسين: الأول هو تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بجميع المؤسسات المسجلة لدى الضمان الاجتماعي، أما الجانب الثاني فهو تسجيل مؤسسات جديدة لم تقم من قبل بتسجيل نفسها لدى الضمان الاجتماعي، وتسجيل العاملين فيها الذين لم يسجلوا أنفسهم من قبل. وهناك مؤسسات تقوم باقتطاعات من أجور العاملين فيها من أجل الضمان الاجتماعي، ولكنها لا تسدد المبالغ المقتطعة للمعهد الوطني للضمان الاجتماعي. وتعرض هذه المؤسسات مستقبل عدد كبير من العمال والأسر للخطر وبالمثل سبل كسب رزقهم.

٥٠- وتشكل الأسرة نواة المجتمع الأساسية، وتقوم الدولة بحمايتها، سواء كانت الأسرة قائمة على الزواج أو على علاقة المعاشرة بحكم الواقع؛ وتترتب على هذين النوعين من الارتباط آثار قانونية عند إعلانهما أو الاعتراف بهما بموجب القانون. ويتعين على الأسرة أن تقوم بتربية جميع أفرادها، بروح من الحب للعمل والاحترام للقيم الثقافية، ومعارضة المفاهيم التي عفا عليها الزمن السائدة لدى السكان، ومكافحة الاستغلال والظلم وتشجيع الشعور بالولاء للوطن والثورة، كما تسهم الأسرة في التنمية المتآلفة والمتوازنة لأفرادها لكي يحقق كل فرد بالكامل شخصيته وإمكاناته الفردية لصالح المجتمع ككل. ويجب على الأسرة أن تقوم بتعزيز تعليم الشباب بصورة متكاملة ومتوازنة، من أجل تحقيق نمائهم واندماجهم في المجتمع. وأي شخص دون الثامنة عشرة من العمر يعتبر طفلاً. وفيما يتعلق بسن الرشد في أغراض شتى، فلا يحق الزواج سوى للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة. وفي حالات استثنائية، يمكن الإذن بالزواج لرجل عمره ١٦ سنة وامرأة عمرها ١٥ سنة، عندما يثبت تقييم ظروف الحالة ومصالح القاصرين أن الزواج هو أفضل الحلول. وهذا الإذن يمنحه الآباء أو الأوصياء أو أي شخص آخر يكون مسؤولاً عن القاصر، ويمكن للمحكمة أن تبت في الأمر بدلاً منهم بعد التشاور مع مجلس الأسرة، عندما يتضح أن عدم منح الإذن كان غير مبرر. وفيما يتعلق بالشؤون المدنية فإن سن الرشد محدد بثمانية عشر عاماً، وبستة عشر عاماً في المسائل الجنائية. والقوانين التي تنظم المساعدة والحماية الرسميتين وغير الرسميتين للأسرة هي كالتالي: القانون الدستوري، والقانون المدني، وقانون الأسرة، والقانون العام للعمل، والقانون الأساسي الخاص بالأطفال والمراهقين، وكذلك لائحة الإدارة الوطنية للطفولة والمجلس الوطني للطفولة. وضمان الحق في الزواج وفقاً لحرية الشخص في الاختيار منصوص عليها في القانون الدستوري،

وخاصة في قانون الأسرة، الذي يعرف الزواج بأنه اقتران طوعي بين رجل وامرأة، ويأخذ الصفة الرسمية بمقتضى القانون، ويهدف إلى إقامة حياة مشتركة تماماً. وبالتالي يقوم الزواج على المساواة والمعاملة بالمثل في حقوق الزوجين وواجباتهما. ولكي يصبح الزواج صحيحاً من الضروري أن يعرب كل من الخطيبين بوضوح عن رغبته في الزوج من الخطيب الآخر. وفي كثير من الأحيان، ولا سيما في المناطق الريفية، لا يحق للمرأة اختيار الزوج، وتتلقى الفتاة تربية تجعلها تقبل ما يقرره أفراد الأسرة فيما يتعلق بها. أما التدابير المتخذة لتسهيل إنشاء الأسرة، وتعزيزها وحمايتها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمسؤولية تنشئة الأطفال، فهي تتمثل في تطوير وتنمية شخصية الأطفال والشباب بصورة منسجمة وإيجاد الظروف الملائمة لاندماجهم ومشاركتهم في حياة المجتمع. وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لكن تكفل للمواطنين الحق في المساعدة الطبية والصحية، وكذلك المساعدة أثناء الطفولة والأمومة والعجز والشيخوخة وفي جميع حالات العجز عن العمل. ويشكل الأطفال أولوية مطلقة، ومن ثم فهم يتمتعون بحماية خاصة من جانب الأسرة والدولة والمجتمع، من أجل نمائهم. وبصرف النظر عن عدد أفراد الأسرة، فإن جميع المواطنين متساوون أمام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات بدون أي تمييز. وفي حالة وجود ثغرات أو صعوبات في تطبيق التدابير المذكورة أعلاه، عادة ما ينظم السكان المتضررون أنفسهم ويطالبون باحترام حقوقهم، وتقوم الدولة، بصفتها الضامن لتطور الأسرة بشكل منسجم، بمعالجة هذه الحالة. وينص القانون العام للعمل وقوانين أخرى على مجموعة من الحقوق الخاصة في مجال حماية الأمومة لصالح النساء العاملات وذلك بإتاحة الاندماج الفعلي للنساء في مجال العمل، وفي الوقت نفسه، السماح لهن بممارسة وظيفتهن الاجتماعية الأسمى وهي وظيفة الأمومة. وتتمتع المرأة العاملة أثناء الحمل وبعد الولادة بالحقوق التالية:

(أ) عدم القيام بالمهام التي لا تتناسب مع حالتها، مع عدم تخفيض أجرها؛

(ب) عدم العمل في ساعات غير عادية ولا نقلها إلى مكان عمل آخر، إلا إذا كان هذا المكان في نفس المنطقة الجغرافية؛

(ج) عدم العمل ليلاً؛

(د) التوقف عن العمل اليومي مرتين لإرضاع مولودها، دون تخفيض أجرها؛

(هـ) عدم فصلها من العمل، باستثناء في حالة مخالفة قواعد الانضباط التي تجعل من المستحيل بشكل فوري وعملي الإبقاء على علاقة العمل من الناحية القانونية؛

(و) الحصول على إجازات الأمومة.

جيم – نظام حماية الأمومة

٥١- يحق للمرأة العاملة أن تحصل عند الولادة على إجازة أمومة مدتها ثلاثة أشهر. وتبدأ إجازة الأمومة قبل التاريخ المتوقع للولادة بأربعة أسابيع كما يجب أن تمتد الإجازة بعد الولادة. وفي حالة تعدد المواليد يجب أن تضاف أربعة أسابيع على إجازة الأمومة. وإذا حدثت الولادة في تاريخ لاحق للتاريخ الذي كان متوقعاً في بداية الإجازة، يضاف الوقت اللازم إلى الإجازة بحيث تصبح مدتها تسعة أسابيع كاملة بعد الولادة. وخلال الستة أسابيع الأولى من الإجازة

لا يمكن لصاحب العمل أن يقبل عودة العاملة إلى العمل، حتى إذا كانت العاملة لا ترغب في الاستفادة من جميع أيام إجازة الأمومة. وأثناء هذه الإجازة يدفع صاحب العمل مقدماً للعاملة إعانة الأمومة الممنوحة من الضمان الاجتماعي، مع استكمال هذه الإعانة بمبلغ يصل إلى المبلغ الصافي للراتب الذي كانت ستحصل عليه العاملة إذا كانت تعمل بالفعل، ويحق لصاحب العمل استرداد مبلغ الإعانة من الضمان الاجتماعي. وتعتبر إجازة الأمومة وقت عمل فعلياً لجميع الأغراض، باستثناء ما يتعلق منها بالراتب، الذي يدفعه الضمان الاجتماعي. وفيما يتعلق بإجازة الأمومة في الحالة غير العادية (الإجهاض أو ولادة طفل ميت)، تكون مدة الإجازة التي يتم الحصول عليها ستة أشهر ولا يمكن للعاملة أن ترفض الاستفادة منها. وعند نهاية إجازة الأمومة، يمكن للعاملة أن تواصل الإجازة، لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع، لرعاية طفلها. ولا تتقاضى العاملة أجراً أثناء فترة الإجازة التكميلية هذه، ولا يمكن لها أن تحصل عليها إلا بعد إخطار صاحب العمل مسبقاً، وتحديد مدة الإجازة المطلوبة، وبشرط أن لا تكون المؤسسة مزودة بدار حضانة أو روضة أطفال. وأثناء فترة الحمل ولمدة ١٥ شهراً بعد الولادة، يحق للعاملة أن تتغيب عن العمل يوماً واحداً في الشهر دون خصم من الأجر وذلك من أجل المتابعة الطبية لحالتها ولرعاية طفلها. غير أنه بعد الولادة لا يمكن الجمع بين هذه الفترة ونظام العمل لبعض الوقت. وإذا لم يكن هناك عائق خطير، يجب على صاحب العمل أن ييسر العمل لبعض الوقت، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في لائحة العمل لبعض الوقت، وذلك للعاملات اللائى تزوجن ويتحملن مسؤوليات أسرية. ومع ذلك، تستفيد جميع النساء اللائى يعملن في القطاع الرسمي من رعاية الأمومة، بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية. ولا تحصل النساء اللائى يعملن في القطاع غير الرسمي على إعانات من الدولة، ولكن يمكن توعيتهن بالتسجيل في بعض خدمات الضمان الاجتماعي المخصصة للأمومة، والتي بدأ تنفيذها في الوقت الحالي، غير أن عدداً كبيراً من الأمهات يجهلن وجود مثل هذه الخدمات. وتقليدياً، تقوم أسرهن بحمايتهن، بتجنيبهن بذل جهود جسدية بعد الولادة مباشرة.

٥٢- ويشكل الأطفال أولوية مطلقة، ومن ثم فهم يتمتعون بحماية من جانب الأسرة والدولة والمجتمع من أجل نمائهم. وتشجع الدولة على تطوير وتنمية شخصية الأطفال والشباب بصورة منسجمة، وعلى إيجاد الظروف الملائمة لاندماجهم ومشاركتهم في حياة المجتمع. وينص القانون الدستوري على حق جميع المواطنين في الشكوى واللجوء إلى المحاكم عندما ترتكب أفعال تنتهك حقوقهم.

٥٣- وتتخذ تدابير للحماية الاجتماعية كلما تعرضت سلامة الأطفال والشباب الجسدية أو النفسية للخطر، وخاصة عندما تحدث حالة من الحالات التالية: أن يكونوا ضحايا لسوء معاملة جسدية أو نفسية، أو أن يعانوا من الإهمال من جانب الأشخاص القائمين على رعايتهم، أو أن يكونوا متروكين ويائسين، أو يتضح أنهم يجدون صعوبة كبيرة في التكيف مع قواعد الانضباط في الأسرة وفي المجتمع، أو أن يستخدموا كأيدي عاملة، أو أن يكونوا خاضعين لجهود جسدية يمكن أن تسبب لهم إصابات خطيرة، أو أن يمارسوا التسول والتشرد والبغاء والفسق، أو أن يتعاطوا المشروبات الكحولية أو المخدرات.

٥٤- وفي السياق الحالي ما زالت الحماية المقدمة للأطفال قليلة، ذلك أن الكفاح اليومي من أجل البقاء حرم الكثير من الأطفال من الحق في أن يعاملوا كأطفال، فالكثير منهم يجبرون على العمل منذ سن صغيرة، بينما يتعرض آخرون للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. كما أن الحرب والفقر تسببا في مشاكل جسدية ونفسانية للأطفال. ومن بين تدابير الحماية والمساعدة المقدمة للأطفال والشباب: الإبقاء عليهم لدى والديهم أو الأوصياء عليهم أو أي أشخاص

آخرين مسؤولين عنهم، مع متابعة من جانب محكمة من محاكم للقاصرين، وفرض قواعد السلوك، والإيداع في أسرة بديلة، والتسجيل والمواظبة الإجباريين في مؤسسة تعليمية، والتسجيل في مركز تدريب مهني، وطلب المساعدة الطبية، واختبارات نفسية وتقنية أو غيرها من الاختبارات، والإيداع لبعض الوقت أو لكل الوقت في مؤسسة مساعدة تعليمية. ويوجد عدد كبير من الأطفال اليتامى أو المفصولين بصورة أو بأخرى عن أبويهم. ويعيش عدة آلاف منهم خارج الإطار الأسري، وكثيراً ما يحدث ذلك في شوارع المدن الكبيرة، وقد جرى تجنيد أطفال آخرين واستخدامهم كجنود أثناء الحرب أو أصيبوا بعاهات بسبب حوادث الألغام، مما زاد عدد المجموعة الكبيرة من الأطفال الذين يعيشون وضعاً صعباً بشكل خاص ويحتاجون إلى رعاية خاصة. وإذا كانت الملاحظات سلبية في هذا المجال، فإن التزام حكومة أنغولا تجاه حقوق ورفاه ومستقبل هؤلاء الأطفال ينعكس في القانون الأساسي (القانون الدستوري) وفي صكوك معيارية عادية أخرى وفي التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل. وتنص المادة ٢١ من الدستور الأنغولي بوضوح على الالتزامات القانونية الدولية للبلد، مع إعلان أن الحقوق الأساسية المنصوص عليها في القانون الدستوري "لا تستبعد حقوقاً أخرى تكفلها القواعد والقوانين الواجبة التطبيق في القانون الدولي". وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٢١ على "وجوب تفسير جميع المعايير الدستورية والقانونية المتعلقة بالحقوق الأساسية وتطبيقها وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والصكوك الدولية الأخرى التي دخلت أنغولا طرفاً فيها". و"تقوم المحاكم الأنغولية عند نظرها في المنازعات بتطبيق هذه الصكوك الدولية حتى إن لم يحتج بها الأطراف". وإذا قرئت المادة ٢١ بالاقتران بالمادة ٤٣ المتعلقة بحق المواطنين في التظلم واللجوء إلى المحاكم بشأن جميع الأفعال التي تنتهك حقوقهم الأساسية، فإن المادة ٤٣ تعني أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق التي صدقت عليها أنغولا اكتسبت قوة القانون الداخلي. وبصفة عامة، فإن التشريع الخاص بالأطفال الساري في أنغولا موزع بين صكوك قانونية متنوعة. كما أن المعايير الأساسية المتعلقة بحماية الأطفال ونمائهم، وكذلك المبادئ العامة مشمولة في القانون الدستوري، وقانون الأسرة، والقانون المتعلق بمحكمة القاصرين، والقانون المدني، وقانون العمل، والقانون الجنائي. وتعمل الدولة على حماية حقوق الطفل من خلال مؤسساتها المختصة، لا سيما في مجالات سن القوانين الذي تقوم به الجمعية الوطنية والتنظيم القضائي، والأحوال المدنية وتحديد هوية القاصرين الذي تقوم به وزارة العدل، والإصلاح والإدماج الاجتماعي الذي تقوم به وزارة المساعدة على الإدماج الاجتماعي، والتدابير الصحية التي تضعها وزارة الصحة، واحتياجات الثقافة الاجتماعية، وصياغة السياسات العامة المتعلقة بالأطفال بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى، والتي يقوم بها المعهد الوطني للأطفال.

٥٥- وفيما يتعلق بالتدابير التشريعية والإدارية، قامت جمهورية أنغولا، عملاً بالمادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل، باعتماد تدابير ترمي إلى ضمان حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي ومن أي عمل يمكن أن يكون خطيراً أو متداخلاً مع تعليمهم أو ضاراً بصحتهم. ومن بين هذه التدابير الالتزام بما يلي:

(أ) الاتفاقية (رقم ٦) بشأن عمل الأطفال ليلاً، المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦؛

(ب) الاتفاقية (رقم ١٨٢) المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٣، بقرار الجمعية الوطنية رقم ٠١/٥ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير؛

(ج) الاتفاقية (رقم ١٣٨) المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٣، بقرار الجمعية الوطنية رقم ٠١/٨، المؤرخ ١٦ شباط/فبراير.

٥٦- أما المادة ١١، الجاري النظر فيها، فهي تمنح الأطفال حماية خاصة من الاستغلال الاقتصادي وعمل الأطفال، إذ إنها تنص على أن صحة العلاقة القانونية للعمل مع القاصرين البالغين من العمر ١٤ إلى ١٨ سنة، مشروطة بالحصول على إذن من ممثليهم القانونيين، وفي غياب مثل هؤلاء الممثلين، يكون الحصول على الإذن من مركز العمل أو من كيان مختص؛ وإذا لم تحترم هذه الشروط، يمكن فسخ العقد المبرم بناء على طلب من القاصر أو من الشخص الذي يمثله. ولا يصبح العقد صحيحاً من الناحية القانونية إلا إذا أبرم كتابة، مع إيراد إثبات أن الطفل بلغ الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (١٤سنة)، وتقيد صاحب العمل بالالتزام بأن يضمن للأطفال الذين يعملون لديه، حتى إذا كانوا في مرحلة التمرين المهني، شروط العمل الملائمة لسنهم وأن يجنبهم أي مخاطر على أمنهم وصحتهم ونظافتهم الصحية وأي ضرر قد يلحق بأي جانب من جوانب نموهم؛ وينبغي لصاحب العمل أن يتخذ التدابير اللازمة لتوفير التدريب المهني للقاصرين الذين يستخدمهم، وذلك بطلب التعاون من الكيانات الرسمية المختصة، إذا كان لا يملك الهياكل والوسائل الملائمة لهذا الغرض.

٥٧- وفيما يتعلق بمواعيد العمل وشروطه، يحدد القانون العام للعمل في الفقرة رقم ١ من المادة ٢٨٧، الفصل الحادي عشر، القواعد بالنسبة لمدة العمل وتنظيمه. والعمل خارج المواعيد العادية محظور، ولكن يمكن القيام به بشكل استثنائي، إذا كان القاصر يبلغ ١٦ سنة، وإذا كان القيام بالعمل تبرره أضرار خطيرة وشيكة. وفي ١٩٩٧، نظم المعهد الوطني للأطفال اجتماعاً بشأن عمل الأطفال، ودرس مشاركة الأطفال في أشكال متنوعة من العمل، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. وفي المدن نشأت ظاهرة أطفال الشوارع، الذين يسعون إلى تأمين سبل عيشهم، وفي كثير من الأحيان، سبل عيش أسرهم، وتزاول الأغلبية العظمى منهم أعمالاً بسيطة (مسح الأحذية، وغسل زجاج السيارات، وبيع سلع تجارية صغيرة، وحراسة السيارات، والإرشاد إلى الطريق، وحمل البضائع في الأسواق والمطارات، والعمل في مجال الجنس، إلخ). وفي عام ١٩٩٩ قدر عدد الأطفال المندرجين في هذه الفئة بنحو ٠٠٠ ٢٦ طفل. وثمة عدد كبير من الأطفال الآخرين يعملون خدماً في مؤسسات صغيرة غير رسمية، دون الخضوع لأي رقابة ولا أي احترام للتشريع الساري. ويمارس هذا العمل بشكل أساسي لأسباب تتعلق بالانفصال الإرادي أو غير الإرادي عن أسرهم.

٥٨- أما النسبة المئوية للأطفال الذين يعملون فهي أكبر بكثير في المناطق الريفية وهي في الواقع تتجاوز ٦٨ في المائة. وبالنظر إلى أن الجزء الأكبر من الأطفال الذين يعملون يقومون بذلك غالباً في الحقول الزراعية أو في مشاريع عائلية، فإن الحقيقة تشير إلى أن جزءاً كبيراً من هؤلاء الأطفال يعملون في مشاريع صغيرة في مجال الزراعة. وأكثر أشكال عمل الأطفال شيوعاً في أنغولا هو عمل الطفل لدى أسرته، و٢٠ في المائة من هؤلاء الأطفال يفعلون ذلك، دون تمييز واضح في هذا المجال بين الصبيان والفتيات. وتبدأ الفتيات العمل في هذا النوع من الأنشطة في سن مبكرة جداً، ويعمل ١٣ في المائة من الأطفال البالغين من العمر ما بين ٥ و٩ سنوات لدى أسرهم. وتبدو ظروف عمل الأطفال أسوأ أيضاً في المناطق الريفية، حيث هناك احتمال أكبر بنسبة ١٧ في المائة ألا يتقاضوا أجراً عن العمل الذي يقومون به. وثمة اختلافات كبيرة بين المناطق. ويختلف توزيع عمل الأطفال حسب المناطق، من ٢١ في المائة في منطقة العاصمة إلى ٣٩ في المائة في منطقة الشمال. وعلاوة على ذلك، فإن منطقة الجنوب هي المنطقة التي تشهد أعلى نسبة مئوية للأطفال الذين يعملون لحساب الغير والذين يقومون بأعمال غير مدفوعة الأجر. وقامت الحكومة منذ ١٩٨٩ عن طريق وزارة المساعدة والإدماج الاجتماعي، وفي إطار المادة ٢٢ من اتفاقية حقوق الطفل، بوضع برنامج باسم "البرنامج الوطني لتعقب الأسر وجمع شملها"، الذي يهتم بالأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ويعيشون بإرادتهم

أو بغير إرادتهم في بيئة غير أسرية، منفصلين عن أبويهم، ودون رعاية أي شخص بالغ آخر مسؤول من الناحية القانونية أو العرفية عن تنشئتهم؛ ويحدد البرنامج مبادئ المساعدة التالية:

(أ) أن تكفل الحماية لكل طفل محروم بشكل مؤقت أو دائم من محيطه الأسري، وأن يحصل على مساعدة اجتماعية خاصة دون تمييز؛

(ب) يجب أن يكفل للطفل الحفاظ على هويته وعلاقاته الأسرية و/أو استرجاعها، بغض النظر عن العرق أو الديانة أو الخيارات السياسية للأسرة؛

(ج) من حق الطفل أن يعيش وينمو ويتلقى التربية في أسرة تكون، حسب ترتيب الأولوية، كالتالي:

'١' أسرته الأصلية؛

'٢' أسرة بديلة أو أسرة جديدة؛

'٣' أسرة متبنية؛

(د) يجب أن تقدم المساعدة للأطفال المنفصلين عن أسرهم في إطار برامج بديلة مجتمعية، ويجب أن يكون إيداعهم في مؤسسات هو حل الملاذ الأخير؛

(هـ) تشمل المساعدة غير المؤسسية ما يلي:

'١' تعقب الوالدين أو أفراد آخرين من الأسرة القريبة؛

'٢' جمع شمل الأسرة؛

'٣' الإيداع – إيجاد أسرة للتبني؛

'٤' تقديم خدمات مؤقتة لأسرة الطفل الأصلية (أم بديلة أو مساعدة طارئة)؛

'٥' تقديم المساعدة في بيت للأطفال.

٥٩- وتشمل المساعدة المؤسسية ما يلي:

(أ) دور للطفولة أو دور اليتامى؛

(ب) مراكز استقبال يودع فيها الأطفال كنزلاء داخليين، كبديل مؤقت إلى حين عمل ترتيبات لحياة الأطفال أو إلى حين تعقب أفراد أسرهم؛

(ج) مراكز استقبال مفتوحة وبديلة، مخصصة لأطفال الشوارع المعرضين للانفصال عن أسرهم برغبتهم.

٦٠- أما بالنسبة للأطفال الصغار جداً ممن لم تتجاوز أعمارهم السنتين فقد وضعت الحكومة مشاريع بديلة للأطفال المودعين في مؤسسات أو المتروكين أو يتامى الأم، وتهدف هذه المشاريع إلى حماية هؤلاء الأطفال بإيداعهم في أسر بديلة تمنحها الحكومة سلة من الأغذية الأساسية، وهذه المشاريع مكملة لمشروع الأم الكفيلة ومشروع اللبن والعصيدة.

٦١- وتتمثل الأهداف المحددة لمشروع الأم الكفيلة فيما يلي:

(أ) تخفيض عدد الأطفال المودعين في مؤسسات؛

(ب) منح الطفل أسرة؛

(ج) تخفيض معدل وفيات الأطفال.

٦٢- وتتمثل أهداف مشروع اللبن والعصيدة الذي يهتم بالأطفال يتامى الأم أو الأطفال الذين لا تستطيع والدتهم إرضاعهم في التالي:

(أ) تجنب إيداع أطفال منذ ولادتهم وحتى سن السنتين في مؤسسات؛

(ب) السماح للأطفال بالبقاء في أسرهم؛

(ج) تخفيض معدل وفيات الأطفال؛

(د) متابعة وتوجيه فئات الأطفال المستضعفة؛

(هـ) تخفيض عدد الأطفال الذين يعيشون خارج البيئة الأسرية.

٦٣- وفيما يتعلق بالأطفال المتبنين، فإن قانون الأسرة يؤكد على أن علاقة القرابة تتكون من صلات الدم أو من التبني، ويمنح السلطة القضائية الاختصاص الحصري بمنح الإذن بالتبني. ونشوء صلة التبني تجعل القاصر الذي يتم تبنيه مماثلاً للابن الطبيعي والبيولوجي، وينجم عن هذه الصلة جميع الآثار المترتبة على البنوة الطبيعية. كما ينص قانون الأسرة بوضوح على أن الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأب المتبنِي والطفل المتبنَى هي نفس الحقوق والواجبات القائمة بين الأب وابنه الطبيعي. ومن وجهة نظر قانون الميراث، يحق الطفل المتبنَى أن يرث الشخص الذي تبناه بوصفة خلفه. وتشكل صلة القرابة عن طريق التبني موانع للزواج مثلما هي الحال للبنوة الطبيعية. وفيما يتعلق بالأسرة الطبيعية، فإن التبني يؤدي إلى انتهاء صلة القرابة بين الطفل المتبنَى ووالديه الطبيعيين والصلة الوحيدة التي تبقى بالنسبة للأسرة الطبيعية هي القرابة.

٦٤- وفيما يخص الأطفال ذوي الإعاقة البدنية أو العقلية، يقضي القانون الدستوري بتوفير حماية خاصة لهم ويضع أسساً لضمان إعادة تأهيلهم، بفرض مساعدتهم على التكيف مع المجتمع والاندماج فيه. ويطلع الأطفال على ما لهم من حقوق عن طريق برنامج حكومي، بواسطة ملصقات وندوات وعن طريق الإذاعة والتلفزيون. وتضطلع هيئات حكومية مختصة في مجال التعليم والتوعية وإسداء النصح،كلما كان ذلك ممكناً، بأنشطة معينة تهدف إلى تصحيح الوضع. غير أنه من الضروري إجراء دراسات ترمي إلى تحديد استراتيجيات تسمح باشتراك الأسر والمجتمع في هذا الميدان.

٦٥- وتعتبر المادة ١١ من القانون العام للعمل أن علاقة العمل مع قاصرين يبلغون من العمر من ١٤ إلى ١٨ سنة هي علاقة صحيحة شريطة أن يرخصها الممثل القانوني، أو في غيابه، مركز العمل أو مؤسسات مناسبة. وينبغي أن يبرم عقد العمل المذكور آنفا كتابةً، وأن يكون قابلاً للفسخ بناء على طلب من القاصر أو من يمثله بوثيقة مكتوبة، مباشرة أو بعد أسبوعين من تسليم العقد، إذا كان المانع من تنفيذ العقد قائماً على أساس احتياج القاصر إلى الالتحاق بمؤسسة تعليمية رسمية أو الالتحاق بتدريب مهني. وبالنسبة للقاصرين الذين تجاوزوا ١٦ سنة يمكن أن يكون الترخيص ضمنياً. ويتمتع القاصرون بحماية خاصة ضد التسريح من العمل.

٦٦- وتتوقف سلطة الممثل القانوني في الاعتراض على العقد إذا اكتسب القاصر وضع الراشد سواء بالزواج أو بأي وسيلة قانونية أخرى. ولا يمكن أن تسند إلى القاصرين سوى أعمال خفيفة لا تتطلب جهوداً مضنية، ولا تلحق الضرر بصحتهم ونمائهم الجسدي والعقلي، ويجب أن توفر لهم فرص التمرين والتدريب. وبالتالي، يحظر قيام الأطفال بأعمال، تشكل بطبيعتها ومخاطرها المحتملة أو بسبب الظروف التي تنفذ فيها تلك الأعمال، ضرراً على نمائهم الجسدي والعقلي والمعنوي. كذلك يحظر القانون العام للعمل عمل القاصرين في المسارح، ودور السينما والملاهي الليلية، والكباريهات والمراقص والمنشآت المشابهة، كما يحظر عملهم كبائعين لمنتجات صيدلانية أو في الدعاية لها.

٦٧- ويجب أن يخضع القاصرون لفحص طبي قبل التحاقهم بالعمل، بغية إثبات قدرتهم البدنية والعقلية على تنفيذ الأعمال المسندة إليهم. ويجب إجراء هذا الفحص الطبي مرة كل سنة إلى أن يبلغ القاصر ١٨ سنة. وينبغي حفظ نتائج هذه الفحوص الطبية في المحفوظات وأن تكون تحت تصرف إدارة التفتيش العام على العمل. وبدورها، تملك هذه الإدارة سلطة الأمر بإجراء فحوص طبية إضافية. ويحدد راتب القاصرين بالرجوع إلى راتب العمال البالغين في المهنة، أو وفقاً للحد الأدنى للراتب على المستوى الوطني؛ وإذا تعلق الأمر بعمالة ماهرة، فلا يمكن أن يكون الراتب أقل من التالي:

(أ) ١٤ سنة - ٥٠ في المائة؛ ١٥ سنة - ٦٠ في المائة؛ من ١٥ إلى ١٧ سنة - ٨٠ في المائة.

٦٨- وفي الحالات التي يكون فيها القاصر متمرناً أو متدرباً، تنطبق النسب المئوية التالية:

(ب) السنة الأولى للتمرين: ٣٠ في المائة؛ السنة الثانية للتمرين: ٥٠ في المائة؛ السنة الثالثة للتمرين ٧٥ في المائة.

٦٩- غير أنه من الجدير بالملاحظة أن الجزء الأكبر من عمل الأطفال يكون في القطاع غير الرسمي وظروف العمل فيه لا تخضع لا للوائح ولا لرقابة. وأخيراً، يجدر بالذكر أن اللجوء إلى عمل الأطفال يشكل جزءاً من استراتيجيات تكثيف عمل الأسر الفقيرة. وعدد كبير من الأطفال يتركون المدارس أو لا يواظبون على الدراسة بانتظام، بغية المساعدة في اقتصاد الوحدة الأسرية. وتشير البيانات الواردة في الجدول أدناه بوضوح إلى أنه، في منطقة العاصمة، يعمل خُمس الأطفال البالغين من العمر من ٥ إلى ١٤ سنة. وتلجأ الأسر الأكثر فقراً بصورة أكبر إلى الأطفال للحصول على مزيد من الدخل. وفي الواقع، يعمل ٤٢ من كل مائة طفل الفئة الأكثر فقراً، وأغلبهم يعمل في الأعمال الأسرية. وأحد المؤشرات الأكثر وضوحاً لظاهرة عمالة الأطفال الحضرية في المدن، يتمثل في البائعين المتجولين وحراس السيارات والقائمين بغسل زجاج السيارات الذين يكثر عددهم في المناطق الحضرية.

٧٠- ويرجى الاطلاع على المرفق ٦، المتعلق بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥ و١٤ سنة ممن يعملون، وفقاً لبيانات الاستقصاء المتعدد المؤشرات لعام ٢٠٠١[٥].

٧١- وتتمثل العوائق الرئيسية للتنمية وزيادة إنتاجية ودخول الأسرة، لا سيما الفقيرة منها، في تشوهات سوق العمل، وتدني الأجور، والحالة الحرجة للعمل والمستوى المهني الضعيف للأيدي العاملة.

دال - السياق السياسي للفقر

٧٢- يمكن ملاحظة الأثر السلبي للحرب على حياة وحرية الأفراد، ذلك أنها أثرت على حرية الحركة وأعاقت تدفقات الهجرة إلى المناطق الحضرية أو إلى الخارج، وعلى أداء الأسواق، والبنى التحتية للطرق الأساسية، وإمدادات المياه، والمرافق الصحية والطاقة، وكذلك على النظم الاجتماعية والصحية والتعليمية. وكان لهذه الآثار عواقب مأسوية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وعمقت جذور الفقر بشكل سريع لدى شرائح كثيرة من السكان. ولكن الحرب ليست سبباً منفرداً في تعميق جذور الفقر لدى السكان. فإن عدم الاستقرار السياسي والعسكري، الناجم عن الحرب والمرتبط بها، قد أدخل عوامل ارتباك في تصميم وتصريف السياسة الاقتصادية، وتفاقمت هذه العوامل بسبب حالة الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويفسر تلاقي هذه العوامل عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية وهو ما أدى إلى مجموعة من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية التي يجري تصحيحها في الوقت الحالي. وثمة جانب مثير للارتباك وناجم عن نظام الإدارة المركزية، هو التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد، الذي تم تبريره بالأوضاع المناوئة التي كانت قائمة عندما أصبح البلد مستقلاً، ولكن أدى إلى تشوهات كبيرة في قواعد وآليات السوق. وكان لذلك آثار عميقة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي للدولة وهياكلها. ذلك أن التدمير الذي أحدثته الأعمال العسكرية والصعوبات في تأمين خدمات حفظ وصيانة معقولة وانعدام الفعالية في التطبيقات تسببوا، معاً، في تدهور كبير للهياكل الاقتصادية والاجتماعية؛ وتدني مستوى التنمية البشرية الناجم عنه، وأدت هذه العوامل مضافة إلى نتائج السياسات الاقتصادية غير الفعالة، إلى انخفاض الإنتاجية والمنافسة الاقتصادية، مع ما صاحب ذلك من اختلالات هيكلية خطيرة ومستمرة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث ينفصل قطاع النفط الموجود في الجيب عن بقية الاقتصاد. مع ذلك، فإن اتفاق السلام المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ يلقي ضوءاً جديداً على مستقبل أنغولا. وقد حان الوقت للبدء في مشاريع عاجلة لمكافحة الفقر، والشروع في إعادة بناء عدد كبير من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد الاقتصاد الوطني.

٧٣- وتحقيقاً لهذا الغرض، يعتزم برنامج الحكومة أن يحقق، في السنوات القادمة، الأهداف التالية:

(أ) توطيد عملية السلام وتعزيز المصالحة الوطنية؛

(ب) مكافحة الجوع والفقر وتشجيع الاستقرار الاجتماعي؛

(ج) تعزيز مؤسسات الدولة وتأمين الإدارة العامة والعدالة على جميع الأراضي الوطنية؛

(د) تهيئة الظروف لإجراء انتخابات عامة.

---

(٥) المرفق ٦ المتعلق بالأطفال العاملين.

٧٤- وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، تحتل أنغولا الترتيب ١٦٢ في قائمة من ١٧٣ بلداً. وبالرغم من نواحي التقدم التي تحققت، وخاصة في الناحيتين السياسية والاقتصادية، ما زال مستوى التنمية البشرية متدنياً جداً. ووفقاً للنتائج الأخيرة التي وفرتها الدراسة الاستقصائية التي أجريت في ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ لدى وحدات الأسر بشأن النفقات والدخول، فإن مؤشر الفقر في أنغولا بلغ ٦٨ في المائة من السكان أي أن متوسط مستوى الاستهلاك الشهري لـ ٦٨ في المائة من المواطنين الأنغوليين كان أقل من ٣٩٢ كوانزا (في ٢٠٠١)، وهو ما يعادل ١,٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة يومياً، أي أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، بمستوى استهلاك أدنى من ٠,٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة يومياً، بلغت ٢٨ في المائة. وبالإضافة إلى توطيد عملية السلام، فإن الحكومة ملتزمة بتأمين الأداء الجيد للإدارة العامة في جميع الأرضي الوطنية، وبالتوسع في تقديم الخدمات الأساسية في مجال الخدمة والتعليم لتشمل كل السكان، وخاصة لمن هم في أمس الحاجة إليها، وإعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية الأساسية وتعزيز بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة تكون بمثابة الأساس لإنعاش الاقتصاد الوطني والنهوض بعملية تنمية شاملة ومستدامة. وقد حددت الحكومة عشرة مجالات تحتاج إلى تدخل على سبيل الأولوية كاستراتيجية للحد من الفقر وهي: '١' الإدماج في المجتمع؛ '٢' الأمن والحماية المدنية؛ '٣' الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ '٤' فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ '٥' التعليم؛ '٦' الصحة؛ '٧' البنى التحتية الأساسية؛ '٨' العمل والتدريب المهني؛ '٩' الحكم الرشيد؛ '١٠' إدارة الاقتصاد الكلي.

٧٥- وفي سياق ما بعد الحرب الحالي، يعد الإدماج في المجتمع للمسرحين والنازحين واللاجئين هدفاً استراتيجياً ذا أهمية قصوى لضمان تعزيز السلام والوحدة الوطنية والنهوض بالتنمية المحلية. وترمي التدخلات في إطار استراتيجية الحد من الفقر إلى خلق الظروف لتثبيت السكان في مناطقهم الأصلية أو في مناطق تعتبر أكثر ملاءمة، وللمساعدة على التنشيط الاقتصادي والثقافي لهذه الأماكن.

٧٦- وكتكملة لذلك، من الضروري كفالة أمن وحماية المواطن: ويشكل إبطال مفعول الألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى المنتشرة في جميع الأرض الوطنية شرطاً أساسياً لإتاحة الحرية الكاملة لتنقل الأشخاص والسلع، ولا سيما في المناطق الريفية الأكثر تأثراً بالنزاع المسلح والتي تعتبر إحدى المناطق الأساسية التي يقصدها السكان النازحون. وتريد حكومة أنغولا تخفيض معدل الفقر على مدى هذا العقد. محددة لنفسها كهدف، وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية وبفضل برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تخفيض النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً بنسبة ٥٠ في المائة، حتى عام ٢٠١٥.

هاء - السياق الديمغرافي للفقر

٧٧- يقدر أن تعداد سكان أنغولا في عام ٢٠٠٢ كان يبلغ نحو ١٤ مليون نسمة، وأن متوسط معدل النمو السنوي ما بين عامي ١٩٧٥ و٢٠٠٠ كان ٣,١ في المائة. والعمر المتوقع عند الولادة هو ٤٦ سنة واحتمال ألا يتجاوز العمر المتوقع للمولود عند الولادة ٤٠ سنة أي بنسبة ٤١,٦ في المائة. وتعكس هذه الحالة معدلات لوفيات الأطفال مرتفعة للغاية (١٥٠ من بين كل ١ ٠٠٠ مولود)، وبالنسبة إلى الأطفال والشباب (٢٥٠ بين كل ١ ٠٠٠ مولود). ويعد معدل الخصوبة من أعلى معدلات الخصوبة في العالم، وقد بلغ ٧,٢ طفلاً لكل امرأة. وقد يكون السبب في ارتفاع معدل الخصوبة على هذا النحو هو حالة الحرب، وظروف أنغولا الخاصة بها، حيث يعد كل فرد من السكان، إما نازحاً أو لاجئاً، والخواص الثقافية والتقليدية للبلد، وكذلك غياب الرعاية الاجتماعية للمسنين بصورة عامة.

٧٨- وثمة مظهر آخر لهذا الوضع هو الصغر البالغ لعمر غالبية السكان، حيث إن ٥٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ سنة و٤٠ في المائة منهم تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات. ولا تزيد أعمار السكان الذين يبلغون ٦٥ سنة أو أكثر على ٢ في المائة والسن الأوسط لسكان أنغولا هو ١٥ سنة والعمر المتوسط هو ٢٠ سنة، ولكنه ١٩ سنة في لواندا. وهذا السن الهرمي يؤدي إلى استقلالية عالية للسكان النشطين اقتصادياً، ويؤدي على المدى المتوسط إلى طلب متزايد على اليد العاملة. ومن ناحية أخرى، وفي سياق من الاندماج الوطني ومن انفتاح قنوات تحركات الأفراد في فترة ما بعد الحرب، يظهر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كتهديد خطير ينبغي أخذه في الاعتبار من الناحية الديمغرافية، وذلك لأنه كفيل بأن يطيح بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويقدر أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ارتفعت نسبته في ٢٠٠١ إلى ٥,٧ في المائة. ورغم ارتفاع هذا المعدل، فإنه لا يزال أدنى من المستويات الموجودة في المنطقة وأدنى من متوسطها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٩ في المائة)، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى حالة عدم التنقل والاحتجاز الناتجين عن تحركات السكان بسبب الحرب، الأمر الذي حد من انتشار الفيروس. ومع ذلك فإنه على الرغم من التجارب التي شهدتها تلك المنطقة، التي سجلت أعلى معدلات انتشار لذلك المرض في العالم (٣٩ في المائة في بوتسوانا، و٢٣ في المائة في ناميبيا، و٢٠ في المائة في جنوب أفريقيا)، فقد ثبت أن أنغولا تمر بكل الظروف الاجتماعية لوضع ما بعد الحرب الذي يسود فيه نمو بالغ لذلك الوباء؛ ومن ثم ينبغي اعتبار القضاء على مرض الإيدز من الأولويات حتى يمكن ضمان تنمية البلد. وفي هذا السياق، تثير القلق أيضاً تلك الصورة الشابة للسكان، وذلك لأن الشباب يشكلون الطاقة الاقتصادية المنتجة للبلد، في الوقت الذي يمثلون فيه شريحة السكان الأشد عرضة لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية، الذي يسبب مرض الإيدز.

٧٩- وقد سببت النزاعات المسلحة المتتالية التي توالت على البلد منذ استقلاله تدفقات دائمة ومتسارعة للمهاجرين من المناطق الريفية صوب المراكز الحضرية. وقد حدثت التدفقات المتسارعة والقسرية الكبيرة في العهود التالية: وقت الاستقلال، في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦؛ وبعد توقيع اتفاقات سلام بيسيس واستئناف النزاع بعد ذلك في ١٩٩٢-١٩٩٣؛ وبعد توقيع اتفاقات سلام لوساكا، في ١٩٩٤-١٩٩٥؛ وما بين نهاية عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٠، عند استئناف النزاع وانتشاره بشكل شامل. وكنتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة، منع ملايين الأنغوليين، وخاصة منهم الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية، من العيش في أمان وسلام وأصبحوا ضحايا مباشرين لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد وجدت موجات متلاحقة من سكان المناطق الريفية مضطرة إلى مغادرة المناطق التي كانت تقطن فيها اعتيادياً، بسبب انتهاكات الحقوق الناتجة عن النزاع، وبسبب الخوف الذي أحدثته الأوضاع غير الآمنة أو أيضاً بسبب النقص البالغ في الأغذية، الذي كان يهدد بقاءهم على قيد الحياة. ويلاحظ، بين عواقب عمليات الهجرة المتسارعة والاضطرارية، ما يلي:

(أ) ازدياد مفاجئ ومستمر في فقر السكان النازحين الذين يعيش كثيرون منهم في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛

(ب) ضغط على البنية الاجتماعية الحضرية، التي كانت متخمة أصلاً من قبل وغير كافية لإشباع احتياجات السكان الحضريين وشبه الحضريين؛

(ج) ضغط على أسواق العمل، مع تدفق كثيف للأيدي العاملة التي تفتقر في معظمها إلى التدريب المهني، الأمر الذي يحدث توسعاً في المناطق غير الرسمية من الاقتصاد وانخفاضاً في الأجور وفي متوسط الدخول في هذا القطاع وفي سوق الأيدي العاملة الرسمية غير المتخصصة؛

(د) انقطاع آليات الحماية الأسرية، التي كان الأفراد الريفيون في الأسرة المتحدة من الجيل الأول يشكلون مساندة هامة للنظام الغذائي، مقابل وصول أولئك الأفراد الأول إلى السلع الصناعية؛

(هـ) التفكك الاجتماعي، بسبب نقص أو عدم كفاية أداء آليات الضمان الاجتماعية المجتمعي الموجودة في المناطق الريفية، التي تعد ظاهرة أطفال الشوارع أحد نماذجها؛

(و) ازدياد البطالة ونقص العمالة في الحضر.

٨٠- لم تكن عمليات التحضر المتسارعة متجانسة. وقد لجأ السكان الآخذون في التزوح بأعداد كبيرة إلى المراكز الحضرية لعواصم الأقاليم، وكذلك إلى العاصمة الوطنية. وجرت عمليات الهجرة على عدة مراحل مع أسر هاجرت مرات عديدة من مكان إلى مكان آخر. ولم تكن المراكز الحضرية في المحليات الكبيرة بالبلديات هي الأكثر استقبالاً لموجات الهجرة، وذلك لأن عدم الاستقرار العسكري أدى في الواقع إلى جعل المدن المتوسطة وعواصم المقاطعات والعاصمة الوطنية التي تستقبل الحصة الأكبر من السكان الريفيين أصلاً.

٨١- وثمة ظاهرة ديمغرافية هامة أخرى طرأت نتيجة لكون جانب كبير من النخب الإقليمية هاجر صوب مدن الساحل[٦] أو نحو عاصمة البلد. وانعكاسات هذه الظاهرة على عملية التنمية لها أهميتها، وذلك لأنه، بدون النخب التقنية والماهرة، تعوق إمكانات التنمية السريعة والمستدامة على المستويين الإقليمي والمحلي بل ستكون أيضاً أشد صعوبة في المستقبل. ومع ذلك فإن تركيز النفوذ الاقتصادي والسياسي والتقني، ولا سيما في العاصمة الوطنية، صاحبه أيضاً تركيز أكبر كثيراً على الفقر. وتوجد في العاصمة تناقضات هامة داخل مستويات دخل السكان، بينما خضعت بعض المدن من عواصم المقاطعات داخل البلد لعمليات مستمرة من عدم التخطيط العمراني ومن ازدياد الفقر منذ الاستقلال. وتتسم هذه العمليات خاصة بنوبات انقطاع منتظمة للتيار الكهربائي في جميع الأحياء، حتى في حال توصيلها بالشبكة الكهربائية، كما تتسم بندرة توصيل الكهرباء للأحياء الأشد فقراً، وبتلف شبكات الإمداد بمياه الشرب، التي لم يشهد بعضها حتى الآن سوى مرحلة بداية الإصلاح، وبتدهور الخدمات العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمعدات الاجتماعية الحكومية اللازمة للتعليم والصحة، ونقص التصنيع بسبب ما لحق بالبلد من تدمير، والأضرار الكبرى التي لحقت بالمعدات والبنى التحتية المادية، وبفقد النخب التقنية وتدمير آليات التجارة الحضرية والريفية، مما أدى إلى ضعف الاندماج في الاقتصادات المحلية. ولا يوجد أي تقدير أكيد لدرجة التركيز الحضري للسكان الأنغوليين. ويقدر تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ أن نسبة السكان الحضريين وصلت في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤ في المائة، على الرغم من أنه يعتقد أن تعداد السكان قد ازداد في السنوات الأخيرة ليصل إلى ٦٠ في المائة تقريباً. وثمة مواصفات ديمغرافية أخرى يجدر ذكرها وهي أن الوحدات الأسرية مكونة في المتوسط من خمسة أو ستة عناصر. وبالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لنتائج الاستقصاء المتعدد المؤشرات، الذي أجري في عام ٢٠٠١، فإن نسبة ٣٥ في المائة من الوحدات الأسرية تتكون من ستة أفراد أو أكثر. والعناصر التي أشرنا إليها أعلاه تفسر تماماً السياق الديمغرافي الذي يكتنف الفقر في أنغولا.

---

(٦) المرفق ٧: معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في البلد بأسره وفي قطاع النفط وأسعار النفط، ١٩٩١-٢٠٠١.

واو – السياق الاقتصادي الكلي

٨٢- لا يمكن للنمو الاقتصادي الأنغولي إلا أن يعكس الاضطرابات التي طرأت على الصعيدين السياسي والديمغرافي. فقد اتضح خلال السنوات العشر الماضية عدم الاستقرار الشديد الذي اتسم به النمو الاقتصادي، الأمر الذي يمثل نتيجة مباشرة للحرب وعدم توازن في الهيكل الاقتصادي الوطني، الذي تفاقم بفعل الحرب، حيث يسهم القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بما يوازي ٥٠ في المائة. ويسبب الاعتماد على القطاع النفطي تأرجحاً كبيراً في أداء الناتج المحلي الإجمالي، تبعاً للتغيرات في إنتاج البترول ولسعره في السوق الدولية. وطوال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، سجل الإنتاج المحلي الإجمالي أداء غير منتظم، ثم حقق أوج نموه لتبلغ نسبته ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، حين سُجلت زيادة قوية في الإنتاج النفطي، كما سُجلت انخفاضات حادة، بلغت أقل من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وأقل من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٣، عندما استؤنفت الحرب، بسبب الطلب على الإنتاج النفطي (جفت بعض الآبار التي كانت عاملة في ذلك العهد).

٨٣- ويرجى الاطلاع على معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلد بأسره وفي قطاع النفط وعلى سعر النفط في الفترة ١٩٩١-٢٠٠١، في المرفق ٧.

٨٤- وقطاع النفط، وهو القطاع المهيمن في الاقتصاد منفصل إلى حد كبير عن بقية الاقتصاد. ويتطلب هذا القطاع رؤوس أموال ضخمة ويستخدم موارد بشرية عالية التخصص، قادمة من الخارج. غير أن إسهامه المباشر في الحد من الفقر عن طريق خلق فرص عمل محلية إسهام هامشي. ومع ذلك، لدى هذا القطاع إمكانات كبيرة في الحد غير المباشر من الفقر وذلك عن طريق عائدات الضرائب التي تحصل الدولة. ويتجاوز إسهام القطاع النفطي في الضرائب التي تحصلها الدولة ٨٠ في المائة ويشكل أحد المصادر الرئيسية للموارد المخصصة للبرامج الحكومية، ومنها استراتيجية الحد من الفقر، المذكورة في هذا التقرير. بيد أنه من الضروري، إذا أريد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، تهيئة الظروف التي تتيح نمو القطاع غير النفطي، ولا سيما قطاع الزراعة، الذي تتوفر في البلد جميع إمكانات ازدهاره، والأهم من ذلك أنه ينطوي على إمكانات لخلق فرص عمل وضمان الأمن الغذائي. وقد تأثر القطاع الاقتصادي غير النفطي، ولا سيما القطاع الزراعي، تأثراً خطيراً بسبب الحرب وخصوصاً في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، عندما سجل هبوطا في الإنتاج نسبته ٤٧ في المائة. والاختلالات الهيكلية القطاعية كبيرة بالفعل، وتجدر ملاحظة التدهور المنتظم لقطاع الزراعة والحراجة والصيد؛ وبالتالي يمكن فهم ضرورة أن يحظى قطاع النشاط هذا بأولوية خاصة في سياق برنامج السياسة الاقتصادية التي تضطلع بها الحكومة ولا سيما البرامج المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر. وفي بلد يملك إمكانات زراعية ضخمة، انخفض إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤ في المائة في ١٩٩١ إلى حوالي ٨ في المائة في ٢٠٠١. كما أن أنغولا، التي كانت في وقت مضى مصدراً صافياً للمنتجات الغذائية، أصبحت تعتمد على الواردات والمساعدة الغذائية لسد حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب. كذلك شهدت الصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية توقفاً فعلياً لنشاطها أثناء الحرب. وأدت الاختلالات المالية واختلالات الميزانية لفترات طويلة، إلى جانب ارتفاع التضخم المزمن خلال التسعينات إلى تأثير مأسوي على القطاع غير النفطي، ليس فقط بسبب زعزعة الأسواق المالية، وإنما أيضاً بسبب القرارات المشوهة فيما يتعلق بالاستثمار وتخصيص الاعتمادات على حساب هذه القطاعات. وقد تأثر قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية بشكل خاص بالتضخم الذي ساد في النصف الأول من التسعينات ويرجى

الإطلاع في المرفق[٧] على معدلات نمو القيمة المضافة الإجمالية للزراعة والحراجة والصيد والصناعة التحويلية، وكذلك متوسط معدل التضخم السنوي، في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢.

٨٥- وبالإضافة إلى ما أحدثته الزيادة الشاملة لأسعار السلع من آثار على الإنتاج الزراعي وإنتاج الصناعة التحويلة، فقد أثرت أيضاً بدرجة كبيرة على رواتب ودخول الأشخاص الأكثر فقراً، وذلك بتقويض قدرتهم الشرائية. وفي الواقع، فإن الفقراء هم الأشخاص الأشد تأثراً في حالة التضخم، نظراً لعدم قدرتهم على اللجوء إلى أشكال من الحماية عن طريق شراء ممتلكات عقارية.

٨٦- والمستويات المرتفعة من التضخم مرتبطة أيضاً بارتفاع سعر الصرف الحقيقي، الذي يحد من تنافسية الإنتاج الوطني في الأسواق الدولية، لا سيما تنافسية المنتجات الزراعية والسلع الأساسية غير النفطية القابلة للتداول.

٨٧- وبالرغم من هذه الصورة المثيرة للقلق، فإن حالة الاقتصاد الكلي شهدت بعض التحسينات في الآونة الأخيرة، نتيجة لاتباع سياسة تزداد توجهاً نحو العمل على استقرار الأسواق. وحالات العجز في الميزانية التي بلغت قيما تزيد على ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء عقد التسعينات، تتزع في الوقت الحالي إلى أن تكون أكثر اعتدالاً. ومن البديهي أن الأسعار المواتية للنفط في الأسواق الدولية أتاحت زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على النفط عن التوقعات الأولية، ولكن الإصلاحات المؤسسية التي يجري القيام بها، أسهمت هي أيضاً فيما يلي: '١' زيادة عائدات الضرائب التي تحصلها الدولة؛ و'٢' تغطية أكبر للميزانية العامة للدولة؛ و'٣' تخفيض العمليات الخارجة عن الميزانية؛ و'٤' إدخال تعديلات في أوجه الإنفاق العام، مع توجيهه بدرجة أكبر صوب التنمية (وزادت نسبة نفقات الاستثمار التي تسهم مباشرة في مكافحة الفقر في الناتج المحلي الإجمالي من ٣ في المائة في ٢٠٠٢ إلى ٧ في المائة في ٢٠٠٣). واستُكملت الإصلاحات في مجال الضرائب والميزانية بإصلاحات ذات طابع نقدي ومالي. وأجريت أيضاً إصلاحات هيكلية، بهدف تحسين أداء الأسواق. ويهدف التخفيض التدريجي للعمليات التجارية للمصرف المركزي إلى حفز تنشيط القطاع المصرفي التجاري وإدارة القروض في الاقتصاد، إلى جانب مزايا بديهية لصالح نظام التفاوض المباشر بين المصارف والمستثمرين. كما أحرز تقدم كبير بإصدار تشريعات بشأن القواعد والإجراءات المتعلقة بتحديد صافي الأصول الداخلية للنظام المصرفي كذلك التوسع في تطبيق قاعدة الاحتياطي الإجباري للودائع بالعملة الأجنبية. وفيما يتعلق بالسياسة المتبعة بخصوص سعر الصرف، بدأ التقارب بين السوق الرسمية والسوق الموازية يحدث أثراً. وانطلاقاً من تفاوت يبلغ نحو ٩٠ في المائة بين أسعار الصرف في أيار/مايو ١٩٩٩، تاريخ استحداث التدابير المتعلقة بتحرير النقد الأجنبي، وصلنا إلى ٢ في المائة فقط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد أسهم هذا الاتجاه إلى تقارب أسعار الصرف في تحسين العلاقات بين المصارف التجارية وعملائها وفي تعزيز الثقة في النظام المصرفي الوطني. وسيتيح نجاح السياسة الاقتصادية للبرنامج الحكومي إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية للبلد، التي تبلغ في الوقت الراهن نحو ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في إطار وضع برامج لتقديم المساعدة العاجلة ومكافحة الفقر. وبذا حان الوقت للشروع في عملية إعادة الإدماج في المجتمع، وإعادة التعمير والتأهيل والاستقرار الاقتصادي، من أجل رخاء الاقتصاد وتوطيد الوحدة الوطنية.

---

(٧) المرفق ٧ المتعلق بمعدلات نمو القيمة المضافة الإجمالية للزراعة والحراجة والصيد والصناعة التحويلية، وكذلك متوسط التضخم السنوي، ١٩٩١-٢٠٠٢.

زاي – الأسباب الرئيسية للفقر

٨٨- في الخلاصة، يمكن تحديد العوامل التالية بوصفها أسباب الفقر في أنغولا:

'١' النزاع المسلح الذي أدى على حوالي ثلاثة عقود من حالات النزوح الداخلي للسكان، وتدمير النظم التقليدية للنشاط الاقتصادي والتضامن الاجتماعي ونظم البنى التحتية الاجتماعية ووسائل الاتصالات وقنوات توزيع المنتجات وغيرها من السلع الأساسية الرئيسية، وتسبب في حالات إنسانية مأساوية؛

'٢' والضغط الديمغرافي المرتفع الناجم عن معدل الخصوبة المرتفع جداً، وارتفاع معدل الأشخاص المعالين في الوحدات الأسرية (إلى جانب أن نصف السكان هم دون سن الثامنة عشرة) وعن حركات الهجرة الكثيفة في اتجاه المدن؛

'٣' وتدمير وتدهور البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، كنتيجة مباشرة للحرب، ولكن أيضاً كنتيجة مباشرة للصيانة والمحافظة غير المناسبتين والثغرات في نظام برمجة وإدارة الاستثمارات العامة؛

'٤' والأداء الضعيف لخدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، نتيجة لعدم كفاية الوسائل التقنية والإنسانية، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى هذه الخدمات؛

'٥' والهبوط الحاد جداً في العرض الداخلي للنواتج الأساسية، وخاصة السلع الأساسية؛

'٦' وضعف الإطار المؤسسي، الذي يمكن شرحه بضعف مؤهلات الكوادر والموظفين الفنيين في المتوسط وبإنتاجية منخفضة؛

'٧' وعدم أهلية رأس المال البشري والحط من قيمته، الناتج عن تدمير وإضعاف نظم التعليم والتدريب، وضعف الوضع الصحي، وانخفاض الرواتب، البطالة والعمالة الناقصة؛

'٨' وعدم فعالية سياسات الاقتصاد الكلي في تصحيح الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي التي لوحظت طوال عقد التسعينات.

حاء – تأثير الفقر وعمق جذوره وشدته

٨٩- حدد مؤشر التنمية الريفية عتبة الفقر في ٢٠٠١ بحوالي ٣٩٢ كوانزا شهرياً، وهو ما يعادل نحو ١,٧ دولار في اليوم الواحد[٨]. وجرى تحديد عتبة الفقر المدقع بـ ١٧٥ كوانزا شهرياً، أي ٠,٧٦ دولار في اليوم الواحد. ووفقاً لنتائج مؤشر التنمية الريفية، بلغ معدل الفقر، في ٢٠٠١، حوالي ٦٨ في المائة من السكان و٦٢ في المائة من الوحدات الأسرية، ومن بين هؤلاء ٢٨ في المائة من الأفراد و١٥ في المائة من الأسر المعيشية في حالة من الفقر المدقع أو العوز.

---

(٨) مع مراعاة أن سعر الصرف، في ٢٠٠٠، كان ٧,٧ كوانزا لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأشهر طولها ٣٠ يوماً.

٩٠- ويتفاوت معدل الفقر فيما بين المناطق الريفية الحضرية والمناطق الريفية ووفقاً لنتائج مؤشر التنمية الريفية، بلغ معدل الفقر في المناطق الحضرية ٥٧ في المائة بين وحدات الأسر، بينما بلغ معدل الفقر في المناطق الريفية ٩٤ في المائة. وتعتبر شدة الفقر الريفي، التي تعكسها المؤشرات الثلاثة الواردة في الجدول ١، نتيجة مباشرة للحرب، التي قيدت إمكانية وصول الوحدات الأسرية إلى مناطق الزراعة وإلى الأسواق، بسبب انعدام الأمن، كما دمرت الموارد القليلة للفلاحين (مواشي، ومعدات عمل، وبذور). وعلاوة على ذلك تسبب التجنيد العسكري في تخفيض الأيدي العاملة المتاحة للزراعة، وأدت عمليات تشريد السكان إلى توجه نسبة مئوية كبيرة من السكان النشطين إلى المناطق الحضرية، وترك الحقول الزراعية للإهمال. ويعزى تفاقم الفقر الحضري إلى حد كبير، والذي قدر أنه بلغ ٦١ في المائة في عام ١٩٩٥ (الاستقصاء ذو الأولوية المتعلقة بالأوضاع المعيشية) إلى تدفق المشردين في المدن. وقد تسببت الزيادة في عدد السكان الحضريين إلى ضغط لا يمكن أن تتحمله البنى التحتية، والخدمات المتاحة وتوافر فرص العمل، إلى جانب العواقب السلبية على الأوضاع المعيشية ومستوى رفاه السكان.

٩١- انظر المرفقين ٩ و١٠ المتعلقين بمستويات حدوث وتعمق شدة الفقر، وفقاً لمقاطعة ومنطقة الإقامة، على التوالي. وتتباين حالة الفقر في المقاطعات التي تغطيها الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠١ إلى حد كبير. ونامبي هي المقاطعة التي تبلغ فيها حدة الفقر أقصاها، وهي تسجل كذلك مؤشرات مرتفعة من حيث عمق وشدة الفقر. كما أن مقاطعة ناميبي هي المقاطعة التي يوجد فيها أكبر عدد من الأفراد الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع، حيث تبلغ نسبة هؤلاء ٨١ في المائة تقريباً (الجدول ٢). ومقاطعة كونين أيضاً تشهد حالة من الفقر مثيرة للقلق، وهي المقاطعة التي تبلغ مؤشرات تعمق الفقر وشدته فيها أعلاها، وهكذا تحتل الموقع الثاني من حيث أقصى مدى للفقر الموقع فيها. وأما مقاطعات لوندا نورتي ولواندا وكابيندا فإنها تشهد أدنى مؤشرات الفقر. ويلاحَظ مع ذلك أن مؤشرات الفقر في كابيندا بدت أعلى كثيراً في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ١٩٩٥. وفي هذه المقاطعات، يبلغ مدى فقر غير الفقراء أعلاه، في حين يقع من يعيشون في فقر مدقع في أسفل قائمة العينات. ومع ذلك يجدر ملاحظة أن لواندا هي المقاطعة التي يوجد فيها أكبر تركيز للفقراء، وهو أمر ناتج عن شدة كثافة السكان. وفقراء العاصمة يعادلون في الواقع نسبة ٥١ في المائة من مجموع السكان الوطنيين الذين يقعون تحت عتبة الفقر. وعلى الرغم من أن ناميبي وكونين وهويلا هي المقاطعات التي تتسم بأكثر مؤشرات الفقر ارتفاعاص، إلا أنها تضم في مجموعها ٣١ في المائة من السكان الفقراء، وذلك بسبب توزيع السكان؛ وحتى في حال وجوب توفي الحرص المعتاد في تفسير النتائج، نظراً إلى محدودية تمثيل العتبة، فإن الدراسة الاستقصائية تبين ضرورة توجيه سياسات مكافحة الفقر صوب العاصمة، حيث يوجد غالبية الفقراء. غير أن خطورة الفقر الملاحظ في مقاطعات ناميبي وكونين وهويلا توضح الحاجة إلى بحث إجراءات محددة لكفالة أن يكون لسكان هذه المقاطعات الحق في أن يعيشوا حياة كريمة. وينبغي أن تستكمل النتائج المعروضة في هذا المقام بدراسات تجرى كذلك في مقاطعات البلد الأخرى. وينبغي التعمق أكثر في بحث مسألة تنويع سلات ربات الأسر وكذلك الأسعار فيما بين المقاطعات، حتى يمكن إجراء تحليل مقارن أكثر دقة وأقرب إلى الحقيقة.

طاء - الملامح الوطنية للفقر والتنمية البشرية

٩٢- تنعكس الصعوبات والضغوط التي كبحت التنمية في أنغولا في ضعف مستوى التنمية البشرية. وعلى الرغم من بعض التحسينات التي لوحظت في السنوات الأخيرة، فقد ثبت مؤشر التنمية البشرية عند ٠,٤٠٣ في عام ٢٠٠٠ (٠,٣٩٨ في ١٩٩٧ و٠,٤٢٢ في ١٩٩٩): ذلك أن ترتيب البلد هو ١٦١ بين ١٧٣ بلداً. وهذا المؤشر الضعيف يمثل

انعكاساً لمشاكل خطيرة وغير محتملة في المجالات الأساسية للأوضاع المعيشية للسكان، على الرغم من أن مستوى الدخل الوطني يجاوز متوسط مستوى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الجدول ٣). ويظهر هذا الوضع بوضوح في الفارق بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لتنمية مؤشر التنمية الوطنية. ويرجى الإطلاع على المرفق[٩] وعلى حالة الفقر وفقاً لنوع رئيس الوحدة الأسرية. ويرجع ضعف مستوى التنمية البشرية أساساً إلى قصر العمر المتوقع عند الولادة (٤٥ سنة، أي ما يعادل مؤشراً قدره ٠,٣٤) وضعف المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم المشترك (٢٣ في المائة، أي ما يعادل مؤشراً قدره ٠,٣٦). وقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمبلغ ١٨٧ ٢ دولاراً على أساس تكافؤ القوة الشرائية في عام ٢٠٠٠ (ما يعادل مؤشرا قدره ٠,٥١). وينبغي إيضاح أن المؤشر المشترك للمستوى التعليمي للسكان يبرز جيداً الجهود التي يتعين على البلد أن يبذلها خلال العقود القادمة في قطاع التعليم. والواقع أنه لا يوجد في العالم سوى أربعة بلدان ذات مؤشر أقل، بينما يبلغ المتوسط ٠,٦٩ في البلدان النامية و٠,٥٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفضلاً عن تلك المواصفات العامة لسكان أنغولا، يغدو من الضروري وصف الأوضاع المعيشية للوحدات الأسرية الفقيرة. ونعرض أدناه تحليلاً تفصيلياً للوضع الاجتماعي والاقتصادي للوحدات الأسرية في أنغولا، على أساس المعلومات الإحصائية المستقاة من مؤشر التنمية الريفية ومن الاستقصاء المتعدد المؤشرات.

ياء – الخصائص العامة للوحدات الأسرية

٩٣- للفقر في أنغولا صلة وثيقة جداً ببعد وتركيب الوحدة الأسرية. ذلك أنه كلما كان حجم الأسرة محدوداً، كان وقع الفقر أقل. كما أن لمستوى فقر الوحدة الأسرية صلة بعدد الأشخاص المعالين وكذلك، وإن بقدر أقل، بنوع رئيس الوحدة الأسرية. وطبقاً لبيانات الاستقصاء المتعدد المؤشرات لعام ٢٠٠١، يعد الحجم المتوسط للوحدة الأسرية ستة أفراد تقريباً في المناطق الحضرية وخمسة في المناطق الريفية. وتتكون نسبة ٣٥ في المائة من الوحدات الأسرية من أكثر من ستة أفراد. وتوضح بيانات مؤشر التنمية الريفية (الجدول ٤) أن مؤشرات تأثير وتعمق وشدة الفقر مرتفعة بشكل خاص، بل إنها تجاوز المتوسطات الإجمالية، في الوحدات الأسرية التي يزيد عدد أفرادها على سبعة. ووفقاً لنتائج بيانات مؤشر التنمية الريفية، تمثل الوحدات الأسرية التي ترأسها امرأة[١٠] نسبة ٢٣ في المائة من تلك الوحدات. ولمستوى فقر الوحدة الأسرة صلة ضعيفة كذلك بنوع رئيس الوحدة. ففي الأواسط الحضرية، يلاحظ أن الأسر التي ترأسها امرأة تكون أقل فقرا، الأمر الذي يعكس حضورها القوي في السوق غير الرسمي. وفي الوحدات الأسرية التي توجد على رأسها امرأة، يستخدم مجموع الدخل تقريباً في الاستهلاك الأسري. وعلى العكس من ذلك، تُنفق الدخول في الأسرة التي يرأسها رجل في مواد استهلاكية غير أساسية (المشروبات والتبغ) وفي نفقات استثمارية. غير أن الفقر المدقع في الأواسط الريفية أكثر حضوراً في الأسر التي توجد على رأسها امرأة، وذلك بصورة خاصة لانخفاض درجة تعليمها وقوتها الشرائية الاقتصادية. ويقل المستوى التعليمي لرؤساء الوحدات الأسرية الفقيرة عن المستوى التعليمي لغير الفقراء، بغض النظر عن نوع الجنس. ومع ذلك فإن مستوى تعليم الوحدات الأسرية التي توجد على رأسها امرأة يكون غالباً أقل. ومن بين الوحدات الأسرية الفقيرة التي توجد على رأسها امرأة، تبلغ نسبة من لا يتمتعن بأي مستوى من التعليم ٤٧,٤ في المائة إلى جانب ٥٦ في المائة من الأميات، وهو ما يتعارض مع نسبة ١٤,٨ في المائة و١٧,٣ في

---

(٩) مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ وحالة الفقر وفقاً لنوع رئيس الوحدة الأسرية.

(١٠) تأثير وعمق وشدة الفقر حسب حجم الوحدة الأسرية.

المائة على التوالي في حال الوحدات الأسرية التي يرأسها رجال. ويشكل تشوه أسواق العمل، وانخفاض الأجور وعدم ثبات العمالة، ورداءة المستوى المهني لليد العاملة كوابح هامة للتنمية ولزيادة الإنتاجية ودخول الأسر، وخاصة لدى أشد الفقراء فقراً.

كاف – التغذية

٩٤- يقدر أن نسبة ٣٥ في المائة من سكان أنغولا تتلقى خدمات الرعاية الصحية من نظام الصحة الوطني. ووفقاً لنتائج مؤشر التنمية الريفية، يلجأ أشد الناس فقراً بشكل أساسي إلى الشبكة الصحية الأولية، التي تتكون من مراكز ونقاط صحية، وبصورة أقل كثيراً إلى عيادات خاصة وإلى أطباء أسرة (الجدول ٦). وتظهر هذه المؤشرات أهمية الشبكة الأولية في استراتيجية النهوض بتقديم الخدمات الصحية لفئات السكان الأشد حرماناً. وعلى الصعيد التغذوي، يمر البلد بأوضاع مأساوية بين الأفراد الذين لا مأوى لهم واللاجئين. ويقدر أن أكثر من نصف سكان أنغولا لا ينالون ما يكفيهم من الغذاء وأن ٢٢ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يوجدون في حالة خطيرة ومزمنة من سوء التغذية (٤٥ في المائة في حالة من سوء التغذية المزمنة المعتدلة). وأما عن الوحدات الأسرية الفقيرة، فإن الاستهلاك اليومي من السعرات يقل عن ثلث السعرات اللازمة. وطبقاً لمؤشر التنمية الريفية، تخصص الأسر في المراكز الحضرية ٧٥ في المائة من إنفاقها لأغراض التغذية. وحتى في هذه الحال، يقدر أن ٢٥ في المائة فقط من الأسر الحضرية هي التي تستهلك يومياً كمية السعرات اللازمة. وتركز الأسر الأكثر فقراً في طعامها على استهلاك دقيق الذرة والأسماك.

لام – الطاقة الكهربائية

٩٥- يمثل الخشب والفحم المصدرين الرئيسيين للطاقة اللازمة لطهي الطعام. ويقدر أن ٨٣ في المائة من مجموع السكان و٩٦ في المائة من السكان الريفيين يلجأون إلى هذين المصدرين من الطاقة. أما الخشب والزيت فهما المصدران الرئيسيان للإنارة بالنسبة إلى من هم أكثر فقراً. ولا يتمتع بالكهرباء سوى ٢٥ في المائة ممن يعانون الفقر المدقع، مقابل ٦٦ في المائة من غير الفقراء. وثمة مؤشرات أخرى من وسائل الراحة، مثل استهلاك الطاقة أو استخدام الاتصالات اللاسلكية، وهي منخفضة جداً بطبيعة الحال. ويمثل عدد الكيلووات/ساعة (٨٤) نحو ١٠ في المائة من متوسط البلدان النامية و١٨ في المائة من متوسط أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكما يمكن ملاحظته في المرفق[(١١)]، ظل إنتاج الطاقة الكهربائية يزداد باستمرار منذ عام ٢٠٠٠، وبلغت نسبة نموه ١٧,٤ في المائة عام ٢٠٠٥ و١٣,٣ في المائة عام ٢٠٠٦. وكان السبب في هذا النمو الملحوظ هو زيادة العرض، بعد أن بدأ تشغيل المراكز الهيدروكهربي في كابيندا، الذي بدأ إنتاجه من الطاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الأمر الذي أسهم في تخفيض الطاقة الحرارية في المنطقة المغطاة بالشبكة الكهربائية الشمالية. وقد تراجع معدل مشاركة الشبكة الكهربائية الشمالية من نحو ٤٠ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ١٥ في المائة عام ٢٠٠٦. ووفقاً لتقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٦، لا توجد بيانات دقيقة بشأن الطاقة الكهربائية الموزعة. أما الأرقام المنسوبة إلى التوزيع فهي تمثل بيانات محسوبة بناء على الإنتاج. وقد نمت كمية الطاقة الموزعة منذ عام ٢٠٠٠ بشكل مستمر بمعدل بلغ في المتوسط ١٢,٨ في المائة و١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ و١٣,٠ في المائة عام ٢٠٠٦. وثمة عجز كبير في توزيع الطاقة الكهربائية في البلد كله، فكثيراً ما تسجل انقطاعات في الإمداد بالكهرباء، الأمر الذي يؤثر سلبياً على نوعية حياة السكان، نظراً إلى أهمية الطاقة الكهربائية للاقتصاد وتقديم الخدمات والحياة داخل البيوت؛

---

(١١) إنتاج وتوزيع ومصادر الإضاءة بالطاقة الكهربائية.

وثمة أشخاص آخرون يقضون شهوراً طوالاً دون طاقة كهربائية: وفي هذه الحالة، يسعى السكان بصورة فوضوية إلى تركيب وصلة كهربائية لأن انتظار رد رسمي على طلب الإمداد بالطاقة الكهربائية يستغرق وقتاً طويلاً. ويستخدم جانب كبير من السكان الحضريين وسائل طاقة بديلة، وخاصة مولدات الكهرباء، والشموع والمصابيح. ويؤدي النقص المستمر في الطاقة إلى سلسلة من الحوادث، ولا سيما الحرائق التي تشتعل في المنازل، ويسبب استخدام وسيلة إنارة بديلة غير مناسبة. ويرى وزير الطاقة أن ٣٠ في المائة فقط من سكان أنغولا تتوافر لديهم الطاقة الكهربائية.

ميم – الأوضاع المعيشية للفئات المستضعفة والمحرومة

٩٦- تبين عمليات التشخيص القائمة على المشاركة الريفية أن الفقر، بالنسبة للمجتمعات المحلية، يتجسد في الضعف في مواجهة حالات تؤدي إلى تدهور مستوى رفاه تلك المجتمعات. وعوامل الضعف التي حددتها هذه المجتمعات كانت بالترتيب كما يلي: '١' فقدان السكن أو السكن في منازل غير مناسبة؛ و'٢' انعدام إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية المتعلقة بالتعليم والصحة؛ و'٣' عدم إمكانية الوصول إلى الممتلكات وعوامل الإنتاج وحيازتها؛ و'٤' انعدام الرصيد الاجتماعي؛ و'٥' عدم وجود حماية قانونية أو حقوق مواطنة. وتتفاقم حالات الضعف هذه بسبب مجموعة من العوامل الزراعية والايكولوجية والهيكلية، مثل الحالة المناخية، وصلاحية الأرض للإنتاج الزراعي، والحالة السيئة للطرق والكباري، مما يجعل من الصعب إعادة تنشيط التجارة الريفية، وعدم وجود سوق للعمالة الريفية والحضرية، والوجود الضعيف للإدارة الفعلية للدولة في بعض البلديات والمحليات. وإذا ما أخذت عوامل الضعف كأساس فإن المحليات عرفت الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للوحدات الأسرية من حيث ظروف السكن، وحيازة الممتلكات واستعمالها، وإمكانية الوصول إلى عوامل الإنتاج، وإمكانية الوصول إلى البنى التحتية الاجتماعية، وفرص العمل، والرصيد الاجتماعي للمجتمعات المحلية، والحماية القانونية.

نون – إطار البرنامج المتكامل للمساعدة الاجتماعية

٩٧- ما زال البرنامج المتكامل للمساعدة الاجتماعية يحظى بأولوية في السياق الحالي للبلد. وبصفة عامة، فإن المشاكل الاجتماعية التي تشكل السبب في وجود هذا البرنامج المتكامل تستلزم استمراره بهدف إعادة إدماج النازحين والمشردين أثناء الحرب في المجتمع وفي دورة الإنتاج، وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز الوئام الاجتماعي. ومن ناحية أخرى تمثل إزالة الألغام شرطاً ضرورياً لحركة السكان وأمنهم وللإدماج الاجتماعي.

٩٨- ويتكون البرنامج المتكامل من البرامج والبرامج الفرعية التالية:

برنامج المساعدة وإعادة الإدماج الاجتماعي:

- البرنامج الفرعي العام لإعادة توطين الأفراد والأسر وإعادة إدماجهم في المجتمع؛
- البرنامج الفرعي للمساعدة الإنسانية؛
- البرنامج الفرعي لإعادة التأهيل، والتعمير والتجهيز بالمعدات. مراكز مجتمعية للمساعدة الاجتماعية؛
- البرنامج الفرعي الوطني لإدماج الجنود السابقين من معوقي الحرب؛

البرنامج الوطني لإزالة الألغام.

سين – النتائج (٢٠٠٥ والربع الأول من ٢٠٠٦)

٩٩- تتيح النتائج التي تم الحصول عليها، بصرف النظر عن كون بعض الأهداف المحددة لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تعود إلى برامج جرى البدء فيها منذ سنوات سابقة، التوصل إلى استنتاجات هامة[١٢].

١٠٠- ويلاحظ أن جمع شمل الأسر، وإعادة الأنغوليين اللاجئين إلى الوطن، وعمليتي إعادة توطين وإعادة إدماج الأسر الممولتين ذاتياً هي برامج حققت نجاحاً ويتوقع أنها ستنفذ تنفيذاً كاملاً في ٢٠٠٦. وتتقدم أيضاً عمليات بناء مراكز مجتمعية جديدة للأطفال، وبلغت نسبة التنفيذ ٤٦ في المائة، بينما تبلغ نسبة إيداع الأطفال في مؤسسات للمساعدة والحماية ٦٦ في المائة، ومن المتوقع أن تحقق الأهداف المحددة لها لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

عين – الزراعة والتنمية الريفية

١٠١- يسعى قطاع الزراعة أولاً وقبل كل شيء إلى تحقيق ما يلي: زيادة إنتاج وتسويق الحبوب، والبقول، والعسقل، والبن، ومنتجات مصائد الأسماك الداخلية ومصائد الأسماك الحرفية، وتربية الحيوانات المجترة الصغيرة، والماشية من البقر، والنهوض بالتنمية المستدامة والموارد الطبيعية؛ وتشجيع الأنشطة التجريبية من أجل خلق ظروف من شأنها إنعاش أنشطة أخرى (عمليات التمويل المتناهي الصغر، والتوسع في المشاريع الريفية، وعمليات الري بالتنقيط، وإنتاج البن، وتربية الخنازير، وتربية الطيور والدواجن والنحل). وترتكز هذه الاستراتيجية على مبدأ أساسي يتمثل في المشاركة النشطة للغاية من جانب المجتمعات المحلية، ودور البلديات كنواة استراتيجية للتخطيط والتدخل والمتابعة والتقييم. ويجب لمراكز التنمية الزراعية أن تشكل بؤرة أنشطة الدعم المقدم إلى الفلاحين، بينما ينبغي للمؤسسات البلدية أن تتولى مسؤولية إسداء المشورة، والإشراف والأنشطة المتعلقة بالاهتمامات البلدية. وستتولى المؤسسات المركزية المسؤولية عن إعداد سياسات واستراتيجيات، وسن التشريعات، والتمويل والإشراف. وما زلنا ننتظر تعاون شركاء مختلفين (المانحون، والمؤسسات الإنسانية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية). كذلك ينبغي لاستراتيجية التنمية الريفية أن تأخذ في الاعتبار التشجيع اللازم لمشاركة المرأة في العديد من الميادين: في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وفي سوق العمل، والحصول على الأراضي، ومساعدة الأشخاص المقيمين/الذين أعيد توطينهم؛ وفي التنمية المجتمعية للجمعيات الريفية؛ وإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها؛ وتقديم الدعم في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته؛ وفي تحديث المؤسسات، مع التركيز على تعزيز كفاءات الكوادر التقنية والإدارية في هذا القطاع. ومن أجل بلوغ أهداف استراتيجية هذا القطاع وبالنظر إلى المبادئ الأساسية المحددة سابقاً، فإن مسارات العمل تشمل ما يلي:

'١' تعزيز قدرة إنتاج القطاع التقليدي، وخاصة المزروعات الغذائية ومصائد الأسماك الداخلية/مصائد الأسماك الحرفية؛

'٢' إعادة تنشيط نظم السوق الداخلية (التجارة الريفية)؛

'٣' التنمية المستدامة للموارد الطبيعية؛

'٤' إعادة تنظيم الإطار القانوني والعمل على أن يكون كافياً والتحديث التدريجي للمؤسسات العامة، مع جعلها أدوات لتنظيم وتعزيز التنمية المستدامة لهذا القطاع (النظام المؤسسي)

---

(١٢) المرفق ٩: برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي.

ثالثاً – تعزيز قدرة إنتاج القطاع التقليدي

١٠٢- يتمثل الهدف المحدد من هذا العنصر في تنظيم وتعزيز المؤسسات المرتبطة بالتنمية الزراعية[١٣]، بغية تقديم خدمات ترمي إلى زيادة الإنتاج وتحسين تسويق منتجات القطاع الزراعي، الذي أثبت في الماضي قدرته على إنتاج أغذية للأغراض الوطنية وللسوق الدولية، وفي السهر على أن لا يؤدي تنفيذ هذه التدابير إلى تمييز ضد النساء أو أي فئة اجتماعية أخرى، وضمان إمكانية الحصول على الأراضي واستخدامها وذلك بالمساحة اللازمة وحسب خصوبة التربة، وحسب حجم الأسرة، ونظام الإنتاج والعادات الغذائية، وينبغي أن تستكمل عملية منح الأراضي هذه بتوزيع البذور والمعدات الزراعية لكفالة الإنتاج المستدام. وستنطلق استراتيجية دعم المزارعين من البلدية، وسيتعين تعزيز مراكز التنمية الريفية كي تتعاون مع السلطات البلدية والمحلية وتحصل على تأييد جميع المؤسسات، حتى تتمكن من خدمة المزارعين والصيادين الحرفيين على نحو فعال.

١٠٣- وتشمل التدابير المتخذة لبلوغ الأهداف المذكورة ما يلي:

'١' دعم معهد التنمية الزراعية، وإنشاء مراكز للتنمية الزراعية، وإعادة تنظيم المراكز القائمة، بغية القيام مع معاهد أخرى تابعة لوزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارات أخرى، بتقديم مساعدة كافية لقطاعي الزراعة والصيد الداخلي/الحرفي؛

'٢' وإنشاء "إدارة للنهوض بالمرأة" داخل مراكز التنمية الزراعية؛

'٣' وإنشاء وحدات لنشر المعلومات المتعلقة بالبيئة داخل مراكز التنمية الزراعية، بالتعاون مع مركز تنمية الغابات؛

'٤' والقيام بجرد للأراضي المتاحة لتوزيعها على الفئات المستضعفة؛

'٥' والقيام، في جميع البلديات، بدعم من معهد البحوث الزراعية والإدارة الوطنية للبذور، بتشجيع زراعة بذور الحبوب والبقول وأعناق نبات الكسافا على أراضي المزارعين؛

'٦' وتشجيع نمو قروض الإنتاج للمزارعين عن طريق القطاع التجاري والتجارب الرائدة في مجال إنشاء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر؛

'٧' وتشجيع تطوير معالجة وتسويق الكسافا؛

'٨' وتشجيع معهد البحوث الزراعية على إجراء اختبارات للتكنولوجيات التي تتكيف مع أوضاع المزارعين والزراعات الأساسية (الحبوب والكسافا والبطاطا الحلوة والبقول)؛

---

(١٣) لا سيما معهد التنمية الزراعية، ومعهد البحوث الزراعية، ومعهد البحوث البيطرية، والمركز الأنغولي للخدمات البيطرية، ومعهد تنمية الغابات، والإدارة الوطنية للبذور، واللجنة الوطنية للموارد الوراثية النباتية.

'٩' والإشراف على صحة الحيوانات والصحة العامة والتشجيع على تربية الماشية، مع التركيز على القطاع الزراعي (تطعيم الحيوانات على نحو منتظم ضد الآفات الحيوانية)، وكذلك تشجيع المشاريع النموذجية في قطاع إنتاج البن، والحيوانات المجترة الصغيرة، وتربية الخنازير والدواجن التقليدية، عن طريق الخدمات البيطرية، ومركز البحوث البيطرية، ومركز التنمية الريفية؛

'١٠' وتركيز أنشطة مركز البحوث البيطرية على الدراسات المتعلقة بتفشي الأوبئة، واختبار التكنولوجيا التي يمكن أن تتكيف مع القطاع الزراعي، ومراقبة الجودة، ومراقبة الأغذية ذات المنشأ الحيواني؛

'١١' وتشجيع التجارب الرائدة من أجل تحسين تقنيات الري والصرف في القطاع التقليدي؛

'١٢' وتعزيز التكنولوجيات الرامية إلى زيادة إنتاج الألبان في القطاع الزراعي؛

'١٣' وتشجيع التدابير النموذجية فيما يتعلق بالحيوانات المجترة الصغيرة، وتشجيع تربية الخنازير في القطاع الزراعي؛

'١٤' وتشجيع تربية الدواجن وتحسين السلالات المحلية من أجل إنتاج اللحوم والبيض.

ألف – تنشيط نظم السوق الداخلية (التجارة الريفية)

١٠٤- يجري السعي إلى تنشيط وتحقيق استقرار الأسواق من خلال بلوغ الأهداف التالية: تأمين عرض الأغذية الأساسية في حالة الكوارث الطبيعية؛ ومساعدة السكان المتأثرين وإعادة تشغيل النظام الإنتاجي؛ ومساعدة الفئات المستضعفة؛ والحد من تقلبات السوق؛ وتوفير الأوضاع المناسبة للاستعاضة عن المساعدة الغذائية الخارجية بمنتجات محلية، من أجل تشجيع الإنتاج الوطني؛ وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن مراقبة جودة المنتجات التي يجري تسويقها، (المعهد الأنغولي للبحوث والخدمات البيطرية المعني بالأغذية ذات المنشأ الحيواني والمعهد الوطني للحبوب المعني بالمنتجات القائمة على الحبوب، والإدارة الوطنية للزراعة والغابات للمنتجات الأخرى ذات المنشأ النباتي)؛ وإعادة تأهيل البنى التحتية للطرق العامة والطرق الريفية؛ ونمو الائتمان الريفي؛ وترويج المعلومات في أسواق المنتجات والإمدادات الزراعية؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيض/سحب العوائق البيروقراطية للأنشطة الريفية.

١٠٥- وسيجري تحقيق هذه الأهداف عن طريق التدابير التالية:

(أ) التنسيق المؤسسي من أجل إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات معنية بالأمن الغذائي، بغرض وضع سياسة للأمن الغذائي للبلد؛

(ب) وتعزيز مكتب الأمن الغذائي التابع لوزارة الزراعة والتنمية الريفية، المسؤول عن جمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالأسعار، توفير المنتجات والإمدادات الغذائية الأساسية وإتاحة الحصول عليها، وإجراء دراسات بشأن نظام الاحتياطات الغذائية، بمساعدة المعهد الوطني للحبوب؛

(ج) وإقامة علاقات شراكة وتنسيق مع المنظمات الإنسانية، والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية؛

(د) وصياغة استراتيجيات لتحويل المساعدة الإنسانية إلى مساعدة في التنمية؛

(هـ) وإعادة تأهيل وتعزيز المختبرات البيطرية، وعلى سبيل الأولوية المختبرات القائمة في المقاطعات التي توجد فيها موانئ (لواندا، بنغويلا، ناميبي، وكابيندا)، ثم مختبرات مقاطعات هويلا (لوبانغو)، ومالانجي، وهوامبو؛

(و) تعزيز مختبر التحاليل المركزي التابع لوزارة الزراعة والتنمية الريفية، في لواندا؛

(ز) وإعداد خطة لتوسيع نطاق المختبرات التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الريفية وللمعهد الوطني للحبوب في المقاطعات؛

(ح) وإعادة تأهيل الطرق العامة والطرق الريفية، عن طريق مؤسسة MECANARO-EP؛

(ط) وتوفير الائتمانات من أجل تنشيط التجارة الريفية؛

(ي) وتبسيط الإجراءات الإدارية بحيث تصبح الإدارة أكثر فعالية وكفاءة ولمتابعة المعاملات التجارية الريفية.

باء – فرص العمل وتوليد الدخل

١٠٦- لا يسمح مستوى تنمية الاقتصادات المحلية بإتاحة فرص كبيرة للعمل في القطاع الريفي، مما يؤدي إلى قلة البدائل أمام المجتمعات الريفية لزيادة الدخول الضعيفة الناتجة عن النشاط الزراعي.

١٠٧- **إمكانية الوصول إلى الممتلكات وحيازتها واستعمالها:** لقد تقرر أن إمكانية الوصول إلى الممتلكات من قبيل الأرض والماشية وأدوات العمل والسلع المنزلية وحيازتها واستعمالها هي بمثابة عناصر هامة محددة للفقر، بالنظر إلى أنها تتيح الحماية للوحدات الأسرية من الضعف. وهذه الحماية لا تنجم فقط عن الإنتاج الاقتصادي الذي يتأتى من استخدام هذه الممتلكات، وإنما أيضاً من فرص تنويع مصادر الدخل التي يتيحها استعمال هذه الممتلكات. وفي جميع المجتمعات المحلية، يلاحظ أن نقص معدات العمل يؤدي إلى زيادة الضعف، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي استقرت حديثاً، بينما لا يمثل الحصول على الأرض العامل الرئيسي للضغط. ومن ناحية أخرى فإن الأسر التي تنتمي إلى مجتمعات محلية أكثر استقرار تكون قادرة على استخدام أرضها كأساس لإنشاء تعاونيات صغيرة واتحادات للمزارعين، كما يمكن لها أن تؤجر هذه الأرض أو تسلفها، مما يشكل مصدراً هاماً لإيرادات بديلة. ويجدر بالملاحظة أن الوصول إلى الموارد الطبيعية، والغابات والأنهار يحدد أيضا قدرة المجتمعات المحلية على الحفاظ على مجموعة من المنتجات اللازمة لبقائها.

١٠٨- وأثناء المحفل الوطني المعني بالحق في الغذاء جرت دراسة قضية انعدام الأمن الغذائي في أنغولا على أساس جوانبه الأساسية، ولا سيما الهجرة الجماعية لسكان المناطق الريفية إلى المدن الرئيسية، وتدهور البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وقنوات الاتصال الأساسية، وتعطل التجارة بين المدن والمناطق الريفية، والنقص في عروض السلع الغذائية الضرورية، ومؤشرات الإنتاج الزراعي الضعيفة، ووجود الألغام الأرضية في مناطق الإنتاج. وفيما يتعلق بالمستويات الضعيفة من الإنتاج الزراعي، فإن ذلك يعزى إلى نقص الإمدادات الزراعية وارتفاع أسعارها (البذور، ومعدات الإنتاج، والأسمدة)، وكذلك إلى سعر المنتجات المنخفض، والخسائر في المواشي، ونقص الموارد البشرية،

وغياب أشكال التشجيع المالي للقطاعات، والظروف المناخية غير المواتية (الفيضانات وفترات الفيضانات المطولة)، وأيضاً إلى الفقر المدفع؛ وبالإضافة إلى ذلك تعود مواطن الضعف في أنغولا إلى طول الحرب، الذي أدى إلى وجود فئات مستضعفة، لا سيما الأشخاص الذين لا مأوى لهم، واللاجئين، والأشخاص الذين أعيد توطينهم، ومعوقي الحرب، والنساء الأرامل، واليتامى، إلى جانب المهاجرين من الريف الذين يبحثون عن فرص عمل جديدة، والنساء رئيسات الأسر، والأقليات، والأشخاص من كبار السن، وما إلى ذلك.

جيم – التنمية المستدامة للموارد الطبيعية

١٠٩- تشمل الأهداف المطلوب تحقيقها في إطار هذا العنصر التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وإيجاد أنشطة مولدة للدخل تكون مرتبطة بأنشطة إعادة التأهيل، وإدارة الموارد الطبيعة التي تحتاج إلى عمالة كثيفة والحفاظ عليها. وتتمثل بعض التدابير الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف فيما يلي:

(أ) تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية؛

(ب) وإعادة التشجير؛

(ج) وتقييم حالة تدهور الموارد الطبيعية مع إعداد دراسات لخرائط المناطق المعرضة للتدهور؛

(د) وإعداد برامج وخطط عمل على الأجلين المتوسط والطويل من أجل تنمية الموارد الطبيعة؛

(ه) والنهوض ببرنامج نموذجي لإعادة تأهيل وتنمية مصائد الأسماك الداخلية/الحرفية؛

(و) والنهوض بأنشطة نموذجية لمنع تكون الأخاديد، باستخدام تقنيات بيولوجية؛ وتشجيع تربية النحل التقليدية؛

(ز) وتنسيق الكفاءات بين وزارة التخطيط الحضري والبيئة ووزارة الزراعة/معهد تنمية الغابات والإدارات البلدية، من أجل تفادي التداخل بين المعايير والتدخلات التي يمكن أن تتعارض مع التشريعات المتعلقة بالبيئة.

دال – الإصلاح المؤسسي

١١٠- تشمل أهداف هذا الخط الاستراتيجي فيما تشمل، العمل على اتساق وتحديث سياسات وتشريعات ولوائح القطاع العام الزراعي وتحديث وزارة الزراعة والتنمية الريفية والمؤسسات التابعة لها، بغية تيسير التنمية الاقتصادية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتشمل بعض التدابير اللازمة لبلوغ هذه الأهداف ما يلي:

'١' تنقيح أو إعداد قوانين ولوائح، مع إعطاء الأولوية للجوانب المتعلقة بالأرض، والغابات، وصحة المواشي والنباتات، والبذور، والتنمية الزراعية، والمبيدات الحشرية، والتعاونيات، والصيد الداخلي والصيد البري وما إلى ذلك؛

'٢' وتركيز مسؤوليات إدارات وزارة الزراعة والتنمية الريفية في الوظائف المركزية؛ وتنسيق العلاقات مع البلديات، وتطبيق اللامركزية على عملية التخطيط والتنفيذ بحيث تكون على مستوى المجتمعات المحلية؛

'٣' وإعادة تنظيم وتعزيز مؤسسات التشجيع العامة (المعاهد)، بحيث تسهم هذه المؤسسات على نحو أفضل في القطاع الزراعي؛

'٤' والعمل على اتساق الوظائف وإعادة تنظيم صندوق دعم تنمية البن، بغية الاستجابة لاستراتيجية دعم التسويق، والاستجابة لاحتياجات أخرى للمزارعين؛

'٥' وإعداد دراسة عن طرق تحسين إدارة وفعالية مكاتب التنمية التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الريفية.

هاء – النتائج المنشودة

١١١- بفضل هذا البرنامج، يؤمل تحقيق النتائج التالية حتى عام ٢٠٠٦:

'١' زيادة إنتاج الحبوب، والبقول، وجذور العسقل؛

'٢' وتقديم المساعدة إلى ٣٠٠ وحدة إنتاج بذور وتوفير خدمات دعم لمصائد الأسماك الداخلية/الحرفية لـ ٠٠٠ ٥ أسرة؛

'٣' وإعادة تأهيل ٠٠٠ ١ كيلومتر من الطرق الفرعية أو دون الفرعية الريفية، واستعادة ٤٠ هكتار على الأقل من الأراضي التي تكونت فيها أخاديد؛

'٤' وإعادة تشجير نحو ٠٠٠ ٥٠ منطقة من مناطق الغابات؛

'٥' وتوفير خدمات دعم بشأن تقنيات الري والصرف، على مساحة إجمالية تبلغ نحو ١٠٠ هكتار؛

'٦' وإعادة تأهيل أو إنشاء ٩٤ مركزاً للتنمية الزراعية و٢٥ مركزاً تجريبياً للطب البيطري؛

'٧' وإنشاء ٥٠ وحدة لخدمات النهوض بالمرأة و٥٠ وحدة لتعزيز الوعي البيئي؛

'٨' والتشجيع على إنشاء مؤسسات جديدة للتمويل المتناهي الصغر (في كل مقاطعة)، موجهة للقطاع الزراعي، وتشجيع توفير الائتمان للإنتاج الزراعي.

واو – الصيد

١١٢- تطور نشاط قطاع الصيد (حصيلة صيد السمك) تماشياً مع الأهداف المتعلقة بضمان استثمار مستدام لموارد الصيد؛ ولذلك لوحظت التدابير المتعلقة بالإدارة المتخذة منذ عام ٢٠٠٣، التي أتاحت استعادة الموارد، وخاصة موارد المحيطات. وبصورة عامة، لم يظهر جدول الكتل الأحيائية تعديلات هامة ومن ثم تفرض ضرورة تعزيز تدابير الإدارة، وبشكل خاص الأنواع التي لها قيمة تجارية أكبر، وكذلك بالنسبة إلى الأنواع التي يستهلكها السكان. وقد بدأ تشجيع الصيد التقليدي يلقى عناية خاصة، بسبب الدور الذي يضطلع به من حيث تخفيض حدة الفقر، ومكافحة الجوع والبطالة. وعلى الرغم من الضغوط المذكورة أعلاه، فقد أقام هذا القطاع الدليل في ٢٠٠٦ على نشاط أقوى منه

في ٢٠٠٥، وذلك لأن نسبة مستوى نموه بلغت ١١,٦ في المائة، وهي نتيجة لحسن أداء الصيد الصناعي والحرفي، اللذين أسهما فيه بنمو ٣٠ في المائة و١٥ في المائة على التوالي، في حين أن الصيد شبه الصناعي استمر في اتجاهه التزولي الملاحظ في ٢٠٠٦، مسجلاً انخفاضاً ناهز ١٦ في المائة في ٢٠٠٦. وقد شهد النشاط الصناعي في قطاع الصيد في ٢٠٠٦ تباطؤاً شديداً، إلا فيما يتعلق خاصة بإنتاج الأسماك الجافة وشبه المملحة، الذي ازداد بنسبة ٣٤ في المائة. وينتج تباطؤ النشاط الصناعي من انخفاض مستوى صيد الأسماك شبه الصناعي، الأمر الذي كان له تأثير على مستوى إنتاج الأسماك الطازجة والمجمدة بما يوازي ٤٣ في المائة و٧٢ في المائة تقريباً، على التوالي، بينما هبطت أنواع دقيق الأسماك والملح بنسبة ٤٩ في المائة و٧٠ في المائة على التوالي. ومن حيث النتائج، كان إنتاج المعلبات والأسماك الجافة وشبه المملحة هو الذي عكس الاتجاه في ٢٠٠٥.

زاي – الاستثمارات

١١٣- مثلما حدث في قطاع الزراعة، شهد قطاع الصيد كذلك زيادة في حجم الاستثمارات بنسبة ٢٤,١ في المائة تقريباً، بمجموع قدره ٧,٧ ملايين دولار أمريكي، مقابل ٦,٢ ملايين في ٢٠٠٥. وكان السبب في الاستثمارات التي تحققت في ٢٠٠٦ هو انعكاس الاتجاه الذي شهده الأسطول الصناعي في ٢٠٠٥، حيث نما بنسبة ٣٠ في المائة. أما عن أداء الصيد الحرفي، فقد نتج عن استثمارات تحققت بفضل الزوارق الساحلية. وهكذا اتسم الصيد المتأتي من الأسطول الصناعي وكذلك الناتج من الصيد الحرفي باتجاهات إلى النمو ازدادت بفعل الاستثمارات التي حققت، علماً بأن الاستثمارات العامة بلغت ٣٧,٧ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة[١٤].

حاء – العمالة

١١٤- لم يحدث أي تغيير هام فيما يتعلق بالعمالة، نظرا لأداء الاستثمارات التي تحققت. فبالإضافة إلى حجم الأيدي العاملة التي كانت موجودة في ٢٠٠٥، وهي ٥٠٠ ٤١ من الصيادين، أضيف إليهم ٩٤٤ ٤ آخرون، جاءوا أساساً من بدء نشاط خمسة زوارق ساحلية.

رابعاً – الإصلاحات والتدابير المنفذة

١١٥- على الرغم من أن الإنتاج في قطاع الصيد اقترب من المستوى المبرمج، وهو ٧٣ في المائة مقابل ٦٥,٦ في المائة في السنة السابقة، فإن هذا النمو لم يكن ليتحقق إلا باتخاذ تدابير، منها ما يوزَّع على المقاطعات الساحلية من تجهيزات وإمدادات خاصة بالصيد البحري، ومثال ذلك ما يوزع من أدوات ومحركات على اتحادات الصيادين في مقاطعات كابيندا وزائير وبنغو ولواندا وكوانزا سول وبنغويلا وناميبي. وفيما له صلة بالترتيبات المتعلقة بضمان الاستغلال المستدام للقطاع، أصبحت كل من خطة التنظيم لأفق ٢٠٠٦-٢٠١٠ وكذلك الاستراتيجية طويلة الأجل لاستدامة الصيد وزراعة الأسماك في الأحواض المائية بمثابة الأدوات الرئيسية لإدارة موارد هذا القطاع.

---

(١٤) بيانات بشأن الإنتاج البحري الوطني والصناعة التحويلية للأسماك.

ألف – المشاكل والضغوط

١١٦- لوحظ من بين المشاكل والضغوط التي تواجه ممارسة النشاط في هذا القطاع أن خطوط الائتمان غير فعالة وأن الآجال الطويلة المطلوبة لاحترام الشروط اللازمة لاستخدام التسهيلات المالية غير قائمة، وكذلك الجمود المستمر في وحدات إنتاج دقيق السمك، بسبب الإهمال التقني للتجهيزات.

باء – الصناعة التحويلية

١١٧- نتيجة لتحسن البيئة الاقتصادية، ولبعض التحسينات في نوعية الخدمات المتأتية من البنية المساندة للتنمية الصناعية، شهد القطاع في ٢٠٠٦ نشاطاً مُفعماً لم يعرف له مثيل في الماضي القريب. فقد بلغ نمو القطاع مستويات أعلى من مستويات السنوات الأخيرة، بحيث بلغت قيمته ٤٤,٧ في المائة تقريباً، مقابل نسبة الـ ٣٠,٧ في المائة التي كانت متوقعة، أي بفارق ١٤ في المائة. ويرجع هذا النمو أساساً إلى النشاط القوي الذي شهده القطاع الفرعي للمشروبات، الذي بلغ ٣٥,٧ في المائة، بينما كان أداء القطاعات الفرعية الأخرى متواضعاً إلى حد كبير، بمعدلات نمو لم تجاوز ٣ في المائة. وأما القطاعات الفرعية للتبغ والملبوسات والآلات والأجهزة فقد انطوت على نفسها، بشكل هزيل، حيث لم تجاوز قيمتها نسبة ١ في المائة.

جيم – الاستثمارات

١١٨- بدأ خلال عام ٢٠٠٧ تشغيل ٤٧ منشأة صناعية، تمثل استثمارات قيمتها ٣٤,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وحتى لو كانت قيمة تلك الاستثمارات تقل عن استثمارات ٢٠٠٥، فإنها تثبت الاهتمام الكبير الذي أثاره قطاع الاستثمار. وبصورة عامة، بلغت قيمة الاستثمارات في القطاع ١٧٢,٨ مليون دولار، بزيادة قدرها ٤ في المائة. ومن حيث طلبات إقامة صناعات جديدة، تصل قيمة المبلغ إلى نحو ٤٩١,٥ مليون دولار، الأمر الذي يؤكد الاتجاه الملحوظ في السنوات الأخيرة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، يسير قطاع الصناعة التحويلية في ذات اتجاه الماس، ومن ثم يعد من أكثر القطاعات جاذبية وإثارة للاهتمام.

دال – العمالة

١١٩- أتاحت الاستثمارات التي تحققت في هذا القطاع إنشاء ١ ٨٢٧ وظيفة عمل؛ بالإضافة إلى تلك الوظائف التي كانت قائمة حتى السنة الماضية، مما يرفع عدد الأشخاص العاملين إلى ٣٦٠ ٣٤ شخصاً.

هاء – الإصلاحات والتدابير المنفذة

١٢٠- أدى إنشاء مراكز للتنمية الصناعية في فيانا (لواندا) وكوتومبيلا (بنغويلا) وفوتيلا (كابيندا)، وكذلك إعداد رزمة من التشريعات نشأ عنها مركزا كالا (هوامبو) وماتالا (هويلا) إلى توقعات من حيث فرص العمل في قطاع الصناعة التحويلية. كما أن وضع استراتيجيات لإعادة تصنيع الصناعات الزراعية وإعداد رزمة تشريعية تؤدي إلى ظهور مناطق صناعية حرة ومناطق اقتصادية خاصة أسهم بدوره إسهاماً هائلاً في زيادة الأرباح.

واو – المشاكل والضغوط

١٢١- يعتبر عدم كفاية القدرة المالية لأصحاب المشاريع ورجال الصناعة، ونقص الموارد البشرية الماهرة على جميع المستويات، وتقادم التجهيزات والتلف التدريجي للبنى التحتية الأساسية بمثابة ضغوط هامة للغاية.

زاي – البناء

١٢٢- كان لعملية إعادة البناء بصورة عامة، ولعملية تجديد البنى التحتية في البلد بصورة خاصة، أثر كبير في تعبئة قطاع البناء خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى استعادة البناء دوره في تنشيط الاقتصاد، سواء بتهيئة أوضاع هيكلية أفضل أو بتوفير ظروف أفضل لإسكان الناس. ونتيجة لذلك، بلغ نمو هذا القطاع الناشط منذ عدة سنوات إلى حد كبير نسبة ٣٠ في المائة في ٢٠٠٦. وقد أسهمت عمليات شق وإصلاح الطرق وإقامة الكباري في تحقيق هذه النتيجة، بفضل إعادة تشييد المطارات والموانئ.

١٢٣- وشهد عام ٢٠٠٦ في مجال الإسكان بداية المرحلة الثانية من مشروع "حياة جديدة"، كما شهد عمليات خاصة موجهة صوب زيادة العروض من المساحات العقارية، سواء لأغراض الإسكان أو لأغراض تنمية الخدمات.

حاء – الاستثمارات

١٢٤- الاستثمارات في مجال البناء استثمارات عامة في معظمها، بسبب تنفيذ برنامج الإصلاح، على الرغم من وجود عدد هائل من مبادرات القطاع الخاص، ولا سيما في القطاع العقاري الفرعي، الذي بلغت قيمته ٤١,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، الأمر الذي يشكل نمواً مقداره ٤٦ في المائة بالنسبة إلى ٢٠٠٥. ولم يمثل المبلغ المصرح به للاستثمارات في قطاع البناء سوى ١١ في المائة من المبلغ المصرح به في ٢٠٠٥. وعدد المشاريع التي جرى إقرارها، وهو ٧٥٢ مشروعاً، اعتُمد ٤٤ في المائة منها للمرة الأولى في حين جرى تجديد العقود الأخرى، يشهد على أداء القطاع الخاص في مجال البناء.

خامساً – العمالة

١٢٥- أتاح نمو الإنتاج في قطاع البناء إنشاء ٣٠ ٥٢١ فرصة عمل؛ وإذا ما أضيف هذا العدد إلى عدد الأشغال التي كانت موجودة في ٢٠٠٥، أصبح مجموع السكان العاملين ٢٠٦ ٥٢١ شخصاً. وهكذا يمثل عدد فرص العمل التي أنشئت في ٢٠٠٦ زيادة بنسبة ١٧ في المائة.

ألف – الإصلاحات والتدابير المنفذة

١٢٦- كان مستوى نشاط هذا القطاع نتيجة للأثر الذي أحدثه التشريع الذي جرى إقراره في ٢٠٠٦، والذي كان الهدف منه تهيئة الظروف المناسبة لتنمية أنشطة مقاولي الأشغال العامة أو صنّاع البناء. ولهذا الغرض، كانت مراجعة المرسوم رقم ٩١/٩، الصادر في ٢٣ آذار/مارس، والذي يقر لائحة نشاط مقاولي الأشغال العامة، وصناع البناء، ومقاولي المشاريع والمشتغلين بالتجارة، تمثل حافزاً هاماً لتنظيم ذلك النشاط، في موازاة التصديق على التشريع التنظيمي لمختبر الهندسة الذي يؤمن نشاطه استخدام مواد البناء التي تنطبق ومتطلبات الجودة والصلابة التي تضمن قدراً أكبر من الأمان

للسكان في مجال أشغال البناء. وفضلاً عن ذلك، أسهمت أيضاً الموافقة على القرارات المتعلقة بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع العمراني "حياة جديدة"، المرحلة الرابعة من برنامج الإصحاح الأساسي (منطقة سامبا)، والمرحلة الخامسة من برنامج إصحاح لواندا (منطقة المطار)، وكثيراً جداً من المراسيم التنفيذية، ومنها لائحة تنظيم ترخيص الأشغال العامة.

باء – المشاكل والضغوط

١٢٧- دائماً ما يمثل تفرغ مؤسسات البناء الوطنية مشكلة عندما تكون هناك حاجة إلى تدخل حكومي في ميدان الأشغال العامة، ونقص مواد البناء على الصعيد الوطني يثير مشكلة أيضاً، مما يجعل من الضروري اللجوء إلى المواد المستوردة لسد هذا النقص، على الرغم من أنه في بعض الأحيان قد لا تكون مواد البناء متاحة في السوق الدولية لتلبية هذه الاحتياجات. كما أن جودة الموارد البشرية، ولا سيما تلك التي لديها كفاءات في مجال الهندسة، تشكل عقبة أمام تنمية هذا النشاط.

الإصلاحات والتدابير المنفذة

١٢٨- تتابعت حملة الخصخصة ببطء ولكن بخطى أكيدة من حيث الأهداف والأغراض المطلوب تحقيقها. ومن بين التدابير الأساسية المبرمجة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، يلاحَظ تنفيذ التدابير التالية:

(أ) إعداد قائمة بالمؤسسات العامة وتشخيص حالة المؤسسات التابعة للدولة، بغية تحديد المؤسسات التي يجب أن تنتقل إلى القطاع الخاص، والمؤسسات التي ستظل تابعة للدولة؛

(ب) إعداد بروتوكول تعاون لتقديم المساعدة التقنية لمؤسسة ARE من مصرف Millennium BCP Investimento، في انتظار القرار النهائي لهذه المؤسسة؛

(ج) إعداد رزمة تشريعية تتيح تسوية ملفات الخصخصة بواسطة الدين العام؛

(د) وضع اقتراح لصياغة إطار قانوني يتعلق بإنشاء مؤسسة تكون مسؤولة عن الإشراف على عمليات الخصخصة تُمنح سلطات وصلاحيات لاتخاذ قرارات بخصوص إعداد عملية الخصخصة؛

(هـ) إقرار ملفات إعادة تنظيم وخصخصة المؤسسات التي لا تزال ملفاتها عالقة منذ سنوات، وهو ما أتاح تحصيل ما مقداره ٢٥٨,٦١ ٦٥١ ٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ والفصل الأول من عام ٢٠٠٦.

المشاكل والمعوقات

١٢٩- فيما يتعلق بالخصخصة، يجدر ملاحظة أنه جرى مواجهة بعض الصعوبات أثناء معالجة الملفات والبت فيها، وتعزى هذه الصعوبات بشكل أساسي إلى ما يلي: '١' عدم التنظيم القانوني لوضع المؤسسات (عدم وجودها "بحكم القانون" وعدم تسجيل الممتلكات المصادرة لصالح الدولة)؛ و'٢' التأخير في تسليم المعلومات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي لبنود ممتلكات وأموال المؤسسات؛ و'٣' الصعوبات في مراقبة الممتلكات من جانب المؤسسات. وفي إطار إجراءات

برنامج إعادة هيكلة قطاع المؤسسات الحكومية، وُضعت قائمة بمجموعة الصعوبات التي تواجه برنامج الخصخصة وذلك بهدف حلها بشكل منتظم. وبهذه الطريقة، جرى تحديد المشاكل الأساسية التي تحتاج إلى حل: '١' سجل استحقاقات التنظيم القانوني لدمج ممتلكات المؤسسات؛ و'٢' الائتمانات والديون؛ و'٣' صندوق تعويض العاملين.

جيم – التقييم الشامل لبرنامج الاستثمارات العامة

١٣٠- بلغت تقديرات الميزانية لعام ٢٠٠٦ ما مقداره ٨٨٥ ٢٥٩ ١٨١ ٥٥٩ كوانزا، ومن هذا المبلغ جرى تخصيص ١٣,٦ في المائة لاستثمارات جارية، وخُصصت الـ ٨٦,٤ في المائة المتبقية لاستثمارات جديدة.

١٣١- وبلغت الموارد المخصصة المبرمجة لمشاريع التبعية المركزية ٩٢,٣ في المائة، ولمشاريع التبعية المحلية ٧,٧ في المائة. وبلغت مستويات التنفيذ المالي والتنفيذ المادي لبرنامج الاستثمارات العامة في عام ٢٠٠٦ بالنسبة لما كان مبرمجاً ٥٩٥,٢١ ٤٨٠ ٠٨٠ ١٢١ كوانزا، وهو ما يعادل بصورة إجمالية حوالي ٢١,٦٥ في المائة مقارنةً بما كان مبرمجاً. ويوضح النهج الذي ينطلق من التصنيف الوظيفي للميدان الاجتماعي ماهية الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التي تبتلع الكم الأكبر من الموارد، مع تحديد القطاعات ذات الأولوية: المساكن والخدمات الاجتماعية (٥١ في المائة)، والصحة (٢١ في المائة)، والتعليم (١٩ في المائة).

دال – التبعية المحلية

١٣٢- يمكن القول إن مستوى تنفيذ برنامج الاستثمارات العامة الذي يشمل مشاريع تابعة للمستوى المحلي هو مرضٍ نسبياً، نظراً لمستوى التنفيذ التمويلي الملاحظ. ويعزى أداء المستوى التنفيذي التمويلي بشكل أساسي إلى أنه مدعم مالياً من الموارد العادية للميزانية، وبالتالي يمكن التحقق من الآثار الناجمة عن تنفيذ برنامج الاستثمارات العامة فيما يتعلق بعنصره المحلي على سبيل المثال في عدد التلاميذ الذين استوعبهم نظام التعليم أثناء السنة الدراسية ٢٠٠٥ والسنوات التي سبقتها، التي بلغت فيها المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس أرقاماً مرتفعة نسبياً. وعلى المستوى المكاني، وبمراعاة مشاريع التبعية المحلية، يرد في الجدول التالي موجز بنتائج وآثار المشاريع المنجزة في عام ٢٠٠٥، بحسب المؤشرات الخمسة التي تشكل جوهر البرنامج، أي عدد الأشخاص المستفيدين من الإجراءات المبرمجة والمنجزة في قطاعات الخدمات الأساسية المقدمة للسكان.

سادساً – التخفيف من تركيز السلطات وتطبيق اللامركزية في الميدان الإداري وإعادة إدارة الدولة إلى جميع مناطق البلد

ألف – المؤشرات الأساسية

١٣٣- أصبح ترسيخ إدارة الدولة من جديد أولوية في عام ٢٠٠٦، بهدف تقريب الإدارة من المواطنين في الأماكن التي حُرم السكان منها لأسباب أمنية قديماً ولأسباب تتعلق بتدمير البنى التحتية الإدارية حديثاً. وترتب على ذلك تحديد مواقع إدارة الدولة قريباً من مناطق الاختصاص التي تتبعها. واكتمل توسيع نطاق إدارة الدولة في عام ٢٠٠٣ فيما يخص ٣٨ بلدية و١٨٥ قرية، وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بدأت مرحلة التطبيع التي يُفترض أن تستغرق عدة سنوات نظراً لحجم الاستثمارات العامة اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان وتوفير الخدمات العامة. وهكذا، كُرست

السنوات التي تلت إعادة إدارة الدولة، على سبيل الأولوية، لتحسين ظروف استقرار السكان الذين عادوا عودةً طوعيةً ومنظمةً إلى مناطقهم الأصلية. وبموازاة إعادة الخدمات الاجتماعية والإدارية، أعيد إحياء التواصل الاجتماعي من أجل ضمان حصول السكان على المعلومات المتعلقة بمناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وفي إطار تطبيع إدارة الدولة، سواءٌ في المناطق التي أعيدت إليها الإدارة أو في الأماكن التي لم يلزم فيها ذلك، اتضح أن مستويات النقص بلغت درجة استدعت اتخاذ إجراءات بالاقتران مع برنامج تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية وزيادتها ، مثل تعيين الكوادر وإزالة الألغام وإصلاح طرق المواصلات وإقامة البنى التحتية الإدارية والسكنية وإعمارها، على نحو جعل التدابير الحكومية أكثر اتساقاً مع تحديات التطبيع والتنمية المحلية. وفي إطار إقرار مهام الخطة الاستراتيجية المتعلقة لتخفيف تركيز السلطات وتطبيق اللامركزية في الميدان الإداري وتوصيات الدولة بشأن البنية الكلية للإدارة المحلية، التي نالت موافقة مجلس الوزراء، أُعد مشروع تطبيق اللامركزية والحكم المحلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء إطار قانوني ومؤسسي يبيّن العلاقات الوظيفية والإشرافية بين مختلف مستويات الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية المالية عن طريق الأخذ بتجربة رائدة تتمثل في صندوق إنمائي بلدي، وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة وتحسين قدرات السلطات المحلية في مجال تخطيط الموارد وإدارتها، بما في ذلك الأراضي، وتشجيع شراكة نشطة بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة – الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والسلطات التقليدية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية الأساسية، والمؤسسات الخاصة، والجهات المانحة. ونُفذ هذا المشروع باتخاذ إجراءات ترمي إلى تدعيم القدرات المؤسسية في أربع بلديات مختارة مسبقاً هي كاماكوبا (بيي) وكالاندولا (مالانجي) وكيلامبا كياكشي (لواندا) وسانزا بومبو (أويجي). وفيما يتعلق بتنفيذ ملفات تطبيق اللامركزية، يجدر بالذكر إقرار تنقيح المرسوم بقانون رقم ٩٩/١٧ الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بالمرسوم بقانون رقم ٠٧/٢ الصادر في ٣ كانون الثاني/يناير، والغرض الرئيسي من هذا التنقيح هو تعميق عملية التخفيف من تركيز السلطات التي أطلقها النص الأول وإعداد الهيكل التنظيمي الانتقالي للسلطات المحلية. ومع إقرار قانون الشؤون المالية، ينص المرسوم بقانون الجديد على أحكام جديدة تتعلق بالشؤون المالية المحلية، ويمنهج الأحكام القانونية المتفرقة. أما المرسوم التنفيذي رقم ٩٩/٨٠ الصادر في ٢٨ أيار/مايو، والناظم للموارد المالية المحصلة من الضرائب والإيرادات الأخرى بحيث تُرصد مباشرة لكل مقاطعة من المقاطعات التي تُجمع فيها، فهو يشترط على الحكومة أن تتيح مبالغ إضافية لسد العجز ما بين الموارد الذاتية والاختصاصات المنقولة. وعلى هذا النحو، تُعتبر البلديات وحكومات المقاطعات منذ ذلك الحين وحدات في الميزانية وجهات صاحبة مصلحة في ملفات الاستثمارات العامة المحلية، الأمر الذي يسمح بأن يتم الاختيار وبالتالي تدخل السلطات العامة وفقاً لما تقتضيه مصلحة المجتمعات المحلية المعنية.

باء – الإصلاحات وتدابير التنفيذ

١٣٤- إن النتائج المحرزة في ميدان تطبيق اللامركزية وتخفيف تركيز السلطات ما كانت لتُحرز لولا تعزيز الهيكل القانوني عن طريق إقرار التشريعات المنطبقة، مثل تنقيح المرسوم بقانون رقم ٩٩/٧ الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر والمتعلق بتنظيم حكومات المقاطعات والإدارات البلدية والقروية. ورغم كون المركز الخاص لمقاطعة كابيندا مشمولاً بمذكرة السلام الخاصة بهذا الجزء من الإقليم الوطني فقد جرى أيضاً تقييمه وتحسين مضمونه وتكييفه مع النظام العام الوارد في المرسوم بقانون رقم ٠٧/٢ الصادر في ٣ كانون الثاني/يناير. وبغية تعزيز القدرات المؤسسية على مستوى المقاطعات، عُرض على نظر مجلس الوزراء النظام القانوني لانتداب ونقل الموظفين ذوي الاختصاصات المناسبة لممارسة

الوظائف الفنية ووظائف الإدارة والقيادة إلى الإدارة المحلية للدولة، بعد أوصت الدولة بإجراء دراسة متعمقة لمجموع الأجور اللازم صرفها لتحقيق ذلك. وقد أُعدت مشاريع النصوص الواردة أدناه في مجال تطبيق اللامركزية الإدارية:

(أ) قانون إنشاء السلطات المحلية؛ القانون الإطاري للسلطات المحلية؛

(ب) قانون نقل صلاحيات الإدارة المحلية للدولة إلى السلطات المحلية؛ قانون الشؤون المالية المحلية.

١٣٥- وفيما يخص عدد الموظفين المدربين في إطار برنامج التدريب المؤسسي على المستوى المحلي، يجدر بالذكر وجود برنامج لتدريب الإدارة المحلية بإشراف وزارة إدارة إقليم الدولة. وترتب على تنفيذ البرنامج تقديم ثماني دورات تدريبية لعدد من الموظفين الإداريين على المستويين البلدي والقروي ومعاونيهم، وفدوا من جميع أرجاء البلد، وبلغ مجموعهم ٤٨٠ مشاركاً. وفي مجال تدريب الكوادر على المستوى المحلي، طُرح عطاء دولي لإعداد دورة في تخطيط وإدارة التنمية المحلية، مدتها سنة واحدة، في إطار تنفيذ مشروع تطبيق اللامركزية والحكم المحلي، وشارك في الدورة ثلاثون فنياً من الدرجة المتوسطة، وفدوا أساساً من إدارات بلديات كاماكوبا (بيي) وسانزا بومبو (أويجي) وكالاندولا (مالانجي) وكيلامبا كياكشي (لواندا).

جيم - المشاكل والمعوقات

١٣٦- تبين أن نقص الجسور والبنى التحتية الإدارية ووجود ألغام وأجهزة متفجرة غير منفجرة أمور تعوق الإنجاز الفعلي لعملية إعادة الإدارة المركزية للدولة في بعض الأماكن. وكان عدم توافر كوادر يملكون الكفاءات الفنية والحماس اللازم معوقاً آخر أمام تنمية نشاط الإدارة، ولا سيما على المستوى المحلي.

دال - الحصول على مياه الشرب

١٣٧- تعد درجة الحصول على مياه الشرب مؤشراً جيداً لنوعية الحياة. ويظهر الجدول ١٢ أن نسبة مئوية لا تزيد عن ١١ في المائة من الأسر في العاصمة كانت تحصل في عام ٢٠٠١ على مياه منقولة بالأنابيب إلى مساكنها، بينما يهبط هذا الرقم إلى ٠,٢ في المائة في المدن الأخرى. أما اللجوء إلى مصادر أخرى للمياه المعالَجة، على النحو المبين في المرفق[١٥] فيثبت صحة ما يقال عن ضيق شبكة الإمداد بمياه الشرب.

١٣٨- وأدى تدمير شبكات الإمداد بالمياه إلى ظهور أسواق للمياه في المدن. وسعر المياه في هذه الأسواق أعلى منه في السوق الرسمية، والقسط الأكبر من زبائن هذه الأسواق هم أسر فقيرة أو أسر تعيش في أحياء تعاني مشاكل في البنية التحتية. ويعد الارتباط بشبكة الصرف الصحي الأساسي مؤشراً هاماً آخر لتحديد درجة الفقر الحضري. وفي هذا الصدد، ترتبط ٢٨ في المائة من الأسر في العاصمة و١٩ في المائة منها في المدن الأخرى بشبكة المجاري[١٦].

---

(١٥) مؤشرات البنى التحتية الأساسية في العاصمة والمناطق الحضرية الأخرى وعلى المستوى الوطني.

(١٦) شبكات الإمداد بالمياه بحسب الإقليم.

١٣٩- ويبين الرسم البياني الوارد أدناه طاقة شبكات الإمداد بالمياه في المدن والبلدات والمصادر الأخرى للإمداد بالمياه. وأفضت جهود الاستثمار المبذولة في هذه الفترة إلى تحقيق إنجازات في كمية ونوعية المياه المنتجة والموزعة، وإن كان تأثير ذلك من حيث استفادة السكان المستهدفين بهذه الخدمة سيزيد كلما أُنجزت الأعمال الجارية، الأمر الذي سيتيح تغطية متزايدة بعد ربط المساكن وإقامة صنابير عامة حسب البرنامج المحدد حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

رسم بياني

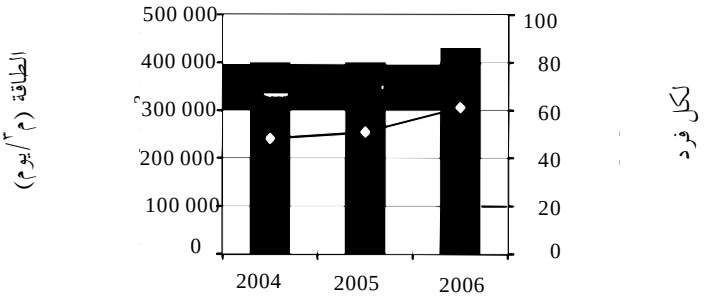

السنة

١٤٠- ويتبين من الرسم البياني أعلاه أن الطاقة المتاحة للشبكات زادت في نهاية هاتين السنتين بنسبة ٢٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٤، بفضل زيادة الطاقة الاسمية لبعض الشبكات وإعادة تأهيل شبكات أخرى؛ إلا أن هذه الزيادة بقيت أدنى بكثير من الهدف المنشود لفترة السنتين ألا وهو ١١٣ في المائة. غير أن هذه الزيادة تنعكس أيضاً في استهلاك الفرد ويمكن تفسيرها بأنها علامة على أن عدداً أكبر من السكان يستفيد من هذه الخدمة. ومع ذلك فإن زيادة الطاقة المتاحة في إنتاج مياه الشرب لا تنعكس بعد بنسب مساوية في كمية المياه الموزعة فعلياً على السكان، بسبب الطاقة المحدودة لتخزين المياه وشبكات التوزيع في بعض نُظُم الإمداد، فضلاً عن تشغيلها المتقطع أو المشروط بسبب القيود القائمة على التزويد بالطاقة الكهربائية في أغلب المناطق المخدومة. وقُدر معدل نمو الإمداد بالمياه في عام ٢٠٠٦ مقارنةً بعام ٢٠٠٥ بنسبة ٩,٢ في المائة، وهو معدل أدنى من معدل نمو طاقة الشبكات في الفترة نفسها. وبدأ تنفيذ عدد من الأشغال التي شهدت تطوراً حاسماً في عام ٢٠٠٦ والتي ستسمح، بالإضافة إلى زيادة آنية في الطاقة الراهنة، بتوسيع نطاق استخدام هذه الطاقات توسيعاً كبيراً. ولوحظ أيضاً أنه تعذر حتى الآن العمل على جميع الشبكات، رغم أن ذلك مقرر في البرنامج القطاعي، بما يسمح بالحفاظ على الطاقات الراهنة وتوسيعها بسبب تقييد تنفيذ المشاريع على قدر التمويل المتاح. وأدى نقص التخطيط الحضري في أطراف المدن والبلدات إلى الاعتماد المتزايد على الإمداد بالمياه عن طريق الصنابير والآبار، وهو ما يرد وصفه في الجداول التالية التي تُظهر التغييرات الرئيسية التي حدثت. ولا يعني عدد الصنابير والآبار المنجزة إنشاء نقاط مياه جديدة فقط بل يعني أيضاً إصلاح صنابير وآبار كانت موجودة أصلاً، وأسهمت أعمال الإنشاء والإصلاح هذه في زيادة توافر مصادر أكثر أماناً لإمداد السكان بمياه الشرب. وعلى الرغم من عدم بلوغ عدد الصنابير المنشود في نهاية السنتين فقد تجاوزت الزيادة البالغة ٣٠,٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٤ الهدف المنشود والبالغ ٢٠ في المائة. وفيما يخص عدد الآبار، يعادل النمو الملاحظ البالغ ٤ في المائة الهدف المنشود للسنتين[١٧].

(١٧) بيانات إحصائية عن عدد الصنابير والآبار لكل مقاطعة.

هاء – الاستثمارات

١٤١- على غرار السنوات السابقة، تكفلت الدولة في عام ٢٠٠٦ بكامل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه. والسبب في ذلك أن مجمل الإصلاحات التي تسمح بمشاركة القطاع الخاص ما زالت قيد الإعداد؛ وفي هذه المناسبة، يجب التصدي لإشكالية السياسة التعريفية.

واو – العمالة

أدت الاستثمارات التي تمت خلال الفترة إلى توفير ٦٩٠ ٤ فرصة عمل جديدة.

زاي – الإصلاحات وتدابير التنفيذ

١٤٢- اقترنت نتائج الأنشطة المضطلع بها إلى حد ما بالتدابير المنفذة في إطار إعادة هيكلة أنشطة القطاع. واكتمل وضع الخطة الرئيسية لإصلاح قطاع الكهرباء وبدأ تنفيذها، وأنشئت الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء وبدأت أنشطتها المحددة في إطار اختصاصاتها. وفيما يتعلق بقطاع المياه، يجدر بالذكر الانتهاء من وضع أنظمة الاستخدام العام للموارد المائية وقيام القطاع العام بالإمداد بمياه الشرب، وتصفية المياه المستعملة، وصرف مياه الأمطار في المدن، وعُرضت هذه الأنظمة على السلطة المختصة للموافقة عليها. وفي إطار برنامج التنمية الموافق عليه لهذا القطاع، استمر بذل الجهود الرامية إلى إنشاء وتشجيع المؤسسات المحلية التي ستكلَّف بإدارة وتشغيل شبكات الإمداد بالمياه على مستوى عواصم المقاطعات.

حاء – المشاكل والمعوقات

١٤٣- كان من أبرز المعوقات أمام تحسين أداء القطاع في عام ٢٠٠٦ صعوبة تعزيز قدراته التقنية، وهو شرط لا بد منه من أجل إنجاز مهمته كاملةً، في إطار الأهداف العامة المحددة للقطاع. ومن ناحية أخرى، في إطار تحسين وزيادة عرض الخدمات العامة التي يقدمها القطاع للمجتمع، يجدر بالذكر أن برنامج إعادة تأهيل وتوسيع قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية ومياه الشرب، فضلاً عن شبكات النقل والتوزيع، عانى من ضيق قدرات التمويل.

١٤٤- وتتسم شبكات الإمداد بالمياه في المناطق الحضرية بتدني مستويات الإنفاق على الصيانة والاستثمار، وتعاني من ضغط النمو السكاني السريع في تلك المناطق. وحسب استقصاءات أجريت في عام ١٩٩٨، لا يحصل على المياه المنقولة بالأنابيب (صنابير في المنازل أو في المباني أو في المنازل المجاورة أو صنابير عامة) سوى ٥٦ في المائة من سكان لواندا و٣٢ في المائة من سكان المناطق الحضرية الأخرى في البلد. ويحصل قسم كبير من سكان لواندا على المياه من خزانات أو من الجيران أو من شاحنات صهريجية تنقل المياه من نهر بينغو. ويقل الاعتماد على مصادر المياه هذه في المناطق الريفية، حيث يستخدم الناس مياه الآبار والأنهار والسواقي وغيرها من المصادر. ولا تتمتع هذه المصادر بالحماية وتمثل ١٨ في المائة من المجموع. وفي عام ١٩٩٨، كان ٦٠ في المائة من سكان الأرياف يحصلون على المياه من مصادر غير آمنة. أما المياه المنقولة بالأنابيب فليست صالحة للشرب دائماً بسبب تصدع الأنابيب، وهي المشكلة الرئيسية في الصرف الأساسي لما تؤدي إليه من تلوث في المياه، ولا سيما في موسم الأمطار. وإمداد المياه بالأنابيب لا يتسم بالفعالية وكثيراً ما تنقطع المياه. وتوجد مناطق تؤدي فيها وفرة الإمداد بالمياه إلى الهدر في الاستهلاك وتكوّن البرك وما يستتبعه ذلك من مضار على الصحة بسبب قلة وعي المستهلكين. ونظراً لعدم انتظام الاستهلاك، تواجه المؤسسة

الإقليمية لمياه لواندا صعوبات في تحصيل رسوم الاستهلاك ومراقبة المستهلكين الفعليين، بسبب القنوات غير الشرعية التي أنشئت في قطاعات مختلفة من المدن، وبخاصة في الأحياء التي تفتقر إلى التخطيط الحضري وفي أطراف لواندا وضواحيها. ولا تستطيع المؤسسة الإقليمية لمياه لواندا ضمان الصيانة ولا توسيع شبكات الإمداد بالمياه إلى الأحياء الطرفية بسبب عدم كفاية الميزانية والتدني الشديد لرسوم الإمداد بالمياه. ويمكن أن يشكل رفع الرسوم التعريفية لاستهلاك المياه في لواندا إلى مستويات تسمح بالتعويض عن التكاليف، وهو إجراء وارد في برنامج المتابعة وإن لم يطبَّق بعد تطبيقاً كاملاً، الأساس لاستراتيجية صالحة لتوسيع الإمداد بالمياه الآمنة في لواندا، بتكاليف مقدور عليها، بفضل شبكة المياه المنقولة بقنوات.

طاء – خدمات الاتصالات

١٤٥- زادت الخدمات المقدمة في مجال الاتصالات كماً ونوعاً، مع زيادة حجم الاتصالات بالهواتف المحمولة. وفي أنغولا شبكتان للهاتف المحمول تديرهما شركتان خاصتان هما UNITEL وMOVICEL، اللتان تكملان عمل مؤسسة الاتصالات العامة الوحيدة "أنغولا تيليكوم" (Angola TELECOM)، التي تدير خدمات الهاتف الثابت في لواندا وكابيندا وهوامبو وهويلا وتغطي نحو ٨٥ في المائة من مجموع الخدمات. وتتوافر خدمة الهاتف الثابت في جميع عواصم المقاطعات وفي بعض البلديات. وأنشأت خدمات الاتصالات ٣ ٢٥٧ فرصة عمل خلال عام ٢٠٠٦. وحسب نتائج البرنامج الحكومي لعام ٢٠٠٦، بلغ نمو خدمات الهاتف ٣٨ في المائة، إذ زادت خدمات الهاتف المحمول بنسبة ٤٠,٥ في المائة بينما لم يزد نمو خدمات الهاتف الثابت عن ٠,٤ في المائة، بينما كان النمو في عام ٢٠٠٥ أعلى بكثير إذ بلغ نحو ١٠٥ في المائة بسبب نمو خدمات الهاتف المحمول بنسبة ١١٨ في المائة، في الوقت الذي لم يزد فيه نمو خدمات الهاتف الثابت عن ٣,٦ في المائة فقط. وكانت حركة البريد الإجمالية في السنوات الأخيرة متباينة، إذ نمت بنسبة ١١٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، بينما لم تزد الحركة في عام ٢٠٠٥ عن ٨٠ في المائة عنها في السنة السابقة، في حين بلغت ١١٤ في المائة في عام ٢٠٠٦[(١٨)].

ياء – النقل

١٤٦- شهد قطاع النقل نمواً كبيراً منذ نهاية الحرب بفضل حرية تنقل وحركة السكان وزيادة الاستثمارات الأجنبية. وفي عام ٢٠٠٥، زاد نقل الركاب بالطرق وبالسكك الحديدية بنسبة ٥٩ في المائة و٦٣ في المائة على التوالي. وزاد النقل الجوي بنسبة ١٢٠ في المائة تقريباً. وفي عام ٢٠٠٦، ظهر النقل البحري من جديد بعد انقطاعه منذ عام ٢٠٠٤. ومن أهم المعوقات التي يواجهها نشاط النقل، سواء نقل الركاب أو البضائع، رداءة الطرق، الأمر الذي يدفع الناس إلى تفضيل النقل الجوي على النقل الطرقي لسرعته ولما يوفره من أسباب الراحة. ويظل نقل البضائع بالطرق الوسيلة المفضلة على الرغم من تكلفته. وتعد الحكومة حالياً برنامجاً كبيراً لإصلاح الطرق والجسور في كافة أرجاء البلد وقامت بالاستثمارات اللازمة لهذا الغرض.

---

(١٨) خدمات الاتصالات.

كاف – التجارة

١٤٧- في مجال التجارة التي هي ثمرة حرية تنقل الأشخاص والسلع، شهدت الشبكة التجارية توسعاً وتحسناً في ارتباطها بالاقتصاد الريفي عن طريق إمداده بالمنتجات المصنعة وزيادة عرض المنتجات الزراعية في مراكز الاستهلاك الكبيرة. وهكذا، بدأ إدماج السوق الريفية في السوق التجارية الوطنية يترسخ، وإن أعاقت ذلك رداءة البنية التحتية الطرقية والتعطل شبه الكامل للسكك الحديدية. وأُصدرت رخص لِ ٣٤ ٧٧٠ منشأة تجارية، الأمر الذي سمح بتحسين التغطية في مجمل الإقليم الوطني، وأصبح عدد المتاجر الكبيرة ٥١٨ ٤ متجراً، أي ما يمثل ١٢,٩ في المائة وعدد المتاجر الصغيرة والمتوسطة ٦٣٤ ٢٠ متجراً، أي ما يمثل ٥٩,٣ في المائة وعدد مؤسسات الخدمات التجارية ١٥٠ ٣ مؤسسة، أي ما يمثل ٩,٦ في المائة، وعدد المؤسسات التجارية العارضة ٤٦٨ ٦ مؤسسة، أي ما يمثل ١٨,٦ في المائة. وعليه، يُستدل من المعلومات الإحصائية المتاحة أن سكان البلد تخدمهم في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأن الشبكة التجارية تتسم بالانتشار النسبي للخدمات التجارية في جميع أرجاء البلد.

لام – الاستثمارات

١٤٨- بلغت الاستثمارات في القطاع التجاري ٣٥,٤ مليون دولار مقابل ٤٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. والقطاعان الفرعيان المقصودان بهذه الاستثمارات هما تجارة الجملة وتجارة التجزئة.

١٤٩- وفيما يتعلق بأوضاع السكن، تفيد نتائج مؤشر التنمية الريفية أن الأسر الفقيرة تستعمل بالدرجة الأولى القش والقصب والخشب في بناء جدران منازلها. أما الإسمنت والزنك فيستعملها في أغلب الأحيان السكان غير الفقراء. وفيما يخص المواد المستعملة في بناء الأسقف، يستعمل أشد الناس فقراً القش بصفة أساسية. ويستعمل السكان غير الفقراء في أغلب الأحيان الحجارة والقرميد واللوزاليت والزنك. وفي أنغولا يمثل السكن غير اللائق سمة أساسية من سمات الفقر، سواء في المدن أو في الأرياف، على الرغم من أن السكان يستعملون بوجه عام مواد بناء أمتن مما هي عليه في مناطق أخرى من أفريقيا، وذلك لأسباب من أهمها تدني سعر الإسمنت حتى تحرير الأسعار في التسعينات من القرن الماضي. وتفيد أرقام برنامج الخدمات الاجتماعية الأساسية في عام ١٩٩٨ أن ٩ في المائة من البيوت في لواندا و٥ في المائة منها في المدن الأخرى هي بيوت تقليدية، أي أنها مبنية بكتل الأبود ومواد التغطية الهشة. ويعيش ٦٨ في المائة من الأسر في لواندا و٧٥ في المائة منها في المدن الأخرى في بيوت عادية، أي بيوت مبنية بالإسمنت ومغطاة بصفائح الزنك أو مواد صلبة مشابهة. وفي الأرياف يعيش ٥٨ في المائة في السكان في بيوت عادية و٤٨ في المائة منهم في بيوت تقليدية. أما الإنشاءات البشرية الكبيرة في محيط المدن فهي أبنية عشوائية دون سندات قانونية وبعض المستأجرين ليست لديهم عقود إيجار مضمونة. وقد شُيدت هذه الإنشاءات غير النظامية في مناطق معرضة لتآكل التربة غير مخدومة بالطرق ولا بالصرف الصحي الأساسي والمراحيض والمياه والطاقة، بل شُيد بعضها على مكبات النفايات بعيداً عن الطرق الرئيسية ومن دون تخطيط حضري، مما يسبب مشاكل خطيرة. ومع عودة الحرب إلى أنغولا ونزوح السكان إلى مناطق حضرية أكثر أمناً، يوجد نقص في التخطيط والاستثمار في المشاريع السكنية. ويعيش نحو ١٧-١٨ في المائة من الأسر في المراكز الحضرية، وفي لواندا تعيش أغلب هذه الأسر في أبنية متداعية بسبب نقص برامج الصيانة وسياسات العيش في الملكية المشتركة. وحدثت مصادرات للعقارات ولم يوثَق تأميم المساكن توثيقاً حسب الأصول. وصدر قانون بشأن الخصخصة تجيز أحكامه شراء الممتلكات على أساس القانون ٩١/١٩، والعديد من المشترين ليست لديهم بعد سندات ملكية تخص الممتلكات التي هجرها المستعمرون، في حين أن بعض مستأجري مساكن الدولة ليست لديهم

عقود إيجار. وقد شملت الخصخصة بعض هذه الممتلكات إلا أن أغلبها ما زال مملوكاً للدولة و لم تجر صيانتها منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً.

ميم – التخطيط الحضري

١٥٠- تمثل عملية التكيف مع تطور الحركة السكانية الناجمة عن هجرة سكان الأرياف تحدياً كبيراً لجميع البلدان النامية، ولكنها عملية تسارعت في أنغولا بعد نزوح الناس أثناء الحرب المديدة. وفي هذه الحالات، نادراً ما يعود النازحون إلى ديارهم عند استقرار الأوضاع، وهذا يصدق أيضاً على أنغولا، حيث لم يعد سوى قلة قليلة من النازحين إلى ديارهم أثناء فترتي السلام الوجيزتين ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٤-١٩٩٨. والعديد منهم اضطروا للهجرة من جديد وترددوا كثيراً قبل العودة. وبصورة عامة، اندمج النازحون بصفة تدريجية في المجتمعات التي استقبلتهم، واستقروا فيها بصفة دائمة أو انتقلوا إلى المدن الكبرى. وأبان آخر إحصاء أجري في عام ١٩٧٠ أن ١٤ في المائة فقط من السكان يعيشون في مناطق حضرية. وانطلق المعهد الوطني للإحصاء من فرضية تقضي بأن ٤٢ في المائة من السكان كانوا يعيشون في المدن في عام ١٩٩٦، وهي نسبة صعدت إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠١.

١٥١- ويمثل نوع حيازة الأراضي والمساكن الحضرية عاملاً آخر من عوامل توصيف الفقر الحضري. وتشير التقديرات إلى أن أغلبية السكان فقراء، وغير الفقراء منهم ليست لديهم سندات ملكية صالحة للمساكن أو الأراضي التي يشغلونها في ضواحي المدن. وبالإضافة إلى ذلك، تشير بيانات مؤشر التنمية الريفية لعام ٢٠٠١ إلى أن ٢٢ في المائة من الأسر الفقيرة تستعمل مساكنها للسكن وللعمل في آن واحد. وفي لواندا، لجأ ٣٣ في المائة من أرباب الأسر في عام ٢٠٠١ إلى أماكن غير نظامية (كالشوارع والأكواخ والمعارض ومداخل الأبنية والساحات الصغيرة) لممارسة أنشطتهم غير النظامية، الأمر الذي يدل على إيجاد مكان لممارسة الأنشطة الاقتصادية وعلى الأسعار الباهظة لتلك الأماكن التي يتعذر على الفقراء دفعها.

١٥٢- وكانت الدولة الأنغولية قد أقرت بعد الاستقلال القانون رقم ٧٦/٤٣ الصادر في ١٩ حزيران/يونيه الذي حول للملكية الدولة، دون أي حق في التعويض، جميع العقارات السكنية العائدة لمواطنين أو لأجانب كانوا غائبين عن البلد دونما سبب منذ أكثر من خمسة وأربعين يوماً.

١٥٣- وعمدت الدولة، حمايةً لمصالحها، إلى تأميم أو مصادرة المؤسسات وغيرها من الممتلكات بموجب القانون رقم ٧٦/٣ الصادر في ٣ آذار/مارس، نظراً لما تتسم به من أهمية لاقتصاد المقاومة. ويعتبر القانون رقم ٩٥/٧ الصادر في ١ أيلول/سبتمبر المتعلق بالأملاك العقارية للدولة أن جميع العقارات أو أجزاء العقارات المستقلة والمؤممة بموجب القانون رقم ٧٣/٣ الصادر في ١٩ حزيران/يونيه هي أملاك للدولة، بصرف النظر عن جميع الشكليات. كما يعتبر هذا القانون مُصادراً ومملوكاً للدولة، دون أي إجراء شكلي، جميع العقارات وأجزاء العقارات المستقلة المشمولة بالقوانين المذكورة أعلاه. وتؤكد المادة ٥ من القانون نفسه أن القرارات القضائية الصادرة بشأن العقارات المشمولة بالقانون يمكن إعادة النظر فيها وفقاً لأحكام القانون المنطبق. ويعتبر القانون رقم ٩٢/٢٣ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر والمتعلق بتنقيح الدستور الآثار القانونية المترتبة على أعمال المصادرة والتأميم التي تمت وفقاً لأحكام القانون المنطبق صالحة لا رجعة فيها، رهناً بأحكام التشريعات المحددة المتعلقة بالخصخصة (المادة ١٣). وتنص المادة ١ من القانون بمرسوم رقم ٠٣/٤

المؤرخ ٩ أيار/مايو، والذي أقر الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط الحضري والبيئة، على أن هذه الوزارة هي جهاز الإدارة العامة المسؤول عن وضع سياسات إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والسكن والبيئة وتنسيقها وتنفيذها ومراقبتها.

١٥٤- ولهذا الغرض تشرف وزارة التخطيط الحضري والبيئة على المعهد الوطني للسكن الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم ٠٤/٢ الصادر في ٩ آذار/مارس، وهو كيان حكومي مكلف بتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان تشجيع وتعزيز السكن وممارسة الإدارة الانتقالية لأملاك الدولة السكنية، دون أن يكون مرتبطاً بالتعاون مع الإدارة المحلية للدولة أو مع أجهزة السلطة المحلية. وأقرت الجمعية الوطنية أيضاً القانون رقم ٠٧/٣ الصادر في ٣ أيلول/سبتمبر، والمسمى قانون تشجيع السكن، والذي يضع المعايير والمبادئ العامة التي توجه سياسة السكن عن طريق تهيئة الشروط اللازمة لتجسيد الحق الأساسي في السكن، هذا الحق الذي يتمتع به جميع المواطنين في إطار دولة يسودها القانون تمارس سياسة اجتماعية وتتبع اقتصاد السوق. أما القانون رقم ٠٤/٩ الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والمسمى قانون الأراضي، فيرسي الأسس العامة للنظام القانوني للأراضي الداخلة في الأملاك الأصلية للدولة، والحقوق العقارية الخاصة بتلك الأراضي، والنظام العام لنقل هذه الحقوق وإنشائها وممارستها وانقضائها. والأرض هي ملك أصلي من أملاك الدولة وتشكل جزءاً من مالها الخاص أو من مالها العام.

١٥٥- ولا يجوز نقل حق ملكية الأرضي التي تشكل جزءاً من المال الخاص للدولة ولا إنشاء حقوق عقارية حصرية عليها إلا إذا كان ذلك بغرض استخدامها النفعي الفعال، وتحدد أدوات إدارة الأراضي مؤشرات الاستخدام النفعي والفعال للأراضي، بمراعاة الهدف من الاستخدام ونوع الزراعة الممارسة عليها ومؤشر البناء. ولا يجوز إنشاء حقوق عقارية على الأراضي الداخلة في المال الخاص للدولة مختلفة عن الحقوق المنصوص عليها في القانون. والدولة تحترم وتحمي الحقوق العقارية العائدة للمجتمعات الريفية، بما فيها الحقوق القائمة على العادات والأعراف.

١٥٦- ويجوز نزع ملكية الأراضي العائدة لمجتمعات ريفية لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة ويمكن الاستيلاء عليها لقاء تعويض عادل. وتحدد وثائق الامتياز حدود الأراضي الحضرية، ومخططات التطوير العمراني، وعمليات الفرز الموافق عليها. ولا يجوز أن تتجاوز مساحة الأراضي الحضرية المشمولة بامتياز: (أ) هكتارين في المناطق الحضرية؛ (ب) خمسة هكتارات في الضواحي؛ (ج) يجوز للوزير الذي يتولى مراقبة السجل العقاري أن يتنازل عن مساحات أكبر من المساحات المذكورة في الفقرتين الفرعيتين السابقتين.

١٥٧- إن نقل حقوق عقارية أو إنشائها لصالح شخص طبيعي أو اعتباري تكون الدولة أو السلطات المحلية (التي لها وجود قانوني ولكنها لا تعمل بعد) قد منحته من قبل حقاً من الحقوق العقارية المنصوص عليها في هذا القانون إنما يتوقف على إثبات الاستغلال النفعي والفعال للأراضي المتنازَل عنها. وعلى كل شخص طبيعي أو اعتباري يطلب نقل أو إنشاء حقوق عقارية منصوص عليها في هذا القانون أن يثبت قدرته على استغلالها استغلالاً نفعياً وفعالاً. ويُستثنى من الأحكام المذكورة أعلاه مشاريع الاستغلال الزراعي أو تربية الحيوانات أو الزراعة الحرجية في الأراضي الزراعية أو الحرجية التي لا تتجاوز مساحتها ١٠ في المائة من المساحة الدنيا للوحدة الزراعية المحددة لكل منطقة من مناطق البلد؛ وفي هذه الحالة، لا يُشترط إثبات القدرة المناسبة. وتحدَّد مساحة الوحدة الزراعية بنص تنظيمي للقانون الحالي، بحسب مناطق البلد وبحسب نوع الأرض. ولأغراض الأحكام الواردة أعلاه، تقسَّم الأراضي الزراعية إلى:

(أ) أراضٍ مروية ومراعٍ وبساتين وأراض غير مروية.

١٥٨- والسندات القانونية التي تجيز نقل أو إنشاء حقوق عقارية معينة منصوص عليها في هذا القانون هي كما يلي:

(أ) عقد الشراء والبيع: الاكتساب القسري للتصرف المباشر من جانب مستأجر الحكر، ويتم نقل هذا الحق بالاتفاق بين الطرفين أو بالبيع القضائي عن طريق ممارسة الحق الإرادي الحكري الوارد في قرار قضائي؛

(ب) عقد استئجار الحكر لإنشاء الحق المدني النفعي؛

(ج) عقد امتياز خاص لإنشاء حق المساحة؛

(د) عق إيجار خاص للتنازل عن الحق في شَغل الأرض مؤقتاً.

١٥٩- وتنطبق الأحكام الخاصة لهذا القانون وأنظمته، وتبعياً أحكام القانون المدني، على عقود الامتياز. ورهناً بالأحكام الواردة في الفقرة السابقة، يجوز للسلطات المحلية أن تنظم بنص صادر عنها مضمون عقود الامتياز الواردة على أراض داخلة في مالها الخاص. ويقر المرسوم رقم ٠٧/١٣ الصادر في ٢٦ شباط/فبراير النظام العام للأبنية الحضرية. ويهدف القانون رقم ٠٧/٣ الصادر في ٣ أيلول/سبتمبر، والمتعلق بتشجيع السكن، وضع سياسة لتشجيع السكن، الأمر الذي يشكل عاملاً رئيسياً في إعمال الحق في السكن الذي يتمتع به جميع المواطنين في إطار القانون الدستوري.

١٦٠- ويجسد هذا القانون المبادئ العامة التي يجب الاسترشاد بها في رسم سياسة السكن، عن طريق تهيئة الشروط المواتية لإعمال الحق الأساسي في السكن الذي يتمتع به جميع المواطنين في إطار دولة قائمة على القانون تتبع سياسة اجتماعية واقتصاد السوق. ويسري هذا القانون على جميع الإجراءات أو الخطط أو البرامج الرامية إلى تشجيع سياسة السكن سواء أكانت بمبادرة عامة أو خاصة. ويمكن أن يتخذ هذا التشجيع الأشكال التالية: (أ) وضع معايير جديدة لاستقرار السكان وبناء أحياء ومدن جديدة؛ (ب) ضبط نظام الحوافز الضريبية؛ (ج) ضبط نظام قروض السكن؛ (د) تشجيع إنشاء صناديق عامة أو خاصة في مجال السكن؛ (هـ) تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السكن. ولأغراض تشجيع السكن، يمكن أن تتخذ المساكن الأشكال التالية تبعاً لمعايير متنوعة:

(أ) مساكن حضرية وريفية، بحسب موقعها الإقليمي؛

(ب) مساكن اجتماعية؛

(ج) مساكن بسعر السوق، بحسب المقاولات العامة أو الخاصة؛

(د) مساكن يبنيها أصحابها. وسيتمتع صندوق تشجيع السكن بالاستقلال المالي وستدعمه إيرادات الامتيازات وإدارة المساكن الاجتماعية والإيرادات من مخصصات الميزانية العامة للدولة. ويخضع صندوق تشجيع السكن للإشراف الإداري لوزارة التخطيط الحضري والبيئة وللإشراف المالي لوزارة المالية. وينشئ المرسوم ٠٧/٦ الصادر في ٦ شباط/فبراير معهد التخطيط والإدارة الحضرية في لواندا، الذي أُسندت إليه مهمة تعزيز وتنسيق جميع أنشطة التنظيم والتخطيط والإدارة الحضرية في مقاطعة لواندا. والمعهد شخص اعتباري يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وله

الاختصاصات التالية: (أ) تنسيق الإعداد العام لخطط تنظيم أراضي المقاطعة وبلدياتها، ولا سيما التخطيط الحضري لمختلف مراكزها الحضرية، ولا سيما الخطة الرئيسية العامة لمدينة لواندا ومختلف مخططاتها المحددة لاسترداد أو تحويل المناطق المهملة، وخطط التوسع العمراني أو التحضير في المناطق الجديدة، مع ضمان التوافق الرأسي والأفقي مع المعايير والمبادئ الأخرى الواردة في قانون إدارة الأراضي. ويقر المرسوم رقم ٤٣٥٢٥ النظام القانوني للمستأجرين وينظم الإيجارات الحضرية. وبحسب هذا النص يكون عقد الإيجار مكتوباً ومذيلاً بتوقيع كل من المالك والمستأجر؛ وإذا كان أحدهما لا يمكنه أو لا يعرف الكتابة يوقع عنه شخص ثالث بطلب منه وبحضور وتوقيع شاهدين أمام كاتب عدل يشهد ويصدق على صحة جميع التوقيعات. وعقود الإيجارات التي يجب أن تكتسي شكلاً رسمياً هي: (أ) الإيجارات الواجبة التسجيل؛ (ب) الإيجارات الخاصة بالأنشطة التجارية أو الصناعية؛ (ج) الإيجارات لممارسة مهنة حرة؛ (د) الإيجارات التي تقوم بها شركات أو مؤسسات أو رابطات أو مجموعات ذات منفعة عامة أو خاصة، منشأة بموجب القانون. ولا يجوز إبرام عقد إيجار لمدة تتجاوز ثلاثين عاماً، فإذا نص العقد على مدة أطول أو أبد الدهر خُفضت المدة إلى ثلاثين عاماً. وتكون الأجرة دائماً مبلغاً مالياً محدداً. وبالإضافة إلى الالتزامات الأساسية الناشئة عن العقد، يفي المالك والمستأجر بجميع الالتزامات التي يشترطانها في العقد والتي لا تتنافى مع أي حكم قانوني قطعي وملزم في هذا المجال. وفسخ عقد الإيجار لمخالفة من المؤجر أمر تقرره المحكمة بموجب أحكام هذا النص ووفقاً لقانون الإجراءات. هذا هو إذن الإطار القانوني للتخطيط الحضري وإدارة الأراضي في أنغولا، الذي يحدد حقوق وواجبات المقصودين به. كما يحدد الإطار القانوني المعروض آليات الولاية على حقوق الأفراد وليس فقط في مجال التخطيط الحضري وإدارة الأراضي في أنغولا.

سابعاً - البرنامج المتكامل للسكن والتخطيط الحضري والصرف الصحي والبيئة

١٦١- تحيل تسمية هذا البرنامج إلى الجانب المرئي وفي كثير من الأحيان إلى بعض المشاكل الأشد إلحاحاً في النسيج الحضري والوسط الريفي، وهي مشاكل تتطلب حلولاً عاجلة. ويتشعب هذا البرنامج إلى البرامج التالية:

برنامج تطوير السكن

برنامج تسوية المسائل البيئية الطارئة

- البرنامج الفرعي لمكافحة الانجراف
- البرنامج الفرعي لمكافحة التصحر

برنامج إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والبيئة

١٦٢- إن حجر الزاوية في البرنامج الحكومي العام للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ هو إدارة الأراضي من منظور التنمية المستدامة، وارتباط هذا البرنامج مع التوجهات الاستراتيجية في ميادين التخطيط الحضري وحماية البيئة والحفاظ على الطبيعة أساسي. وفي سياق إدارة الأراضي والتخطيط الحضري، تترابط عناصر المساحة التطبيقية ورسم الخرائط والسجل العقاري ترابطاً عضوياً ويضاف إليها عنصر الموارد الطبيعية.

ألف – النتائج (في عام ٢٠٠٥ والربع الأول من عام ٢٠٠٦)

١٦٣- إن طبيعة وخصائص هذا البرنامج المتكامل، الذي يمر حالياً بمرحلة معيارية أساساً، تضفي على أهدافه ونتائجه طابعاً نوعياً ووصفياً بالدرجة الأولى.

مرفق البرنامج المتكامل

نتائج عام ٢٠٠٥ (مستوى التنفيذ بالنسبة المئوية)

إدارة الأراضي

- بدء تطبيق (قانون إدارة الأراضي والتخطيط الحضري) (٧٠ في المائة)
- تنظيم قانون الأراضي (١٠٠ في المائة)
- إعداد السجل العقاري الوطني للأراضي (٨٠ في المائة) – المعهد الجغرافي والعقاري لأنغولا وحكومات المقاطعات
- وضع ومناقشة التدابير التشريعية في مجال إدارة الأراضي والتخطيط الحضري
- إقرار النظام العام لمخططات الأراضي الحضرية والريفية
- وضع النظام العام لامتيازات الأراضي

رسم الخرائط والسجل العقاري

- تحديث شبكة المساحة التطبيقية الوطنية (٨٠ في المائة)
- تحديث رسم الخرائط الوطنية بمقياس ١٠٠ ٠٠٠ (٩٠ في المائة)

السكن

- وضع القانون الإطاري للسكن (١٠٠ في المائة)
- إعداد كشف بالأصول السكنية وتقييدها في السجل العقاري (١٠٠ في المائة)
- تحديث وتعديل أجور المباني السكنية (٦٠ في المائة)
- وضع سياسة واستراتيجية السكن (٨٠ في المائة)

البيئة

- السياسة والاستراتيجية الوطنيتان في مجال البيئة (٣٠ في المائة)
- تقرير عن الوضع العام للبيئة (٧٠ في المائة)
- البرنامج الوطني لإدارة البيئة (١٠٠ في المائة)
- برنامج مكافحة التصحر (٥٠ في المائة)
- برنامج تحسين بيئة الشريط الساحلي (٣٠ في المائة)

- السياسة الخاصة بنوعية الهواء والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الضجيج (٣٠ في المائة)
- "البرنامج القطري – الحفاظ على طبقة الأوزون" (١٠٠ في المائة)
- برنامج التثقيف والتوعية في مجال البيئة (١٠٠ في المائة)
- تنظيم القانون الأساسي للبيئة – مناقشة مشاريع النصوص الأولية (١٠٠ في المائة)
- *إعداد كشف بالبيانات المتعلقة بمركبات الكلوروفلوروكربون والهيدروكلوروفلوروكربون في التبريد وتكييف الهواء*

الصرف الصحي الأساسي

- الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات (٤٠ في المائة)
- الموارد الوطنية والمنتزهات
- إعادة التأهيل التدريجي للمنتزهات الوطنية (٣٠ في المائة)
- تفعيل البرنامج الإقليمي لدعم التنوع الأحيائي (٨٠ في المائة)
- إنشاء مناطق ذات أولوية لحفظ الموارد واستخدامها المستدام وتقاسم المزايا (٥٠ في المائة)
- إنشاء مناطق لحفظ الطبيعة عبر الحدود (٣٠ في المائة)
- مشروع إدارة المناطق الرطبة (٥٠ في المائة)
- مشروع المانغروف (٨٠ في المائة)
- مشروع الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع الأحيائي (٨٠ في المائة)

١٦٤- وتظهر القائمة المعروضة أعلاه قدرة جيدة على التنفيذ، ومن المتوقع بلوغ الأهداف المحددة لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويجدر بالذكر أيضاً النتائج المحققة في البيان الوطني لأدوات إدارة الأراضي، وإعداد قانون إدارة الأراضي والتخطيط الحضري وقانون الأراضي، والتشريع الأساسي للسكن، وإعداد القانون الأساسي للبيئة. إلا أن بعض الإنجازات المحققة في قطاعات معينة من هذا البرنامج المتكامل ستخضع لعملية متابعة يمكن قياسها كمياً. وفيما يتعلق ببناء المساكن الاجتماعية، كان مستوى التنفيذ في عام ٢٠٠٥ أقل من التوقعات.

باء – برنامج تطوير السكن

الهيئة المسؤولة *البرنامج الفرعي* المؤشرات	وحدة القياس	نتائج الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦		
		٢٠٠٥		٢٠٠٦
		المحددة (٢٠٠٥-٢٠٠٦)	المحرزة	المتوقعة
وزارة التخطيط الحضري والبيئة				
مكتب الأشغال الخاصة				
وزارة الأشغال العامة				
(البنية التحتية الداعمة لبناء المساكن)				
البنية التحتية لـ Vila Camama				
– لدور الإقامة المرتفعة الأجرة	وحدة	٦ ٠٦٠		
– لدور الإقامة المتوسطة الأجرة	وحدة	١٨ ٤٨٠		
(بناء المساكن)				
بناء منازل اجتماعية	وحدة	٥ ١٣٠	٢ ٥٠٠	
بناء منازل Bauerr من الطراز C	وحدة	٣٠٠	٥٨	٢٠٠
بناء دور إقامة (مشروع Nova Vida)	وحدة	١ ٧٦٢	٢٨٥	٥٨
بناء البنية التحتية لـ Panguila				
بناء منازل Panguila	وحدة		٤٢٢	٦٠٠
(توفير مساكن اجتماعية)				
– عدد الأسر المستفيدة[أ]	عدد	٤ ٤٠٠	صفر	

(أ) من بين هذه الأسر الـ ٤ ٤٠٠ تقيم ١ ٠٠٠ أسرة في لواندا وتتوزع الأسر الـ ٣ ٤٠٠ الأخرى في الأقاليم الـ ١٧ الأخرى.

المصدر: وزارتا التخطيط الحضري والبيئة، والأشغال العامة.

جيم – التدابير السياسية

١٦٥- تضمن التدابير السياسية المقترحة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ استمرار تنفيذ التدابير المتوخاة لفترة السنتين الحالية، ذلك أن الشروط المسبقة والأهداف المنشودة تبقى على حالها بوجه عام. ومن هذه التدابير ما يلي:

البرامج	التدابير السياسية الرئيسية
برنامج تطوير السكن	• وضع خطط للتدخل في مجال السكن بالتشاور بين وزارة الأشغال العامة ووزارة التخطيط الحضري والبيئة وحكومات المقاطعات؛ • تشجيع السكن، ببناء البنية التحتية الأساسية ومواصلة الإجراءات المتخذة في إطار إعادة إسكان الأسر التي سيجري ترحيلها من مناطق تنفيذ هذه المشاريع؛ • تعزيز الدعم المالي لبناء المساكن ولإصلاح المساكن المتداعية؛ • بناء وإنشاء البنية التحتية الأساسية ومرافق الصرف الصحي في المساكن الجديدة؛ • تشجيع المؤسسات والتعاونيات وغيرها من الكيانات على بناء بيوت جديدة للعمال.
برنامج تسوية المسائل البيئية الطارئة	• مكافحة التصحر؛ • إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي في التجمعات السكنية الكبيرة، وفقاً للخطط الرئيسية الحضرية؛ • وضع خطط ومشاريع لصرف المياه على المستويين الكلي والجزئي في جميع عواصم المقاطعات، بدعم من وزارة الأشغال العامة ووزارة التخطيط الحضري والبيئة.
برنامج إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والبيئة (*مجالات غير مدرجة في البرامج الأخرى*)	• وضع أدوات إدارة الإقليم الوطني (الخطط الرئيسية البلدية والخطط التنظيمية)؛ • تنفيذ برنامج رسم الخرائط/مواضيع متفرقة؛ • إعداد السجل العقاري الوطني للأراضي؛ • تحديث شبكة المساحة التطبيقية الوطنية؛ • تحسين شروط إدارة البيئة، بتعزيز التنفيذ التدريجي للبرنامج الوطني لإدارة البيئة؛ • تشجيع تثقيف وتوعية السكان في مجال البيئة، بتنفيذ برنامج التثقيف والتوعية في مجال البيئة؛ • تعزيز إعادة تأهيل المنتزهات الوطنية وإقامة منتزهات جديدة؛ • تهيئة الشروط اللازمة لمشاركة القطاع الخاص في مختلف الميادين المتصلة بالبيئة، مثل إدارة النفايات وإدارة المنتزهات وما إلى ذلك؛ • تحديد المناطق الرطبة وتعيين تخومها.

دال – الحصول على الخدمات الصحية

١٦٦- كانت التشريعات التي صدرت بعد الاستقلال متأثرة بمفهوم الرعاية الصحية الأولية، الذي يركز على الوقاية وتعزيز الرعاية الأساسية على المستوى المجتمعي، فأقرت مجانية الرعاية الطبية والأدوية، وحظرت الخدمات الصحية الخاصة وأجبرت جميع العاملين في المهن الصحية على العمل في إدارة الصحة الوطنية. وكانت أنغولا تعيش آنذاك في ظل نظام اشتراكي وكانت مجانية الخدمات الصحية من أهم المزايا التي حصل عليها الأنغوليون بعد الاستقلال. وفي عام ١٩٩٢، وبعد نهاية النظام الاشتراكي، صدر قانون أساسي جديد لنظام الصحة الوطني، أجاز خصخصة الخدمات الصحية على أساس استرداد التكاليف الصحية، مع حماية المساواة في الحصول على الخدمات الصحية؛ واحتفظ هذا القانون بأولويات الرعاية الصحية الأولية وفرض سياسة قوية للتدابير الوقائية وتعزيز الصحة (وزارة الصحة، ١٩٩٧). وبدأ العمل بتحصيل رسوم الخدمات المقدمة في بعض الوحدات الصحية اعتباراً من عام ١٩٩٤، بينما كان العاملون في المهن الصحية في وحدات أخرى يتقاضون بصورة سرية وغير قانونية رسوم الخدمات لتكميل مرتباتهم التي كانت قيمتها قد انخفضت بسبب التضخم والتي كثيراً ما كانت تُدفع بعد أشهر من التأخير. وظهرت حينئذ وحدات صحية خاصة كثيرة، وأخذ بعض العاملين في المهن الصحية يعملون في أكثر من مؤسسة صحية في آن واحد فازداد الإهمال في القطاع الصحي العام، وتكاثر اختلاس الأدوات والمواد الصحية. وفي عام ١٩٩٨، أتاح استقصاء للخدمات الاجتماعية الأساسية بيانات عن استخدام السكان للوحدات الصحية، فتبين أن عزوف السكان عن استخدامها مرده التكاليف والمسافة. وأفادت الدراسة أن ٤٢ في المائة من السكان فقط يستخدمون خدمات الصحة العامة (٢٩ في المائة منهم النقاط الصحية والمراكز الطبية و١٣ في المائة المستشفيات)، بينما يلجأ ٢٦ في المائة من السكان إلى خدمات القطاع الخاص، ويعمد ٢١ في المائة منهم إلى التطبيب الذاتي. وفي لواندا، كان استخدام المستشفيات العامة متدنياً للغاية (٣٤ في المائة)، وكان ٣٤ في المائة من السكان يلجأون إلى المستشفيات الخاصة. وقد انحسر استخدام خدمات الصحة العامة بعد خصخصة القطاع وإجازة الطب الخاص؛ ويمكن تعليل هذا التراجع أساساً بما يوفره القطاع الصحي الخاص من جودة وحسن استقبال وتوافر الأدوية والخدمات الصحية التكميلية مثل مختبرات التحليل والتصوير الإشعاعي وتخطيط الصدى (إيكوغرافي) وغيرها. وفي المقابل، يكمن انخفاض اللجوء إلى وحدات الصحة العامة في مشاكل نقص الأدوية وغيرها من اللوازم الصحية مثل الضمادات والقطن والمحاقن والإبر، وطوابير الانتظار، ونظام أخذ المواعيد، وفي كثير من الأحيان سوء الاستقبال. أما سكان الأرياف فيلجأون إلى الطب التقليدي، ولكن لا توجد بيانات في هذا الشأن. ويركز الاستقصاء على مشكلة شراء الأدوية في السوق غير الرسمية: فهذه المنتجات الصيدلانية تباع في الأسواق والساحات وتعرّض للشمس والرطوبة، ولا توصف وصفاً صحيحاً، وكثيراً ما تكون تواريخ صلاحيتها منتهية، وليست من علامات تجارية معروفة أو تكون مزورة. وأفادت الدراسة أن ٢٢ في المائة من الأدوية فقط تم الحصول عليها من وحدات صحية حكومية، واشتُري بعضها الآخر من صيدليات خاصة وعيادات، بينما تم الحصول على ٤٠ في المائة منها في السوق الموازية. وكان هناك لفترة طويلة نقص في الصيدليات، أما الآن فتوجد صيدليات خاصة كثيرة ولا سيما في المراكز الحضرية، إلا أن الأسعار فيها أغلى من أسعار السوق الموازية، ولهذا السبب يشتري العديد من المواطنين ذوي الدخل المنخفض المنتجات الصيدلانية في السوق الموازية.

هاء – المشاكل الرئيسية لوحدات الصحة العامة

	الوحدات العامة	الوحدات الخاصة	الوحدات التقليدية
نقص الأدوية	٤٦,١	١٧,٩	١١,١
طوابير الانتظار	١٥,٧	١٠,٣	٣,٣
الغلاء	٩,٩	٢٣,٨	١٦,٦
سوء الاستقبال	٨,٣	٢٣,٨	٦,٥
المسافة من المنزل	٥,٧	٤,٩	٩,٤
أسباب أخرى	١٤,٣	٩,٢	٧,٥
لا توجد مشكلة	٥,٣	٤١,١	٤٥,٦

أجري الاستقصاء في مقاطعات هوامبو وهويلا ولواندا وأويجي.

المصدر: برنامج الخدمات الاجتماعية الأساسية، ١٩٩٨ المعهد الوطني للإحصاء.

واو – التشخيص

١٦٧- إن الحالة الصحية لسكان أنغولا سيئة جداً، ويوجد نحو طبيب واحد لكل ١ ٠٠٠ مريض. ويعزى ذلك جزئياً إلى الحرب المديدة التي دمرت شبكة الهياكل الأساسية الصحية وأدت إلى تدهور خدمات الرعاية الصحية، كما يعزى إلى عوامل عامة مثل فقر السكان، وتدني مستوى الصرف الصحي، وقلة توافر مياه الشرب، وعدم كفاية الأغذية ذات المحتوى التغذوي المناسب. ويشير التقييم الوبائي للبلد إلى وجود أمراض سارية وطفيلية، ولا سيما البرداء (الملاريا)، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، وداء المثقبيات (مرض النعاس)، فضلاً عن انتشار سوء التغذية. وهذه الأمراض مسؤولة عن ٧٠ في المائة من الوفيات. وتبقى البرداء (الملاريا) السبب الرئيسي للوفيات في أنغولا وتمثل نحو ٣٥ في المائة من طلبات العلاج، و٢٠ في المائة من حالات الاستشفاء، و٤٠ في المائة من وفيات المواليد المخاضية (فترة ما حول الولادة)، و٢٥ في المائة من الوفيات النفاسية (وفيات الأمهات). وتعد الحصبة خامس أسباب الوفيات. ومعدلات وفيات الأطفال والمراهقين هي من أعلى المعدلات في العالم، إذ بلغت في عام ٢٠٠١، ١٥٠ و٢٥٠ وفاة لكل ١ ٠٠٠ طفل، على التوالي. وأهم أسباب الوفيات هي البرداء (الملاريا) والإسهال وأمراض الجهاز التنفسي وفقر الدم والحصبة وسوء التغذية. وتدل هذه الحالة على نقص الأغذية ذات القيمة التغذوية اللازمة ومياه الشرب، وتردي حالة الصرف الصحي، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية الوقائية والعلاجية. ومعدل الوفيات النفاسية (وفيات الأمهات) مرتفع جداً هو أيضاً ويبلغ نحو ١ ٥٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠، بحسب بيانات عام ١٩٩٥. والأسباب الرئيسية للوفيات النفاسية هي البرداء (الملاريا) والتريف والتسمم الحملي والإجهاض غير المأمون ومضاعفات الولادة. وترتبط هذه الأسباب بنقص خدمات الصحة الإنجابية الجيدة والمنخفضة التكلفة. وكما ذُكر في موضع سابق، يبلغ معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٥,٧ في المائة. ورغم تدني هذا المعدل نسبياً بالمقارنة مع بلدان المنطقة، يُخشى من انتشار فيروس ومرض الإيدز بسرعة في أرجاء الإقليم الوطني بسبب زيادة حركة الناس وعودة اللاجئين من بلدان مجاورة معدلات الإصابة فيها أعلى. وفي أنغولا أيضاً عدد مرتفع من المعوقين جسدياً. ويوجد ما بين

٤٠ ٠٠٠ و٧٠ ٠٠٠ شخص أصيبوا بتشوهات ناجمة أساساً عن انفجار ألغام برية. ويتسم البلد أيضاً بارتفاع معدل الخصوبة الذي يقدَّر بـ ٧,١ في المائة، والذي يعزى إلى ممارسة النشاط الجنسي مبكراً وقلة استخدام وسائل منع الحمل. وتفيد بيانات الاستقصاء المتعدد المؤشرات أن ٣٣ في المائة من الشابات أصبحن أمهات قبل بلوغ الثامنة عشرة. ويساهم ذلك سلباً في ضعف مؤشرات صحة الأمهات والأطفال. وفيما يتعلق بالشبكة الصحية، يوجد في أنغولا ٢٧ مستشفى وطنياً وإقليمياً[١٩]، ١٠ منها في لواندا، و٢٩١ مركزاً صحياً ومستشفى بلدياً، و٩٣٤ نقطة صحية. وتشير التقديرات إلى أن أقل من ٣٥ في المائة من السكان يمكنهم التردد على منشآت صحية عاملة ولا تبعد أكثر من ٥ كيلومترات عن مكان إقامتهم. وجزء هام من الهياكل الأساسية والتجهيزات القائمة هو في حالة من التردي الشديد بسبب نقص الصيانة والتجديد. وتشير أحدث البيانات إلى أن نحو ٤٠ مركزاً صحياً و٢٠٩ نقاط صحية غير صالحة للعمل، ويعاني عدد أكبر من مشاكل خطيرة في سير أعماله، لا سيما بسبب نقص الفنيين المؤهلين وعدم وجود نظام إمداد منتظم. ويوجد نقص هام في تجهيزات التشخيص الأولي والأدوية الأساسية وتجهيزات النقل والاتصالات، في جملة المعدات اللازمة. ولم تؤثر الحرب في شبكة الهياكل الأساسية الصحية فحسب بل كان لها تأثير هام أيضاً في التوزيع الجغرافي للعاملين في المهن الصحية وفي تدريب الكوادر الجدد. وتشير التقديرات إلى أن في أنغولا نحو ٥٠٠ ٤٥ شخص يعمل في قطاع الصحة، منهم ٠٠٠ ٢٥ من الموظفين الإداريين والمساعدين (نحو ٥٥ في المائة) و٠٠٠ ١ طبيب فقط (٢٥ في المائة منهم أجانب يعملون في مختلف المقاطعات). وهذا يعني أن معدل التغطية هو طبيب واحد لكل ٠٠٠ ١٤ نسمة. ويعمل نحو ٧٠ في المائة من الأطباء في لواندا.

١٦٨- ويجدر بالذكر أن دورات التحسين وإعادة التدريب والتدريب أثناء العمل لم تستفد منها سوى أقلية من العاملين في المهن الصحية. وليس من شك في أن الأوضاع الصحية السيئة لن تسمح للناس باغتنام الفرص التي يمكن أن يتيحها الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مجال توفير فرص العمل وإيجاد الأنشطة المنتجة. ولهذا السبب، يجب إدراج قطاع الصحة ضمن أهم الأولويات في الاستراتيجية الحالية لمكافحة الفقر، استكمالاً للبرامج التي وضعتها الحكومة وتحديداً وزارة الصحة. ويجدر بالذكر أن وزارة الصحة تعد حالياً خطة إنمائية ستحدد أولويات القطاع والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. ومن المفترض أن تستكمل هذه الخطة الجهود المبذولة في إطار استراتيجية مكافحة الفقر، في السياق العام لإعادة البناء والتأهيل في مرحلة ما بعد النزاع[٢٠].

زاي - البرنامج الصحي في إطار استراتيجية مكافحة الفقر

١٦٩- الهدف العام لبرنامج القطاع الصحي هو تحسين الوضع الصحي لعموم المواطنين الأنغوليين دونما تمييز بالاستناد إلى مبادئ العدل.

١٧٠- وإلى جانب هذا الهدف العام، يتكون برنامج القطاع الصحي من العناصر الاستراتيجية أو الأهداف المحددة التالية:

---

(١٩) اتجاهات الاعتلال والوفاة.

(٢٠) الهيئات الصحية الأكثر استخداماً.

'١' زيادة وتحسين إمكانية الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الأولية، ولا سيما في مجال صحة الأم والطفل؛

'٢' تحسين نوعية الخدمات القائمة، مع التركيز على التدريب والإشراف وتوفير الأدوية الأساسية وتعزيز تشخيص الأمراض الأكثر شيوعاً، وبخاصة البرداء (الملاريا) والسل والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتلقيح؛

'٣' ضبط انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

'٤' الارتقاء بمستوى الإدارة والتخطيط على صعيد كل من المقاطعات والبلديات.

١٧١- ويهدف البرنامج إلى تحسين توفير خدمات الصحة الأساسية للسكان الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في مناطق أصبح الوصول إليها متيسراً منذ عهد قريب، وفي مناطق إعادة التوطين، وفي المناطق التي تضررت بشدة من الحرب. واستناداً إلى هذه المبادئ نفذت المرحلة ذات الأولوية من البرنامج (٢٠٠٣-٢٠٠٥) في مقاطعات بيي وهوامبو وهويلا وكواندو وكوبانغو وكوانزا نورتي وكوانزا سول ولوندا نورتي ولوندا سول ومالانجي وموشيكو وأويجي وزائير.

١٧٢- واعتمد تنفيذ المرحلة ذات الأولوية من البرنامج بقوة على مبدأي اللامركزية والمشاركة. وستبذل جهود من أجل تدعيم اللامركزية، عن طريق وضع معايير وبروتوكولات، وضمان تدريب الفرق الصحية على مستوى المقاطعات والبلديات تدريباً مناسباً. وسيجري اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز مشاركة البلديات والقرى في عملية اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في قطاع الصحة، على نحو يتيح التعزيز التدريجي لقدرات المجتمعات المحلية ومشاركتها في تسيير شؤونها الصحية وضمان دوام خدماتها. وستنشئ الحكومة أيضاً آليات كفؤة تكفل تنسيقاً فعالاً بتلافي الازدواج في العمل وضمان اتساق التدخلات بين الهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات التعاون الدولية، والمستفيدين أنفسهم. وتعتمد هذه المرحلة على تعاون صندوق الدعم الاجتماعي الذي يملك خبرة واسعة في بناء النقاط الصحية. وستعطى الأفضلية لاستخدام المقاولين والموارد والكفاءات على الصعيد المحلي في أعمال البناء وإعادة التأهيل وستبذل أيضاً جهود خاصة لتوسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل المواقع المختارة، عن طريق تشكيل فرق للرعاية الصحية الأولية في كل مقاطعة، بدعم من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومن المقرر أن تشمل التدابير التالية كل عنصر من العناصر الاستراتيجية للبرنامج.

حاء - الحصول على الرعاية الصحية الأولية

١٧٣- سيجري تحسين الحصول على الرعاية الصحية الأولية بزيادة عدد الوحدات الصحية وتشكيل مجموعة الحد الأدنى من الخدمات لتقديمها على المستويين الأولي والثانوي بعد تطبيق اللامركزية عليهما وتعزيزهما إدارياً.

١٧٤- وفيما يتعلق بالوصول إلى الوحدات الصحية على المستوى الأولي، يشار إلى التدابير التالية:

'١' إجراء تقييم سريع لأوضاع الشبكة الصحية في المقاطعات والبلديات ووضع معايير تقنية لإعادة تأهيل البنى التحتية. وستستخدم عند الضرورة هياكل مؤقتة لتقديم الرعاية الأساسية ما دامت أعمال إعادة التأهيل و/أو البناء جارية؛

'٢' إعادة تأهيل و/أو بناء الوحدات الصحية وتوفير المعدات وغيرها من التجهيزات اللازمة على سبيل الأولوية في النقاط والمراكز الصحية والوحدات البلدية المرجعية، وفي بعض أقسام المستشفيات في المقاطعات التي لها تأثير في تقديم الخدمات الأولية، مثل خدمات ورعاية الأم والطفل (بنوك الدم والأقسام الجراحية وخدمات الطوارئ). وسيجري ضمان توفير مياه الشرب والطاقة لتلك الوحدات؛

'٣' وضع معايير لصيانة الوحدات الصحية؛

'٤' تعيين أطباء متخصصين في الجراحة والأمراض الداخلية وأمراض الأطفال، بهدف تقديم خدمات جيدة النوعية في الوحدات الصحية النائية في ١٠ مقاطعات؛

'٥' اقتناء وسائل نقل المرضى ودعم أنشطة الإشراف.

١٧٥- وعلى صعيد تقديم خدمات صحة الأم والطفل والوقاية من الأمراض السارية الأكثر شيوعاً ومعالجتها، من المقرر اتخاذ التدابير التالية:

'١' دعم تنظيم آليات الإحالة للولادات المعقدة؛

'٢' توسيع إمكانية الحصول على علاج السل، عن طريق زيادة عرض العلاج تحت رقابة مباشرة؛

'٣' القيام بأنشطة تلقيح في مراكز ثابتة وحملات تلقيح منتظمة ضد شلل الأطفال والحصبة؛

'٤' تشجيع التوعية والرقابة الغذائية والعلاج والرضاعة الطبيعة والحصول على المغذيات الدقيقة (فيتامين ألف، والملح المدعوم باليود، والتخلص من الطفيليات)؛

'٥' الوقاية من الملاريا وتشخيصها المبكر ومعالجتها، بالاعتماد على بروتوكول علاج منقح لبرنامج الملاريا، يشمل استخدام "الفانسيدار" عند الحوامل واستخدام الناموسيات المشبعة بالمبيدات؛

'٦' الوقاية من داء المثقبيات (مرض النعاس) وتشخيصه المبكر ومعالجته.

طاء – نوعية الخدمات الصحية

١٧٦- يُقترح تحسين نوعية الخدمات الصحية عن طريق أنشطة التدريب المستمر وإعادة التدريب، وعن طريق توفير الأدوية الأساسية واللوازم الأخرى بصفة منتظمة وبكميات كافية. وسيجري تحسين القدرات الفنية للعاملين في المهن الصحية عن طريق دورات التدريب وإعادة التدريب لتحويل مروجي الصحة إلى ممرضين مساعدين. وستركز برامج التدريب على أمراض الأطفال (المساعدة المتكاملة لمكافحة أمراض الأطفال)، وطوارئ الولادات، وتنظيم الأسرة.

وسيدرب جميع فنيي المهن الصحية، بمن فيهم القابلات التقليديات، على تقديم المشورة للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وستتاح زيادة الحصول على الأدوية الأساسية والوسائل الطبية عن طريق توفير ما يلي:

'١' مَلازم أدوية أساسية (بما في ذلك ملازم للصحة الإنجابية ومبيدات المثقبيات) في النقاط والمراكز الصحية والمستشفيات البلدية؛

'٢' مَلازم أدوية للسل، استناداً إلى البروتوكول الوطني للعلاج تحت الرقابة المباشرة؛

'٣' متفاعلات للتشخيص المبكر والصحيح للأمراض المنقولة جنسياً، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وداء المثقبيات البشري.

١٧٧- ولا يزال أشد الناس فقراً يجهلون كل شيء عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يقدر معدل الإصابة به بـ ٥,٧ في المائة. فهناك نحو ٨٧ في المائة من النساء المتراوحة أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة والمنتميات إلى أشد فئات السكان فقراً لا يعرفن أي طريقة من طرق الوقاية من انتقال فيروس ومرض الإيدز، بينما لا تعرف ٧١ في المائة منهن أي طريقة للوقاية من انتقال فيروس ومرض الإيدز من الأم إلى الطفل (النسبتان المناظرتان لمجموع السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة هما ٦٢ و٥٢ في المائة على التوالي). ويجدر بالذكر أن حالة سوء التغذية تضعف مناعة الناس من الفيروس (كما يدل على ذلك ارتفاع احتمالات العدوى بالأمراض المنقولة جنسياً) وتجعل حاملي الفيروس أكثر عرضةً للإصابة بالإيدز.

ثامناً - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٧٨- يعوق معرفة مدى انتشار هذا الفيروس في أنغولا عدم وجود استقصاء وطني لمعدلات الإصابة به. وتستند تقييمات الإصابة إلى استقصاءات محصورة في مجموعات سكانية محددة ولا يمكن أن تعكس صورة حقيقة عن مدى انتشار المرض؛ إلا أن متابعة حالة الحوامل في لواندا، اللواتي يقمن باستشارات سابقة للولادة في وحدات صحية عامة وتتراوح أعمارهن ما بين ١٨ و٤٠ سنة، تشير إلى زيادة كبيرة في معدلات الإصابة بالمرض في العقد الأخير، من ١,١٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠١، بحسب مصادر اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٢. ويقترب معدل النمو هذا من معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الذي بلغ ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ ويستدل من هذه البيانات أن عدد الأشخاص المصابين لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وعلى الرغم من زيادة انتشار المرض لا يزال عدد الإصابات المسجلة متدنياً (٩٢٥ حالة مسجلة في عام ٢٠٠٠ و٩٣٩ حالة مسجلة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠١)؛ وعدم وجود تشخيص يؤدي إلى تحول معظم حالات الإصابة بالفيروس إلى إصابة بالمرض. ويشير استقصاءان آخران لمعدلات الإصابة بالفيروس في مقاطعتين أخريين (هويلا وبنغويلا) إلى قيم أدنى (٤,٤ في المائة و٢,٦ في المائة)؛ غير أن معدلات الإصابة في المقاطعات الحدودية قد تكون أعلى من ذلك بسبب حرية تنقل السكان، ومنهم اللاجئون من البلدان المجاورة وإليها، وهي بلدان سجلت فيها معدلات إصابة مرتفعة جداً بالفيروس. وكشف استقصاء في مقاطعة كابيندا في عام ١٩٩٨عن أن معدلات الإصابة بلغت ٨ في المائة. وقد تكون معدلات الإصابة أعلى من ذلك في المناطق الحدودية في شرق أنغولا وجنوبها، بسبب تنقل السكان على الحدود مع زامبيا وناميبيا، وهما بلدان بلغ معدل الإصابة فيهما في عام ٢٠٠٠، ٢٠ في المائة و١٩,٥ في المائة على

التوالي، حسب بيانات منظمة الصحة العالمية/برنامج مكافحة الإيدز التابع للأمم المتحدة. ومن عوامل العدوى الأخرى المجموعات المعرضة للخطر مثل العاملات في خدمات الجنس ومرض السل. ويشير استقصاء أجرته منظمة خدمات السكان الدولية في لواندا في عام ٢٠٠١ إلى معدل إصابة مرتفع جداً بلغ ٣٢,٨ في المائة، وسجل استقصاء آخر معدل إصابة بلغ ١٠,٤ في المائة لدى مرضى السل في أحد مستشفيات لواندا. وطريقة الانتقال الرئيسية هي العلاقات الجنسية الغيرية غير المحمية بسبب ممانعة استخدام الواقيات الذكرية. وتشير بيانات وزارة الصحة المتعلقة بحالات الإيدز المسجلة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١ (حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) إلى أن ١٠ في المائة من الحالات كان سببها انتقال المرض من الأم إلى الطفل، و٢١ في المائة من الحالات كان سببها استخدام أدوات غير معقمة، و٨ في المائة من الحالات كان سببها نقل دم ملوث. ويستخدم المطببون الشعبيون والقابلات التقليديات أدوات غير معقمة، كما يمكن أن تكون بعض طقوس سن البلوغ والختان سبباً في الإصابة، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض ممارسي الخدمات الصحية الخاصة في المناطق الحضرية وغيرها من الوحدات الصحية، عند القيام بالتلقيح، بسبب قلة وعيهم ومسؤوليتهم. وقد يكون نقص المواد واللوازم الصحية أيضاً سبباً لانتشار الفيروس، بسبب ممانعة السكان للقبول بوجود الفيروس وقلة وعيهم. ومصدر هذه المعلومات هو التقييم القطري المشترك الذي أجرته منظومة الأمم المتحدة في أنغولا ٢٠٠٢.

ألف – التشخيص

١٧٩- قدر معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أنغولا في عام ٢٠٠١ بـ ٥,٧ في المائة، وهذا يعني أنه يوجد حالياً أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص يحملون الفيروس المسبب لمرض الإيدز. وبلغ العدد السنوي للحالات الجديدة لمرض الإيدز في صفوف الأشخاص الحاملين للفيروس ٢١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠١. وتشير الحسابات الأخيرة إلى أن معدل الإصابة يمكن أن يبلغ ما بين ٨,٤ في المائة ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ وما بين ١٢,٥ و١٨,٨ في عام ٢٠١٠. وهذا يعني أن عدد الأشخاص الحاملين لفيروس الإيدز أو لمرض الإيدز سيرتفع إلى ما بين ٦٢٨ ٠٠٠ و٧٤٩ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥ وما بين ١ ٠٨٠ ٠٠٠ و١ ٦٥٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٠. ومن المفترض أن يزيد عدد حالات الإيدز الجديدة إلى ما بين ٤٥ ٠٠٠ و٤٩ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٥ وما بين ٨٩ ٠٠٠ و١١٨ ٠٠٠ حالة جديدة في عام ٢٠١٠. أما العدد التراكمي للوفيات بسبب الإيدز فتشير التقديرات إلى أنه ما يبلغ ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ و٢٠٤ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٥ وما بين ٥١٦ ٠٠٠ و٥٨٢ ٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠. وتدل هذه الأرقام أيضاً على أن متوسط العمر الذي قدر بـ ٤٦ سنة في عام ٢٠٠١ سيتراجع تدريجياً طوال العقد وقد يبلغ ما بين ٣٩,٥ و٤٢,٥ سنة في عام ٢٠١٠. ويتعلق أحد البيانات الهامة الأخرى بعدد الوفيات بين الأطفال بسبب الإيدز التي قدرت بـ ٦ ٠٠٠ وفاة في عام ٢٠٠١ ومن المتوقع أن تبلغ ما بين ١٢ ٠٠٠ و١٤ ٠٠٠ وفاة في عام ٢٠٠٥ وما بين ٢٢ ٠٠٠ و٣١ ٠٠٠ وفاة في عام ٢٠١٠. أما عدد أيتام الإيدز الذي قدر بـ ٨٤ ٠٠٠ طفل يتيم في عام ٢٠٠١ فقد يبلغ ما بين ٤٢٧ ٠٠٠ و٤٩٢ ٠٠٠ طفل يتيم في عام ٢٠١٠. وعلى الصعيد الدولي، تفيد البيانات المتاحة أن عدد الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز أو مرض الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء بلغ في عام ٢٠٠٢ أكثر من ٢٨ مليون نسمة، وهو رقم يقابله معدل إصابة بين السكان البالغين المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة يناهز ٩ في المائة. ومن البلدان التي سجلت فيها أعلى معدلات الإصابة في أفريقيا جنوب الصحراء ناميبيا وزامبيا وجنوب أفريقيا التي تزيد معدلات الإصابة فيها جميعاً عن ٢٠ في المائة، علما أنها بلدان لها حدود مع أنغولا أو قريبة منها. وبالنظر إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان أنغولا والتنقل الداخلي المتزايد للسكان مع عودة السلام، من المتوقع أن يشهد البلد نمواً قوياً في انتشار الوباء في السنوات المقبلة. وفي هذا السياق يعد فيروس ومرض الإيدز من أهم العوامل

الحاسمة التي تعوق التنمية الوطنية. وقد تشكل زيادة حركة السكان بعد فتح الطرق البرية وعودة اللاجئين وفتح الحدود مع البلدان المجاورة (وهي بلدان توجد فيها أعلى مؤشرات الانتشار في منطقة أفريقيا الجنوبية) تهديداً قوياً لاحتواء الفيروس. وبالإضافة إلى هذا العامل، يعزى تأثر سكان أنغولا بوباء فيروس ومرض الإيدز إلى خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية أخرى من بينها فتوة السكان وضعف مؤشرات التنمية البشرية التي تعكس ضعف المستوى الغذائي وتدني مستوى التعليم وبخاصة قلة المعرفة بمرض الإيدز وسبل العدوى به، وتردي النظافة، فضلاً عن صعوبة الحصول على الخدمات الصحية، والعوامل الاجتماعية والمجتمعية المرتبطة بالعادات والتقاليد والمعتقدات.

باء – برنامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز في إطار استراتيجية مكافحة الفقر

١٨٠- واجهت قدرة الاستجابة الوطنية لمكافحة فيروس ومرض الإيدز القيود على الخدمات في جميع المجالات التي يرتفع فيها الطلب على المشورة والكشف الطوعي والوقاية والانتقال الرأسي والمعالجة بتناول مضادات فيروسات النسخ العكسي. ولا تشكل الجهود المبذولة في الوقت الحاضر حلاً لقلب اتجاه الوباء بسبب نقص تحديد وبرمجة الاحتياجات إلى الاستثمار في رأس المال البشري والمادي من أجل تطبيق الاستراتيجيات على جميع المستويات وبتغطية وطنية.

١٨١- ويجب وضع سياسات مكافحة فيروس ومرض الإيدز بالاقتران مع وضع استراتيجية الحكومة لمكافحة الفقر، التي ترمي إلى تخفيض معدلات الفقر تخفيضاً سريعاً ودائماً وتعزيز التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، يشكل الحق في البقاء والحق في العيش حياة طويلة وصحية سببين رئيسين لمكافحة الفقر، الأمر الذي يجعل استراتيجية مكافحة الفقر صنواً لاستراتيجية مكافحة فيروس ومرض الإيدز. والواقع أن التجارب الإقليمية تدل على وجود علاقة مباشرة بين الفقر وفيروس ومرض الإيدز، وأنهما عاملان يؤثر أحدهما في الآخر بصورة سلبية فيزيد أحدهما الفقر ويستتبع ثانيهما زيادة انتقال الفيروس. وفي الواقع العملي، تقل لدى الفقراء فرص التعلم والحصول على المعلومات وتقل قدرتهم على إتاحة المعلومات عن طريقة الوقاية من انتقال الفيروس. والشخص الذي يعيش على عتبة الفقر من المرجح أن يسلك سلوكاً يعرضه للخطر ويزيد من احتمالات انتقال المرض. كما أن الشخص المصاب بفيروس الإيدز أو بمرض الإيدز يتحمل عبئاً متزايداً من النفقات المباشرة (العلاج الصحي) وغير المباشرة (بسبب قدرته المحدودة على العمل وتحصيل الدخل). ويؤدي هذا الوضع إلى فقر الشخص وأسرته، ويتفاقم الوضع إذا كان الشخص المصاب هو المعيل. واستجابة للحاجة الملحة إلى كبح تقدم الوباء وتنمية القدرات على معالجة المشكلة، بدأت حكومة أنغولا وضع خطة استراتيجية وطنية بشأن الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس مرض الإيدز. وترمي هذه الخطة التي تغطي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ أساساً إلى تهيئة الشروط اللازمة لمواجهة التحديات الكبيرة التي يطرحها وباء فيروس ومرض الإيدز. وتحقيقاً لهذا الغرض، تحدد الخطة الإطار العام والخطوط الاستراتيجية العامة التي ينبغي أن تسترشد بها الحكومة والمجتمع بوجه عام في مكافحة الوباء. والأهداف المركزية لبرنامج الحكومة لمكافحة فيروس ومرض الإيدز، التي تجسدها الخطة الاستراتيجية الوطنية، هي كما يلي:

'١' تعزيز قدرة الاستجابة الوطنية لمكافحة وباء فيروس ومرض الإيدز؛

'٢' احتواء انتقال الفيروس عن طريق تعزيز الوقاية؛

'٣' تخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس ومرض الإيدز على الفرد والأسرة والمجتمع.

١٨٢- ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت الحكومة بعض المبادئ التوجيهية. ومن الضروري إدماج استراتيجيات مكافحة فيروس ومرض الإيدز في الاستراتيجيات القطاعية الأخرى للبرنامج الحكومي، نظراً إلى العلاقة المباشرة الموجودة بين السكان الفقراء وتأثرهم بانتقال الوباء. وتشكل مسألة العلاقات بين الجنسين ومسألة نقص سلطة المرأة، الملازمتان لحالات الفقر، محوراً حاسماً في انتشار الوباء، ويجب تناولهما بصورة شاملة في استراتيجية ومكافحة فيروس ومرض الإيدز. ومن ناحية أخرى، إذا أريد تقديم رد حقيقي على الوباء فلا بد من معالجته معالجة متعددة القطاعات تشمل جميع الشركاء وأوجه التآزر. وسيتعين على مختلف الجهات الفاعلة، ولا سيما الوزارات القطاعية، بصفتها أعضاء في المجلس الوطني لمكافحة الإيدز، أن تساهم في الوقاية من فيروس ومرض الإيدز وفي تقليص أثره على السكان. وسيتعين على هذه الجهات أن تدرج في استراتيجياتها وخططها تدابير ترمي إلى الوقاية من فيروس ومرض الإيدز والحد من آثاره. وسيتعين أيضاً على الشركاء في التعاون والمجتمع المدني العمل والتعاون مع الحكومة في تنفيذ مختلف جوانب الخطة الاستراتيجية الوطنية. وستوجه استراتيجية مكافحة فيروس ومرض الإيدز على سبيل الأولوية إلى الفئات التي حددت بوصفها أشد الفئات تأثراً بالمرض وبوقعه الاجتماعي. وأهم الفئات المستهدفة هي الشباب، ولا سيما الفتيات، والكبار الكثيرو التنقل، ومن بينهم سائقو الشاحنات وأفراد الجيش، والأشخاص المصابون بفيروس أو مرض الإيدز وأفراد أسرهم، وكذلك أيتام الإيدز. وعلى الصعيد الجغرافي، من الضروري التركيز على المناطق الريفية التي أهملتها البرامج والمشاريع المتعلقة بفيروس ومرض الإيدز، لأسباب أهمها صعوبة الوصول إليها نتيجة الحرب. وتستوجب مستويات الجهل المرتفعة ونقص المعلومات عن الوباء بين سكان الأرياف اهتماماً خاصاً. وبحسب نتائج الاستقصاء الثاني المتعدد المؤشرات، فإن ٤٦ في المائة من سكان الأرياف البالغة أعمارهم ١٥ سنة فأكثر لم يسمعوا قط بفيروس ومرض الإيدز و٨٠ في المائة منهم لا يعرفون أية طريقة للوقاية من انتقال الفيروس. واستناداً إلى هذه الخطوط الاستراتيجية، حددت الحكومة مجموعة تدابير ستضطلع بها بالاشتراك مع المجتمع. وتسعى هذه التدابير إلى المساهمة في الأهداف الثلاثة للخطة الاستراتيجية الوطنية.

جيم - تعزيز قدرة الرد الوطني على فيروس ومرض الإيدز

'١' تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن التنسيق الوطني للتدابير المتخذة في مجال فيروس ومرض الإيدز؛

'٢' جعل اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز قادرة على أداء عملها لضمان مشاركة القطاعات المتعددة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية والتنسيق الجيد في تحديد السياسات القطاعية وتنفيذها؛

'٣' تعبئة الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة من أجل زيادة مشاركتها في مكافحة فيروس ومرض الإيدز، عن طريق تعزيز القدرات التقنية لمختلف الجهات الفاعلة في مجال تخطيط البرامج المتعلقة بفيروس ومرض الإيدز وتنسيقها ومتابعتها.

دال - منع انتقال الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس ومرض الإيدز بين السكان عامة وبين الفئات الأكثر تعرضاً للعدوى

'١' تعزيز أنشطة الإعلام والتوعية والاتصال من أجل تغيير السلوك الجنسي وبخاصة سلوك الفئات المعرضة للخطر؛

'٢' إنشاء خدمات المشورة والكشف الطوعي وتوسيع نطاقها في المقاطعات؛

'٣' تحسين علاج الأمراض المنقولة جنسياً باعتماد نهج متلازمي وتوسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛

'٤' تهيئة الظروف اللازمة لضمان المعالجة الآمنة للدم، عن طريق التحقق من احترام معايير السلامة وتدريب الفنيين وتوفير معدات المستشفيات؛

'٥' إنشاء آليات لمتابعة وتقييم الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس ومرض الإيدز في البلد، عن طريق توسيع نطاق مراكز الرقابة وإجراء دراسات وبائية ودراسات لتحديد أنواع الفيروس المنتشرة في البلد.

هاء – التخفيف من أثر الوباء على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية

'١' تعزيز قدرة المؤسسات المتعددة القطاعات على توفير رعاية شاملة للأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس ومرض الإيدز؛

'٢' وضع سياسة وطنية لمضادات فيروسات النسخ العكسي وتطبيقها؛

'٣' استخدام تكنولوجيا منخفضة التكلفة لتشخيص ومتابعة الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز أو مرض الإيدز؛

'٤' تعزيز أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان للمصابين والمتأثرين بفيروس ومرض الإيدز؛

'٥' تقديم دعم أكبر للمنظمات غير الحكومية وللمنظمات المجتمعية العاملة في مجال تقديم الرعاية والمشورة والدعم الاجتماعي والمعنوي للأشخاص المصابين بفيروس الإيدز أو مرض الإيدز؛

'٦' إنشاء قدرات لتقديم الرعاية الملطفة، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية، للأشخاص المصابين بفيروس الإيدز أو بمرض الإيدز؛

'٧' تعزيز خدمات الرعاية الملطفة، وتقديم الدعم الاجتماعي والمعنوي الخاص للأطفال والشباب المصابين والمتأثرين بفيروس ومرض الإيدز؛

'٨' تعزيز المساعدة المادية والاقتصادية لأسر الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز ومرض الإيدز.

واو – الأهداف المنشودة

١٨٣- تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية حتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧:

'١' حصول جميع السكان النشيطين جنسياً على المعلومات والتوعية والخدمات، بما في ذلك الواقيات الذكرية والمشورة والكشف الطوعي؛

'٢' تخفيض نسبة الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً في صفوف الفئات المعرضة للخطر بنسبة ٢٥ في المائة؛

'٣' تخفيض مخاطر تلوث الدم بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ١ إلى ٣ في المائة؛

'٤' إجراء بحوث على الانتشار المصلي والتحديد الفرعي لأنواع فيروس نقص المناعة البشرية المنتشرة في البلد؛

'٥' زيادة إمكانية حصول الأشخاص المصابين أو المتأثرين بفيروس ومرض الإيدز على خدمات المشورة والكشف الطوعي، والدعم النفسي الاجتماعي، والعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي وغيرها من الخدمات اللازمة، بما في ذلك الصحة والتوعية والتغذية.

١٨٤- وتتفق أهداف وغايات هذه الاستراتيجية مع الأهداف الإنمائية للألفية، التي تسعى إلى كبح انتشار فيروس ومرض الإيدز وقلب الاتجاهات الحالية بحلول عام ٢٠١٥

زاي – الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس ومرض الإيدز

١٨٥- تم تناول البرنامج الخاص بهذا المجال في الفرع المتعلق بفيروس ومرض الإيدز.

١٨٦- وعلى صعيد مجالات الاختصاص المباشر لوزارة الصحة، يجدر بالذكر التدابير المحددة التالية:

'١' تدريب الفنيين العاملين في مجال الصحة على العلاج المتلازمي؛

'٢' تعزيز سلامة أنشطة نقل الدم في جميع مستشفيات المقاطعات وفي الوحدات الصحية التي تخدم خدمات نقل الدم؛

'٣' تحسين معارف العاملين في المهن الصحية في مجال السلامة البيولوجية، من أجل تلافي الأمراض التصنيفية؛

'٤' دعم تشخيص وكشف الأمراض المنقولة جنسياً، ولا سيما السفلس، عن طريق إجراء اختبارات سريعة؛

'٥' دعم استخدام مضادات فيروسات النسخ العكسي وتقديم هذه المضادات في أقسام ولادة محددة مسبقاً، من أجل منع الانتقال الرأسي للمرض من الأم إلى الطفل.

هاء – التدريب المؤسسي

١٨٧- يسعى هذا العنصر إلى تعزيز القدرات الإدارية للقطاع وإلى تطبيق اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات على مستوى هياكل المقاطعات والبلديات، بالنظر إلى زيادة طلب السكان على الخدمات. وسيتعين على البرنامج تقديم الدعم الفني اللازم للتعويض عن مواطن الضعف في هياكل الصحة المحلية هذه. وسيتم تعزيز فرق الصحة على الصعيد المحلي باتخاذ مبادرات تدريب في مجالي الإدارة والتخطيط الاستراتيجي.

١٨٨- ويهدف هذا العنصر أيضاً إلى تنقيح وتكييف السياسة الوطنية الحالية في مجال الصحة ووضع خطة التنمية الصحية لأجل زمني قدره خمس سنوات، وهي خطة تقوم على البرنامج المعروض في هذا التقرير في إطار استراتيجية مكافحة الفقر.

طاء - النتائج المنشودة

١٨٩- حددت حكومة أنغولا الأهداف التالية لضمان الحصول على خدمات جيدة في مجال الرعاية الصحية الأولية:

'١' تخفيض معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات (بنسبة ٧٥ بالمائة حتى عام ٢٠١٥)؛

'٢' تخفيض الوفيات النفاسية (وفيات الأمهات) (بنسبة تزيد عن ٧٥ في المائة حتى عام ٢٠١٥)؛

'٣' كبح انتشار فيروس ومرض الإيدز والملاريا والسل وداء المثقبيات والجذام وقلب اتجاهاتها.

١٩٠- وحسب برنامج الحكومة لعام ٢٠٠٦، تظهر الصورة الوبائية للبلد أن الملاريا لا تزال السبب الأول للمرض والوفيات، إذ تمثل نحو ٩٦,٨ في المائة من الوفيات، و٧٨ في المائة من طلب الرعاية الصحية، و٤٥ في المائة من حالات الاستشفاء، ونحو ٣٥ في المائة من الوفيات النفاسية (وفيات الأمهات). ويدل على هذا الواقع تغير الصورة الوبائية في مرحلة ما بعد النزاع، مع زيادة حركة الأشخاص والسلع، ولهذا السبب لوحظ الانتشار السريع لوباء الكوليرا الذي تسبب بوفاة ٧١٥ ٢ شخصاً.

١٩١- وبفضل حملات التلقيح بات شلل الأطفال تحت السيطرة واقتربت آفاق القضاء عليه. ولكن خلافاً لكل التوقعات لوحظ أن السلالة البرية لفيروس شلل الأطفال ظهر من جديد في مقاطعات موشيكو ولواندا وبنغويلا ولوندا سول. وزادت الاستثمارات في قطاع الصحة بأكثر من ٩٥ في المائة، آتية بصفة رئيسية من الصين ومن مصادر أخرى في أوروبا. وفي عام ٢٠٠٦، بدأت الحكومة مشتريات جماعية لتجهيزات المستشفيات لعلاج أمراض كانت تعالج سابقاً في الخارج، عن طريق آلية المجلس الوطني للصحة، ولا سيما جراحة القلب وغيرها. ويجري في إطار إصلاح القطاع الصحي بناء ١٣ مستشفى بلدياً سعتها ٩٠ سريراً، و٩ مراكز صحية سعتها ٣٠ سريراً، بينما يجري إعادة تأهيل أربعة مستشفيات إقليمية ومصحين ومستشفيين للأمراض النفسية. وبلغ عدد العاملين الجدد في مجال الصحة ٠٧١ ٤٤ عاملاً. ويعزى انتشار وباء الكوليرا إلى عدم كفاءة التدابير المتخذة لمكافحته؛ فقد ظهر وباء الكوليرا في مقاطعات لم تبلغ عن المرض؛ وكان الوضع الهش للصرف الصحي الأساسي وصعوبة الحصول على مياه الشرب ونقص التوعية والوقاية من أسباب فشل مكافحة هذا الوباء.

١٩٢- ومن الضروري أن يركز الأخصائيون النفسانيون عملهم على الأنغوليين الذين عاشوا أو ما زالوا يعيشون في المقاطعات التي كانت الحرب فيها على أشدها. ويوجد نقص في مستشفيات الأمراض النفسية وفي الأخصائيين النفسانيين لمعالجة المرضى العقليين والنفسانيين. وتعتزم الحكومة بناء مستشفيين آخرين للأمراض النفسية في إطار برنامج تحديث القطاع الصحي.

١٩٣- ويحدد القانون رقم ٢١ - باء/٩٢، أو قانون أسس النظام الصحي الوطني، المبادئ العامة للسياسة الصحية، ولا سيما تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، وهي مبادئ تتسم بالأولوية في تخطيط أنشطة الدولة، وضمان العدل في توزيع الموارد واستخدام الخدمات، وتعزيز المساواة بين المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية، أياً كان وضعهم الاقتصادي. وينص ذلك القانون أيضاً على تدابير خاصة للأطفال والأمهات والمسنين والمعوقين، ويعطي الأولوية لمشوهي الحرب والعاملين في مهن تبرر ذلك. كما يتوخى القانون الإدارة الرشيدة للموارد المتاحة، ودعم أداء خدمات الصحة، وتشجيع المشاركة المنظمة للأفراد والمجتمع في وضع وتخطيط السياسات الصحية، وتشجيع التوعية لشؤون الصحة من أجل تلافي أوجه السلوك الضارة بالصحة العامة والفردية، وحفز تدريب الكوادر في مجال الصحة والبحوث الخاصة، بما في ذلك في مجال الطب التقليدي. وتتولى اللجنة الوطنية للصحة مهام التنظيم والتوجيه والتخطيط والتقييم والتفتيش، وتمثل الأطراف المعنية بعمل الكيانات المقدمة لخدمات الرعاية. واللجنة هيئة تابعة للحكومة، وهي مؤلفة من ممثلي مستخدمي الخدمات الصحية والعاملين في مجال الصحة والإدارات الحكومية العاملة في مجالات متصلة بالصحة وكيانات أخرى.

١٩٤- واعتمدت أنغولا منهجية منظمة الصحة العالمية في مجال الرعاية الصحية الأولية. واستناداً إلى هذه المنهجية، وُضعت خطة استراتيجية للإسراع في تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال في أنغولا (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، مع مراعاة أهداف الألفية. وينفَّذ في لواندا، عاصمة البلد، برنامج تجريبي لتحسين تقديم المساعدة الصحية للسكان. ولهذا البرنامج جانبان، هما:

(أ) إعادة تأهيل وتجهيز وحدات الصحة العامة؛

(ب) تعزيز الرعاية الصحية الأولية، بعناصرها الأربعة:

'١' تقديم المساعدة الصحية في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص؛

'٢' فرق متنقلة؛

'٣' المشاركة المجتمعية (وكلاء الصحة المجتمعيون)؛

'٤' تعزيز الموارد البشرية المؤهلة (٦٠ طبيباً كوبياً).

١٩٥- وتعكس المؤشرات المتعلقة بتقديم الرعاية الصحية الأولية وضعاً مثيراً للقلق. فالنسبة المئوية للأطفال المتراوحة أعمارهم بين ١٢ و٢٣ شهراً والملقحين ضد الأمراض الرئيسية (لقاح السل، واللقاح الثلاثي ضد الدفتيريا والسعال الديكي والكزاز، ولقاح شلل الأطفال، ولقاح الحصبة) لا تزيد عن ٢٧ في المائة، وتتراوح بين ٢٠ و٣٥ في المائة بين الشريحة الاجتماعية الاقتصادية الأشد فقراً والشريحة الأقل فقراً (الجدول ٧). ويلاحظ تباين هذا المؤشر أيضاً بين المناطق الريفية (١٨ في المائة) والمناطق الحضرية (٣١ في المائة). وفيما يتعلق بصحة الأمهات، تشير التقديرات إلى أن ٤٥ في المائة فقط من الولادات تمت بمساعدة عاملين مؤهلين. ويتدنى هذا المستوى إلى النصف بين الفئات المنتمية إلى الشريحة الاجتماعية الاقتصادية الأولى أي بين أشد الناس فقراً. ويلاحظ هنا أيضاً تباين كبير بين المناطق الريفية (٢٥ في المائة)

والمناطق الحضرية (٥٣ في المائة)[٢١]. وتعكس هذه المؤشرات الوضع الصحي الهش للسكان. ومن نتائج ذلك أن معدلات وفيات الرضع والصغار هي من بين أعلى المعدلات في العالم، وأن هناك تبايناً شاسعاً بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية. ويكشف الفارق بين المؤشرين من حيث مستوى الدخل عن شدة تأثر رأس المال البشري بين الأسر البالغة الفقر، التي تزيد وفيات أطفالها الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات عن الشريحة المناظرة الأغنى بفارق ٨٣ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. ويدل ارتفاع الفوارق في هذا المؤشر على قلة حصول الأسر الأشد فقراً على الخدمات الصحية الأساسية[٢٢].

١٩٦- ولا بد من القيام بحملات توعية لتحسين مؤشرات الصحة، ولا سيما الرعاية الصحية الأولية، عما كانت عليه في السنوات الخمس أو العشر الماضية.

١٩٧- وفي أنغولا، يقدَّر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بـ ٢٥٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي، أي أن طفلاً من كل أربعة أطفال يُتوفى قبل بلوغ سن الخامسة. وهذا المعدل هو ثالث أعلى معدل في العالم ويكاد يبلغ ضعف معدل أفريقيا جنوب الصحراء. وتعني هذه المأساة البشرية وفاة نحو ٠٠٠ ١٨١ طفل كل سنة. ومعدل وفيات الأطفال دون السنة الواحدة ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، الذي يشمل المعدل الأول، هما المؤشران الرئيسيان المستخدمان في قياس مستوى صحة الأطفال ورفاههم.

١٩٨- وتتأثر هذه المؤشرات بتغير الوضع الصحي، ولكنها أيضاً الحصيلة النهائية لمجموعة عوامل مثل الحصول على الخدمات الصحية والمياه وعلى وسائل صحية لتخزين النفايات، والنظافة الشخصية ونظافة الأغذية، والأمن الغذائي، وظروف السكن، ودخل الأسرة، والمعارف العملية بالرعاية الصحية ضمن المجتمع المحلي والأسرة. وتعبر هذه المؤشرات تعبيراً صادقاً عن الحالة الصحية للأطفال ومستوى تنمية المجتمع. ولتحليل الوفيات في الإطار الجغرافي، جمع الاستقصاء المتعدد المؤشرات المقاطعات في مناطق. وتبين أن معدلات الوفيات في مختلف المناطق مرتفعة جداً، ولا سيما في المنطقة الغربية (بنغويلا وكوانزا سول) التي سجلت احتمالات وفاة تزيد على المتوسط الوطني بنسبة ٢٦ في المائة. ويتباين العدد المطلق للوفيات المقدرة تبايناً كبيراً بين المناطق؛ ففي العاصمة والمنطقة الغربية يتركز أكثر من نصف الوفيات السنوية المقدرة للبلد بأكمله. وفيما يخص وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حدث ثلث الوفيات عند الولادة (٣٥ في المائة)، و٢٦ في المائة في فترة ما بعد الولادة (من شهر إلى ١١ شهراً)، وشمل ٣٨ في المائة من الوفيات أطفالاً تتراوح أعمارهم من سنة إلى ٤ سنوات. وتدل هذه البيانات على أن الأسباب البيئية، مثل نقص النظافة البيئية والقدرة على التخلص من النفايات، والضغط على هياكل الصرف الصحي بسبب نزوح السكان، هي أسباب أهم من الأسباب البيولوجية في وفيات الأطفال الأنغوليين. وفيما يتعلق بالأمراض المستهدفة ببرنامج التلقيح الموسع، نجحت وزارة الصحة، على الرغم من كل الصعوبات، في بلوغ معدلات تغطية أعلى من ٩٠ في المائة في أيام التلقيح الوطنية ضد شلل الأطفال. أما التغطية بالحملات المنتظمة لبرنامج التلقيح الموسع للتلقيح بمختلف المستضادات فلا تزال متدنية، وبخاصة اللقاحات ذات الجرعات المتعددة، الأمر الذي يدل على ضعف كثافة المنشآت الصحية في كافة أرجاء الإقليم الوطني، ولا سيما المناطق الريفية. ويدل الاستقصاء المتعدد المؤشرات على أن الرضاعة الطبيعية واسعة الانتشار، إذ إن ٨٩ في المائة من الأطفال يتغذون بلبن الأم حتى سن ٢٤ شهراً؛ بيد أن معدل الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر

---

(٢١)

(٢٢) المرفق ٢٣: المؤشرات الصحية حسب المنطقة.

الستة الأولى لا يزيد عن ١٤ في المائة. والأطفال دون سن الستة الأشهر الذين لم يتح لهم الاعتماد على لبن الأم حصراً تزيد مخاطر وفاتهم بالإسهال أو بالالتهاب الرئوي إلى ضعف الأطفال الذين أتيح لهم ذلك.

١٩٩- أما معدل الوفيات النفاسية (وفيات الأمهات) في أنغولا فهو من أعلى المعدلات في العالم، إذ يقدر بنحو ٥٠٠ ١ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي. وبالأرقام المطلقة يساوي هذا المعدل نحو ٠٠٠ ١١ وفاة نفاسية و٠٠٠ ٣٣ طفل يتيم كل سنة. وتترتب على هذه المأساة عواقب وخيمة على المجتمع، ولا سيما لبقاء الأطفال على قيد الحياة وحصولهم على الرعاية اللازمة. ويشير الاستقصاء المتعدد المؤشرات لعام ٢٠٠١ إلى أن ٦١ في المائة من الحوامل، على الصعيد الوطني، يقمن باستشارة واحدة قبل الولادة (تشجع وزارة الصحة على القيام بأربع استشارات) وتتم ٣٨ في المائة من الولادات فقط بتدخل عاملين مؤهلين. وبلغت تغطية مساعدة الطبيب في فترة ما قبل الولادة ١٢ في المائة، ولم تتجاوز التغطية ٦ في المائة فيما يخص المساعدة أثناء الولادة. ويبلغ متوسط الخصوبة سبعة أطفال لكل امرأة مخصب. وثلث النساء الأنغوليات أصبحن أمهات قبل سن الثامنة عشرة. ويستتبع ذلك تعرضاً أكبر لمخاطر الوفاة وهو السبب في ارتفاع معدل وفيات الأمهات.

ياء - الحصول على خدمات تنظيم الأسرة

٢٠٠- لا يستعمل وسائل منع الحمل سوى ٦ في المائة من النساء المتزوجات زواجاً قانونياً أو عرفياً والمتراوحة أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة، وهذه النسبة أقل أربع مرات من النسبة المتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تقدَّر بـ ٢٦ في المائة. والقدرة على المساعدة في حالات مضاعفات التوليد ضيقة جداً على المستوى الوطني. ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هو أربعون سنة، أي واحد من أدنى المتوسطات في العالم.

٢٠١- والمجموعات التي تعد ضعيفة هي المجموعات التالية: النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. والأهداف المقترحة للتخفيض السريع لمعدل الوفيات حسب التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأم والطفل في أنغولا، ٢٠٠٥/٢٠٠٩، هي كما يلي:

(أ) بناء وحدات صحية في كافة أرجاء البلد على المستويين الحضري والريفي؛

(ب) تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٥٠ في المائة (من ٢٥٠ إلى ١٥٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي)؛

(ج) تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٣٠ في المائة (من ٨٢٠ إلى ٦٨٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠ مولود حي)؛

(د) تخفيض معدل سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٣٠ في المائة (من ٣١ في المائة إلى ٢٢ في المائة)؛

(هـ) زيادة وتحسين حصول السكان على الرعاية الصحية الأولية؛

(و) تخفيض معدل الولادات وتطوير برنامج تنظيم الأسرة في البلد، من أجل بلوغ مستوى فردي وأسري ومجتمعي في الأجل المتوسط يسمح بتحسين مستوى المعيشة.

٢٠٢- ومن المزمع تكليف عاملين مدربين على معالجة حالات الملاريا والإسهال في المناطق المحرومة من الخدمات الصحية؛ وسيشجع على استخدام مجموعة من الممارسات الأسرية الضرورية لتخفيض احتمالات الإصابة بالأمراض.

٢٠٣- وستُبذل جهود لضمان توفير الرعاية المناسبة داخل الأسرة للأطفال المرضى أو للحوامل أو المرضعات، والتعرف على المضاعفات والبحث عن الخدمات الصحية في وقت مناسب. ويجري التوعية بالرعاية الصحية عن طريق برامج وإعلانات إذاعية وتلفزيونية، ومؤتمرات تعقد في جميع الوحدات الصحية في البلد، وبعض المؤتمرات التي تعقد في الأسواق والمجتمعات المحلية. وتوجد فرق متقدمة ومتنقلة تقدم خدمات الوقاية مثل التلقيح، وتوزيع فيتامين ألف، والتخلص من الديدان، وتوزيع الناموسيات المشبعة بالمبيدات، وتوعية المجتمعات المحلية، وعلاج بعض الأمراض السارية مثل الملاريا وDDA. وتقدم هذه الفرق خدماتها للمجتمعات المحلية التي يصعب عليها الحصول على الخدمات الصحية. وتشارك أيضاً منظمات غير حكومية وكنائس في خدمات الوقاية والعلاج في المجتمعات المحلية.

كاف – الشراكات مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والجماعة الاقتصادية الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

٢٠٤- تؤدي المساعدة الدولية دوراً هاماً في تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية وتقدم لوزارة الصحة الدعم التقني في وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها (منظمة الصحة العالمية).

٢٠٥- وتعنى اليونيسيف ببقاء الأطفال ونموهم وحمايتهم وتقدم أيضاً مساهمة تقنية ومالية.

٢٠٦- ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في أنشطة الصحة الإنجابية، وبخاصة أنشطة الاتصال الرامية إلى تغيير سلوك الشباب وتقديم المشورة والخدمات في مجال تنظيم الأسرة.

٢٠٧- وتوجد بيانات بشأن التعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك مع شراكات أخرى تساهم تقنياً ومالياً.

تاسعاً – الحق في التعليم

٢٠٨- بعد الاستقلال مباشرةً، أولت حكومة أنغولا التعليم اهتماماً كبيراً، واستناداً إلى مبادئ عمومية التعليم وحريته والحصول عليه وتكافؤ الفرص فيه، جعلت التعليم الابتدائي من السنة الأولى إلى الرابعة إلزامياً ومجانياً. وفي لواندا وغيرها من المراكز الحضرية، أدى نزوح السكان إلى ضرورة إنشاء ثلاث مجموعات لهذا المستوى من التعليم، بهدف إتاحة التعليم لعدد أكبر من الأطفال. وفي هذه المناسبة، استُثمرت مبالغ كبيرة في قطاع التعليم لمعالجة نقص المدرسين وخفض عدد الأطفال غير المشمولين بنظام التعليم. وكانت نسبة الالتحاق بالمدارس في أنغولا متدنية جداً وكانت نسبة الأمية تبلغ نحو ٨٥ في المائة في بداية السبعينات من القرن الماضي.

٢٠٩- وشُنت عدة حملات لمحو الأمية في صفوف الكبار، شارك فيها عدد كبير من المتطوعين في جميع أرجاء البلد، في مراكز العمل، وفي صفوف القوات العسكرية وشبه العسكرية، وفي الأسواق، وما إلى ذلك. وكان عدد الطلاب المسجلين في السنوات الست الأولى ٠٠٠ ٤٨٠ ١ طالب خلال السنة الدراسية ١٩٧٩/١٩٨٠. وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس، ولا سيما بالمدارس الابتدائية، ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٥. أما العاملون من طلبة التعليم المتوسط والجامعي فقد أُذن لهم بالجمع بين الدراسة والعمل، مع الحصول على أجر كامل.

٢١٠- بيد أن اندلاع الحرب في الثمانينات من القرن الماضي هبطت بنسبة الالتحاق بالمدارس بالأرقام المطلقة وبالنسبة إلى السكان الذين هم في سن الدراسة والذين تكاثر عددهم سريعاً في تلك الفترة. وأسباب ضعف مستويات الالتحاق بالمدارس تكمن أساساً في النتائج المباشرة للحرب، التي أدت إلى تدمير المدارس وهجرها، ولا سيما في المناطق الريفية. ونقص أصحاب الكفاءات كماً ونوعاً في قطاع التعليم على المستوى الوطني بالنسبة إلى حجم البلد والعدد الكبير للأطفال في سن الدراسة سبب آخر من الأسباب الهامة. واشتد في كل مرة نقص الأثاث المدرسي لقاعات التدريس والمواد التعليمية وساءت ظروف العمل والتدريس، مع هجر المنشآت المصنعة للأثاث والمواد التعليمية أو تدميرها أو نهبها. وحُشد أشخاص من قطاعات أخرى، بعضهم يفتقر إلى خبرة التعليم، لتخصيص جانب من وقتهم للأنشطة التربوية.

٢١١- وفي عام ١٩٩٥، وضعت وزارة التعليم خطة مفصلة لإعادة تنشيط القطاع اسمها الخطة الإطارية الوطنية لإعادة بناء النظام التعليمي. وترمي هذه الخطة المؤلفة من ثلاث مراحل إلى إعادة تأهيل النظام وتدعيمه وتوسيع نطاقه، بهدف بلوغ نسبة صافية للالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي قدرها ٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ وخفض نسبة الأمية بنحو ٥٠ في المائة، ولا سيما في صفوف النساء.

٢١٢- وبسبب حالة انعدام الأمن في البلد وخفض اعتمادات ميزانية التعليم، تراجع عدد الطلبة المسجلين بنحو المليون. ومع أن عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي بلغ ١,٤ مليون في عام ١٩٩٨، تشير بيانات وزارة التعليم إلى أن المعدل في عام ٢٠٠١ كان أدنى منه في عام ١٩٨٠، على الرغم من زيادة تلاميذ التعليم الابتدائي بنسبة الثلثين.

ألف – تشخيص[٢٣] حالة التعليم في أنغولا. قلة مصادر البيانات

٢١٣- إن مصادر بيانات وزارة التعليم محدودة، لأن مديريات الوزارة في المقاطعات عاجزة منذ عدد من السنوات عن الحصول على معلومات لدى المدارس. أما طلبة المدارس الخاصة، الذين ازداد عددهم سريعاً منذ ترخيص هذا القطاع في عام ١٩٩١، فليسوا مدرجين تماماً في الإحصاءات الرسمية.

٢١٤- ومؤشرات التعليم في أنغولا هي من بين أضعف المؤشرات في أفريقيا جنوب الصحراء. وبلغت نسبة الأمية بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة في عام ٢٠٠٠، ٥٨ في المائة مقابل ٣٨ في المائة في المتوسط لمجمل أفريقيا جنوب الصحراء، وفقاً لمؤشرات الأمم المتحدة. وتظهر نتائج الاستقصاء المتعدد المؤشرات قيمة أدنى هي ٣٣ في المائة

---

(٢٣) المعلومات الإحصائية المعروضة في هذا الفرع مصدرها الرئيسي هو خطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع، والاستراتيجية المتكاملة لتحسين قطاع التعليم، ومحصلة تنفيذ البرنامج الحكومي العام للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة. أما نسبة الأمية بين النساء فهي أعلى (٤٦ في المائة) وتصل إلى أرقام تزيد عن ٧٠ في المائة بين النساء المنتميات إلى الشريحة الاجتماعية الاقتصادية الأشد فقراً. ويثير ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء قلقاً بالغاً، نظراً لمدى تأثير المستوى التعليمي للأم في تربية الأطفال ورفاه الأسرة.

٢١٥- والشعب الأنغولي شعب فتي، ذلك أن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ١٩ سنة. وتشير إحصاءات وزارة التعليم في عام ٢٠٠٠ أن نسبة السكان في سن ما قبل الدراسة تناهز ١٧ في المائة وأن السكان في سن الدراسة (٥-٢٥ سنة) يمثلون نحو ٤٢ في المائة. ولذلك يوجد طلب محتمل على خدمات التعليم مرتفع نسبياً.

٢١٦- والالتحاق بنظام التعليم الرسمي محدود نسبياً، ففي عام ٢٠٠٠، كان نحو ٢٥ في المائة من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ٥ سنوات و١٨ سنة لم يذهبوا إلى المدرسة قط. وترتفع هذه النسبة عند الأطفال من الفئة العمرية من ٥ سنوات إلى ١١ سنة (٣٤ في المائة)، وهذا يدل على تأخر التحاق الأطفال بنظام التعليم. والواقع أنه في عام ٢٠٠٠، كان ٥٦ في المائة فقط من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ٦ و٩ سنوات مسجلين في المستوى الأول من التعليم الابتدائي (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة). وكانت هذه النسبة أعلى في المناطق الحضرية (وهي أعلى نسبياً في المناطق الحضرية الساحلية) منها في المناطق الريفية (٦١ في المائة مقابل ٤٤ في المائة). ويجدر بالملاحظة أن المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس[٢٤] تناهز ٧٥ في المائة، الأمر الذي يشير إلى وجود أطفال أكبر سناً في هذا المستوى التعليمي. وفي المستويين الثاني والثالث من نظام التعليم (من السنة الخامسة إلى السنة الثامنة)، تنخفض نسبة الالتحاق أكثر، بحيث إن ١٧ في المائة من أطفال الفئة العمرية من ١٠ سنوات إلى ١٣ سنة مسجلون في هذين المستويين. وتنطوي نسبة الالتحاق بهذين المستويين على تباين بين الجنسين ليس موجوداً في المستوى الأول، إذ تبلغ النسبة ٢١ في المائة للذكور و١٨ في المائة للإناث. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بجميع مستويات التعليم الابتدائي (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة) ٥٤ في المائة بحسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء.

٢١٧- وبالإضافة إلى ضعف التغطية، يتسم أداء التعليم بالضعف الشديد هو أيضاً. فمعدلات الرسوب مرتفعة جداً في مستويات التعليم الثلاثة (ما بين ٣٠ و٣٥ في المائة). ولا يؤدي ذلك فقط إلى ارتفاع تكاليف نظام التعليم، بسبب بقاء الطلبة فترة أطول، بل يؤدي أيضاً إلى منع الطلبة الجدد من الدخول بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية. كما أن معدلات التسرب مرتفعة جداً وتزيد في المتوسط عن ٣٠ في المائة. ويعزى ضعف الأداء الملاحظ في مستويات التعليم الثلاثة جميعها أساساً إلى الظروف غير الملائمة للمنشآت المدرسية، وعدم كفاية المدرسين، وقلة توافر المواد التعليمية المساعدة. يضاف إلى ذلك كله أن أداء البنات أضعف في الغالب من أداء البنين.

٢١٨- وفيما يخص الموارد البشرية، تكمن المشكلة الرئيسية لهذا القطاع، في كثير من الحالات، في ضعف مستوى التدريب الأكاديمي والتعليمي للمدرسين. وتميزت مقاطعات لواندا وكابيندا وهويلا وكواندو - كوبانغو في عام ١٩٩٨ بارتفاع النسبة المئوية لمدرسي المستوى الأول الذين لم تكن لديهم المؤهلات المطلوبة (٥٠، ٨٠، ٩٣ في

---

(٢٤) المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس يعادل عدد الطلبة من جميع الأعمار المسجلين في أي مستوى من مستويات التعليم، معبراً عنه بالنسبة المئوية من عدد الأشخاص المنتمين إلى الفئة العمرية الرسمية لهذا المستوى (أي في هذه الحالة، الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ٦ و٩ سنوات).

المائة و١٠٠ في المائة على التوالي). ويمثل التغيب (الذي يقدَّر بنسبة ٤٠ في المائة في التعليم الأساسي) مشكلة خطيرة أيضاً. وعدد المدرسين المحدود، وبخاصة في أشد المناطق كثافة بالسكان، وهي المناطق الحضرية الساحلية، يشكل عائقاً إضافياً. ويقدَّر عدد الطلبة لكل مدرس في المستوى الأول بـ ٤٥ طالباً، وإن كانت تلاحظ اختلافات هامة باختلاف مناطق البلد، حتى إن هذا العدد يصل إلى ٧٠ طالباً للمدرس الواحد في بعض مناطق الساحل. وتتميز مقاطعات لوندا سول ولوندا نورتي وموشيكو وكونيني وكواندو - كوبانغو بتدني عدد الطلبة للمدرس الواحد.

٢١٩- ويتراوح عدد الأطفال في قاعة التدريس بين ٤٠ و٧٠ في المستوى الأول (ويميل إلى الزيادة في المراكز الحضرية) ويبلغ ٧١ و٨٠ طالباً في المستويين الثاني والثالث، على التوالي[٢٥].

٢٢٠- وعلى وجه الإجمال، يتسم النظام التعليمي في أنغولا بضعفه الشديد، لأسباب أهمها تدني الموارد المادية والبشرية المتاحة كماً ونوعاً.

باء - برنامج التعليم في إطار استراتيجية مكافحة الفقر

٢٢١- إدراكاً لمسؤوليتها في متابعة مداولات المحفل العالمي للتعليم الذي نُظم في دكار في عام ٢٠٠٠، أقرت أنغولا في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١ صكين معياريين هما: القانون الأساسي لنظام التعليم[٢٦]، والاستراتيجية المتكاملة لتحسين نظام التعليم. ويحدد الصك الأول الخطوط العامة لسياسة الدولة وإجراءاتها في مجال التعليم وهيكل نظام التعليم الجديد. ويشكل الصك الثاني أداة التوجيه الاستراتيجي للحكومة في قطاع التعليم، إذ ينص على بدائل وطرائق تعليمية متنوعة، مراعياً الحاجة إلى إدماج مبادرات التعليم الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية من أجل إقامة نظام تعليمي متكامل وشامل يهدف إلى توفير تعليم جيد المستوى للجميع.

٢٢٢- وستتبع الحكومة في إجراءاتها استراتيجية قائمة على الأولويات الجغرافية وفقاً لمبدأ العدل. وعليه، تشمل المجموعة الأولى من المقاطعات المستهدفة المقاطعات الست الأكثر تضرراً بالحرب، وهي التي سُجلت فيها أضعف معدلات الالتحاق بالمدارس: هوامبو وبيي وأويجي وكواندو - كوبانغو ومالانجي وموشيكو. وتشمل مجموعة الأولوية الثانية المقاطعات التي سُجلت فيها معدلات التحاق بالمدارس تتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المائة، وهي: كونزا نورتي وكونزا سول ولوندا نورتي ولوندا سول وكوينيني وزائير. وتشمل المجموعة الثالثة التي تزيد فيها نسبة الالتحاق بالمدارس عن ٦٠ في المائة مقاطعات لواندا وهويلا وكابيندا وناميبي وبنغويلا.

٢٢٣- وينظم القانون الأساسي نظام التعليم في ثلاث مراحل: التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي.

٢٢٤- ويسبق هذه المراحل الثلاث التعليم قبل المدرسي الذي ينتسب إليه الأطفال دون ٦ سنوات.

---

(٢٥) انظر المرفقين رقم ٢٥ و٢٥ ألف المتعلقين بالتعليم.

(٢٦) ينص القانون الدستوري الأنغولي في الباب الثاني منه المتعلق بالحقوق والواجبات الأساسية على أن الأسرة تتولى بدعم من الدولة تشجيع وكفالة التعليم الكامل للأطفال والشباب (المادة ٢٩)، وقد صدر القانون الأساسي للنظام التعليمي تماشياً مع هذه المادة من الدستور

٢٢٥- وينقسم التعليم الابتدائي النظامي إلى ستة مستويات، أي أنه يمتد من السنة الأولى إلى السنة السادسة، وهو مجاني وإلزامي في كل أرجاء البلد[٢٧]. وتغطية التعليم الابتدائي مكفولة في جميع مقاطعات البلد وبلدياته. وقد تعهدت الحكومة بخفض عدد الأطفال غير المشمولين بنظام التعليم، وبتطبيق هذه السياسة لم يعد في مقاطعتي ناميبي وكابيندا أي طفل خارج نظام التعليم[٢٨].

٢٢٦- وينقسم التعليم الثانوي إلى جزأين، الجزء الأول من التعليم الثانوي ويغطي السنوات من السابعة إلى التاسعة، والجزء الثاني من التعليم الثانوي ويغطي السنوات من العاشرة إلى الثانية عشرة، وتوفر هذه المرحلة تعليماً متوسطاً فنياً.

٢٢٧- وتتعلق الإجراءات ذات الأولوية لبرنامج التحسين التغطية المدرسية في النظام الفرعي للتعليم العام، وفي النظام الفرعي لتعليم المدرسين، وفي النظام الفرعي للتعليم الفني المهني، وفي النظام الفرعي لتعليم الكبار. وتوجد أيضاً إجراءات تتعلق بطريقة التعليم الخاص، وبإصلاح برامج وآليات الإدارة والتنظيم والتفتيش، على نحو يساهم في تحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة من مختلف النظم الفرعية.

٢٢٨- ويجدر بالملاحظة أن حكومة أنغولا اتخذت مؤخراً خطوات هامة صوب تعميم التعليم الابتدائي. وفيما يخص السنة الدراسية ٢٠٠٣، عينت وزارة التعليم ٠٠٠ ٢٩ مدرساً لمرحلة التعليم الابتدائي، على نحو يسمح باستيعاب نحو ١,١ مليون تلميذ إضافي وقد يسمح ببلوغ معدل التحاق بالمدارس يتجاوز ٩٠ في المائة اعتباراً من عام ٢٠٠٤.

جيم - التعليم الابتدائي

٢٢٩- سعياً إلى توفير تعليم ابتدائي إلزامي ومجاني جيد المستوى يتيح للجميع تدريباً يساعد على التنمية المتناغمة للقدرات الذهنية والبدنية والأخلاقية والمدنية، من المقرر تنفيذ الإجراءات التالية:

'١' إعادة تأهيل الهياكل الأساسية وبناؤها[٢٩] وتجهيزها، بالاعتماد على بناء هياكل أساسية منخفضة التكلفة باستعمال مواد محلية وبالاستعانة بالمجتمعات المحلية؛

'٢' توفير الكتب والمواد المدرسية الضرورية الأخرى (كراريس المدرسين، وكتب الملخصات وغير ذلك من المواد التعليمية المتخصصة) تبعاً للنواقص الحالية والاحتياجات الإضافية الناشئة عن توسيع الشبكة.

---

(٢٧) يتم تعليم الكبار في المرحلتين الابتدائية (دورات محو الأمية والدورات اللاحقة لمحو الأمية) والثانوية.

(٢٨) حسب البيانات التي نشرتها الحكومة.

(٢٩) فيما يخص بناء المدارس وتصنيفها، يشار إلى وجود وثائق معيارية لذلك، أعدتها وزارة الأشغال العامة والتخطيط الحضري، مثل التصنيف الخاص ببناء المدارس.

دال – تعليم الكبار وإدماج المراهقين والشباب، ومكافحة الأمية

٢٣٠- قام نحو ١,٢٩ مليون بالغ بتسجيل أنفسهم في حملات محو الأمية التي نُفذت ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٩٢. وتوقف برنامج محو الأمية توقفاً شبه تام اعتباراً من نهاية عام ١٩٩٢، مع استئناف الحرب. ولم يُضطلع إلا بعدد قليل من أنشطة المتابعة لترسيخ المعارف التي اكتسبها الكبار الذين استفادوا من حملات محو الأمية، وأدى ذلك إلى تراجع نحو ٧٠ في المائة من الكبار الذين استفادوا مؤخراً من دورات محو الأمية عما تعلموه في تلك الدورات.

٢٣١- وأمية النساء في أنغولا، شأنها في ذلك شأن الأمية في كافة أرجاء أفريقيا، أعلى بكثير من أمية الرجال. وقُدرت هذه النسبة بـ ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٥، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المتوسطة للأمية البالغة ٥٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء.

٢٣٢- ويشكل التعليم الأساسي ومحو أمية الكبار مجالين قويين بالغي الأثر في إعادة توزيع الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية وتصحيح التباينات الإقليمية والاختلالات الهيكلية.

٢٣٣- ويمر النظام الفرعي لتعليم الكبار حالياً بمرحلة إعادة تكوين، بعد أن كان متروكاً في العقود الأخيرة لعناية كيانات لا تقدم لها وزارة التعليم إلا دعماً قليلاً، وهو ما دعا المنظمات غير الحكومية والكنائس إلى بذل مزيد من الاهتمام لتطوير هذا التعليم.

٢٣٤- ويُضطلع في الوقت الراهن بالتدابير التالية:

(أ) إعداد برامج جديدة للتعليم الابتدائي والثانوي (محو الأمية وما بعد محو الأمية)؛

(ب) إعداد المواد التدريسية للتعليم الابتدائي والثانوي (برامج التدريس، وكتب التلميذ، وأدلة المدرس)؛

(ج) برنامج محو الأمية والتعجيل المدرسي (التعاون مع البرازيل وكوبا).

٢٣٥- ومن المقرر في هذا الإطار الاضطلاع بالتدابير التالية:

'١' تنشيط برامج محو أمية الكبار، وبخاصة في المناطق التي سُجلت فيها أعلى مستويات الأمية، وإيلاء اهتمام خاص لتعليم النساء والمسرحين من القوات العسكرية ومشردي الحرب؛

'٢' وضع برامج تعليم غير رسمية مدمجة في مرحلة ما بعد محو الأمية، بإشراك المجتمع المدني ومؤسسات حكومية أخرى، وتوجيه هذه البرامج لتلبية احتياجات المستفيدين منها، بربطها ببرامج مدرة للدخل، لتمكين المستفيدين من الاستقلال اقتصادياً (أنشطة الزراعة والصيد، وإدارة الأعمال الصغيرة، وغير ذلك من أنشطة التنمية المجتمعية)؛

'٣' بناء مدارس ومراكز تعليم متعددة الاختصاصات وإعادة تأهيلها وتجهيزها من أجل إدماج تعليم الأطفال والمراهقين والشباب الذين يوجدون في وضع غير نظامي أو يعيشون في الشوارع.

هاء – إحصاءات بشأن محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر

٢٣٦- تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٣٠ في المائة من السكان الذين تجاوزوا سن الخامسة عشرة أميون (وتشير تقديرات أخرى إلى معدلات أمية تقارب ٥٠ في المائة). وترتفع معدلات الأمية عند النساء، إذ إن ٥٠ في المائة تقريباً من النساء الأنغوليات أميات. إلا أن المعدل الصافي لالتحاق الإناث بالتعليم الابتدائي غير بعيد عن معدل الذكور.

٢٣٧- وتوجد علاقة واضحة بين حالة الفقر ومستوى التعليم. فمن مجموع السكان الذين لم يحصّلوا أي مستوى تعليمي، تشير التقديرات إلى نحو ٤١ في المائة منهم فقراء فقراً مدقعاً. والفقراء فقراً مدقعاً هم نسبياً أكثر من يلتحق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

واو – التعليم الخاص[٣٠]

٢٣٨- أنشئ نظام التعليم الخاص في أنغولا بموجب المرسوم رقم ٧٩/٥٦ الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وتقدَّم المساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بتوجيه من المعهد الوطني للتعليم الخاص، في عشر مؤسسات للتعليم الخاص في تسع مقاطعات.

٢٣٩- وهذه المؤسسات موزعة كما يلي: لواندا (٢)، وبنغويلا (١)، وهويلا (١)، وبينغو (١)، ولوندا سول (١)، وناميبي (١)، ومالانجي (١)، وكواندو كوبانغو (١)، وموشيكو (١). ويجدر بالملاحظة أيضاً أنه توجد في جميع المقاطعات قاعات مدمجة وأخرى خاصة. ورغم ذلك، لا يوجد عدد كاف من المدارس لاستيعاب جميع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ولا توجد برامج مدرسية مناسبة لاحتياجاتهم.

٢٤٠- وحسب معايير تشغيل مؤسسة تعليمية تستقبل أطفالاً من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، يمكن القول إن التجهيزات غير كافية، لأنه إذا أُخذت في الاعتبار الخصائص المحددة لمختلف المستفيدين، فإنه يجب توفير مدارس ومدرسين ومواد تعليمية محددة لتهيئة بيئة تعليمية ونفسية وطبية أفضل وأنسب لهذه الفئة المستهدفة.

٢٤١- وفي عام ٢٠٠٦، استفاد من التعليم الخاص ٦٦١ ١٢ طالباً في ١٨ مقاطعة، منهم ٣٣١ ٧ ذكراً و٣٣٠ ٥ أنثى. وكانت الإعاقات الرئيسية للطلبة المسجلين هي إعاقات سمعية (٢٧٣ ٣ طالباً)، وذهنية (٤٢٩ ٢ طالباً) وبصرية (١٧٩ ١ طالباً)[٣١].

٢٤٢- وللاستفادة من التعليم الخاص، يرسَل الأطفال المقيمون في عاصمة البلد إلى مراكز التشخيص والتوجيه النفسي التعليمي في لواندا.

---

(٣٠) انظر المرفقات التي تتضمن معلومات عن شبكة مدارس التعليم الخاص، ورسماً بيانياً بالطلبة المسجلين كل سنة، وإسقاطات وتقديرات بشأن المعوقين في أنغولا، بحسب المقاطعة.

(٣١) فيما يتعلق بالاستفادة من هذا التعليم، يجدر بالذكر أن نسبة الالتحاق بالمدارس لا تتعدى ١٠ في المائة من قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ طفل حُددوا على أنهم من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

٢٤٣- وفي المقاطعات الأخرى، يخضع الأطفال لعملية تشخيص يجريها فريق من المختصين والمدرسين من أصحاب الخبرة في ميدان التعليم الخاص، وذلك لعدم وجود مراكز للتشخيص والتوجيه النفسي التعليمي في المقاطعات.

٢٤٤- ورغم قلة المعلومات وتوعية السكان بشأن هذه المسائل، يوجَّه انتباه السكان لضرورة تسجيل أطفالهم ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في مؤسسات التعليم الخاص.

٢٤٥- ومن المقرر تنفيذ التدابير التالية في إطار نظام التعليم الخاص:

'١' تحسين وصول المعوقين إلى المدارس والخدمات العامة، عن طريق بناء وتكييف مداخل منحدرة؛

'٢' إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في نظام التعليم العادي؛

'٣' إجراء بحوث لوضع وتكييف لغة الإشارات.

زاي - تدريب المدرسين

٢٤٦- من المزمع تدريب العدد اللازم من المدرسين سريعاً من أجل تلبية الطلب المحتمل للسكان على الخدمات التعليمية، مع مراعاة ضرورة تعميم التعليم الابتدائي، والقضاء على الأمية، وإدماج الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في نظام التعليم. وعليه، بالنظر إلى تنشيط وتوسيع عملية التدريب الأساسي والمستمر للمدرسين، ولا سيما مدرسي المرحلة الابتدائية، من المزمع القيام بالإجراءات التالية:

'١' إعادة تدريب المدرسين ذوي التحصيل الأكاديمي الأدنى من المستوى التعليمي المطلوب للعمل في وظائف الخدمة العامة، من أجل الارتقاء بمستواهم وتمكينهم من مواصلة مسارهم الوظيفي؛

'٢' تدريب المدرسين لسنوات المرحلة الابتدائية الست في إطار نظام المدرس الوحيد؛

'٣' التدريب المستمر والتحديثي لمدرسي سنوات المرحلة الابتدائية الست؛

'٤' التدريب الأساسي لمدرسي الجزأين الأول والثاني من مرحلة التعليم الثانوي؛

'٥' التدريب المستمر والتحديثي لمدرسي الجزأين الأول والثاني من مرحلة التعليم الثانوي؛

'٦' إعادة تنظيم الدورات الأساسية لتدريب المدرسين؛

'٧' تدريب مدربي المدرسين في مرحلة التعليم الابتدائي؛

'٨' الإنشاء التدريجي لمعاهد تدريب المدرسين في مرحلة التعليم الابتدائي في إطار إصلاح نظام التعليم؛

'٩' إنشاء معاهد مخصصة لتدريب المدرسين تدريباً متعدد الاختصاصات للعمل في المناطق الريفية؛

'١٠' إنشاء "شهادة التخرج التعليمي" لمدرسي التعليم غير العالي، غير المؤهلين مهنياً، وتدريبهم أثناء العمل.

٢٤٧- وتوجد معاهد لتدريب المدرسين في جميع مقاطعات البلد. وتعطى الدورات على مدى أربع سنوات أكاديمية. ويُقبل طلبة معاهد المدرسين إذا أتموا السنة التعليمية التاسعة، أي الجزء الأول من مرحلة التعليم الثانوي. وبعد الانتهاء من التدريب، يحصل المتخرج على شهادة مدرس للتعليم الابتدائي (من السنة الأولى إلى السنة السادسة) أو على شهادة مدرس للتعليم في الجزء الأول من المرحلة الثانوية (من السنة السابعة إلى السنة التاسعة).

عدد المدارس	عدد المدرسين المدربين				
	١٩٧٨-٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
٣٧	٢١ ٢٨٢	٥ ٠٠٣	٢ ٩٢١	٤ ١٤٥	٧ ٢٠٠

وجدول مرتبات المدرسين هو نفس جدول مرتبات وظائف الخدمة العامة الأخرى.

هاء - تشخيص التباينات الإقليمية بين الجنسين في مجال التعليم[٣٢]

٢٤٨- فيما يتعلق بالتشخيص الأساسي للتباينات بين الجنسين في المدارس، وللنتائج الملموسة لتوعية الآباء لأهمية تسجيل أطفالهم بالمدارس، ولا سيما الإناث، لا تزال أنشطة التوعية جارية ولا توجد نتائج ملموسة عن تأثيرها.

٢٤٩- وتُظهر البيانات الإدارية لوزارة التعليم وبيانات الاستقصاء المتعدد المؤشرات أن الإناث يتخلفن قليلاً عن الذكور فيما يتعلق بالحصول على التعليم، وهو تفاوت تراجع كثيراً عما كان عليه من قبل وهو أقل حدة مما هو عليه في أغلب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

٢٥٠- وتشير بيانات الاستقصاء المتعدد المؤشرات إلى أن عدداً من النساء أكبر بكثير من الرجال (ممن تزيد أعمارهم عن ١٩ سنة) لم يذهبوا قط إلى المدرسة (٤٣ في المائة) وأن ١٨ في المائة من النساء فقط تجاوزن السنة الرابعة (٣٨ في المائة عند الرجال).

٢٥١- وفي السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، كانت البنات يمثلن ٤٨ في المائة من تلاميذ المستوى الأول من التعليم الأساسي، و٤٩,٦ في المائة من المستوى الثاني، و٤٨,٥ في المائة من المستوى الثالث، بحسب البيانات التي جُمعت عن ٩ مقاطعات من أصل ١٨[٣٣]. وكون لواندا تستأثر بجزء كبير من هذه المجاميع وكونها تشهد تسجيل عدد أكبر من البنات (٥٠,١ في المائة من البنات مقابل ٤٩,٩ في المائة من البنين) يشكل مبالغة طفيفة في نسبة تسجيل الإناث.

٢٥٢- ومع ذلك، فإن هذه النسب المئوية إيجابية مقارنة بالمعدلات المتوسطة لأفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا تمثل البنات سوى ٤٥,٦ في المائة من عدد المسجلين في السنوات الست الأولى.

---

(٣٢) انظر المرفق رقم ٢٤ المتعلق بالتعليم.

(٣٣) بينغو وبيي وهويلا وكوانزا نورتي ولواندا ولوندا سول ومالانجي وموشيكو.

٢٥٣- ويزداد التباين بين الجنسين في بعض مقاطعات الداخل، مقارنةً بالمقاطعات الساحلية أو المجاورة، وهي مشكلة تعكس تباينات جغرافية في الاستثمار في التعليم وفي التنمية بوجه عام.

٢٥٤- وتوجد أيضاً تباينات على صعيد التعليم بين المناطق الحضرية والريفية. ففي حين أن ١٨ في المائة من الكبار في المناطق الحضرية ممن تجاوزوا ١٩ سنة لم يذهبوا قط إلى المدرسة، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٤١ في المائة في المناطق الريفية.

طاء - الالتحاق بالمدارس ومعدل التسرب أو الرسوب المدرسي[٣٤]

٢٥٥- بالنظر إلى أحدث الدراسات التي أجريت، وبمراعاة عدم وجود إحصاء للسكان، تشير التقديرات إلى أن ما بين ٠٠٠ ٨٨٠ و٠٠٠ ٠٠٠ ١ طفل ليسوا مشمولين بالنظام التعليمي.

٢٥٦- وهناك نحو ٣٤ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١١ سنة لم يذهبوا إلى المدرسة قط. وترتفع نسبة الأفراد الذين لم يذهبوا قط إلى المدرسة في الأوساط الريفية (٤٢ في المائة) عنها في الأوساط الحضرية (٢٤ في المائة) وتصل إلى ٥٠ في المائة في حالة الأطفال المنتمين إلى الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأشد فقراً.

٢٥٧- والنسبة المئوية للأطفال الذين هم في سن المرحلة الابتدائية والمسجلين في مدارس، أو المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس، هي مؤشر آخر على إمكانية الاستفادة من التعليم النظامي. والمعدل الصافي للالتحاق بالمستوى الأول من التعليم الابتدائي (السنوات من الأولى إلى الرابعة) يبلغ نحو ٥٦ في المائة. ومنطقة العاصمة والمناطق الحضرية الأخرى مخدومة على نحو أفضل من المناطق الريفية. والتفاوت بين أشد الناس فقراً وأكثرهم ثراءً تفاوت شاسع، إذ إن ٣٥ في المائة من أطفال الأسر الفقيرة يذهبون إلى المدرسة، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٧٧ في المائة لدى الأسر ذات الدخل العالي.

٢٥٨- وترتفع نسب التسرب المدرسي ونسب النجاح الضعيفة التي يتسم بها النظام المدرسي العام في المدن أكثر ما ترتفع بين الطبقات الأكثر فقراً. ولهذا الأمر تبعات في إفقار هذه الأسر، لأنه يحرم الأجيال الشابة من إحدى آليات الارتقاء الاجتماعي، ألا وهي الحصول على التعليم، ويحرمها بالتالي من فرصة الحصول على فرص عمل أفضل ودخل أعلى. ومؤشر النسبة المئوية للأطفال الذين يدخلون في نظام التعليم ويبلغون السنة الخامسة أو السادسة أو السابعة هو مؤشر هيكلي جيد على فرص الاستفادة من نظام التعليم، وعلى الظروف المعيشية للأسر. وتتميز منطقة العاصمة عن بقية المناطق إذ يبلغ ٧٨ في المائة من الأطفال فيها السنة السابعة، بينما يبلغ هذا العدد في المناطق الحضرية الأخرى وفي المناطق الريفية ٦٥ في المائة و٦٤ في المائة على التوالي. ويكاد الفارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأخرى يكون معدوماً. بيد أن الفارق بين الأسر المتباينة الدخل كبير: إذ إن ٣٣ في المائة فقط من الأطفال الفقراء يبلغون السنة السابعة، في حين تصل هذه النسبة إلى ٨١ في المائة بين أطفال الأسر الأكثر ثراء.

٢٥٩- ومستوى النجاح المدرسي متدن جداً هو أيضاً في أنغولا. فمن أصل كل ١٠٠ تلميذ مسجل في السنة الأولى، لا ينهي السنة الرابعة سوى ٣٠ منهم ولا ينهي السنة السادسة سوى ١٥ منهم. ويتجاوز معدل الرسوب في السنة الأولى ٣٠ في المائة.

---

(٣٤) انظر المرفق رقم ٢٦ المتعلق بالتعليم.

ياء – توافر التعليم باللغة الأم للمواطنين

٢٦٠- أضيفت اللغات الوطنية إلى النظام التعليمي بغية تحسين توفير التعليم ونوعيته وبغية الحيلولة دون الاستبعاد اللغوي للأطفال الذين تختلف لغتهم الأم عن لغة التعليم الرسمية. وقد أضيفت في المرحلة الحالية اللغات الست الأكثر تداولاً في أنغولا، وهي: الكيمبوندو والكيكونغو والأومبوندو والكوكوي والكوانياما والبوندا.

٢٦١- ويسمح تنفيذ هذا البرنامج بتجريب اللغات الوطنية في التعليم الابتدائي، اعتباراً من عام ٢٠٠٧، ويشارك فيه ٨ مشرفين و١٢٠ مدرساً دُربوا على منهجية BTL "الابتكار للقراءة والكتابة"، واختيرت مدارس في مختلف المناطق اللغوية في البلد، كما اختيرت مواد تعليمية بست لغات وطنية وبالبرتغالية، وهذه المواد هي:

'١' أدلة المدرس؛

'٢' كتب التلميذ؛

'٣' ملصقات وألواح المحادثة؛

'٤' سطح رأسي؛

'٥' ألواح اللفظ؛

'٦' قواعد تركيب الجمل للتلميذ والمدرِّس؛

'٧' عشرة كتب للقراءة.

٢٦٢- وبتنفيذ هذا البرنامج تسعى الحكومة إلى تقليص الفجوة القائمة بين الطلبة الذكور والإناث في المناطق الريفية، باعتبار أن العامل اللغوي يشكل هو أيضاً عقبة في الحصول على التعليم، ولا سيما في مناطق البلد النائية.

كاف – عدد المدارس الخاصة للتعليم العام: صعوبة الالتحاق بها

٢٦٣- لواندا: ٣٢١؛ بنغويلا: ٨؛ هويلا: ١٣؛ كابيندا: ٥؛ هوامبو: ٤؛ لوانزا: ٣؛ لوندا سول: ٤؛ لوندا نورتي: ٢؛ موشيكو: ٤؛ كوانزا نورتي: ٢؛ زائير: ١؛ ناميبي: ٣؛ كونيني: ١.

٢٦٤- وتكمن الصعوبة الكبرى في الالتحاق بالتعليم الخاص في التنافر القائم بين رسوم التسجيل الشهرية المرتفعة التي تتراوح بين ٥٠ و١٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة والدخل الأساسي لأسر التلاميذ.

لام – شبكة المدارس الحالية: بناء المدارس وتصليحه[٣٥]. إصلاح البرامج

٢٦٥- من أجل تحسين حصول جميع المواطنين على التعليم، يجري حالياً إصلاح النظام التعليمي. ويقوم هذا الإصلاح على إعادة تنظيم البرامج، ومناهج التعليم، وكتب الطالب، وأدلة المدرس، وإعادة تأهيل وبناء مؤسسات التعليم.

---

(٣٥) انظر المرفق رقم ٢٨ المتعلق بالتعليم.

٢٦٦- ولا سبيل إلى بلوغ هدف تعميم التعليم الأساسي للجميع إلا بإصلاح البرامج على مراحل. ففي مرحلة أولى، يجب تنفيذ بعض التدابير الجذرية، من أجل ضمان العلاقة بين الطفل والمدرسة وضمان تغطية واسعة:

'١' اعتماد مفهوم أهداف التعلم الأساسي من أجل التدريب السريع للمدرسين، ومن ثم تغطية عدد أكبر من الأطفال؛

'٢' إضفاء المرونة في الأجل القصير على السنة الدراسية للسماح بإنهاء سنتين دراسيتين في سنة تقويمية واحدة (تعجيل التعلم).

٢٦٧- ومن المقترح تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التالية، من أجل التحسين التدريجي لنوعية التعليم وصولاً إلى إيجاد موارد بشرية تملك القدرات اللازمة للتعاون في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

'١' وضع لائحة تنظيمية للنظام الفرعي للتعليم ما قبل المدرسي وصياغة برنامج يركز على الاحتياجات التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة؛

'٢' اعتماد اللغات الوطنية في خطة الدراسات كعنصر من عناصر الهوية والتنمية الاجتماعية الثقافية؛

'٣' تطبيق وتطوير البرمجيات الحاسوبية في خطط دراسات التعليم الأساسي؛

'٤' وضع برامج تربوية ذات طابع وقائي، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المتوطنة الرئيسية، ولا سيما فيروس ومرض الإيدز، على أن تستهدف هذه البرامج المدرسين والمسؤولين عن التعليم والتلاميذ؛

'٥' وضع برامج تربوية تهدف إلى نشر روح التسامح والتفاهم ومنع العنف والمنازعات، في منظور توطيد المصالحة والوحدة الوطنية.

ميم - الإدارة والتنظيم والتفتيش

٢٦٨- بُرمجت التدابير التالية بوصفها تدابير دعم لتطوير القطاع:

'١' تحسين الوسائل والطرائق والإجراءات القائمة في تخطيط شؤون التعليم وإدارتها ومراقبتها، وكذلك وضع أدوات جديدة مكيفة مع سياسة اللامركزية التي تنتهجها الحكومة؛

'٢' تعزيز القدرة المؤسسية في مختلف مستويات إدارة التعليم، عن طريق اعتماد تدابير للتنظيم والإدارة والإشراف تدعم توسيع نظام التعليم وتحسين نوعيته؛

'٣' دعم المبادرات المحلية في مجال التخطيط والإدارة، فضلاً عن مبادرات الإطار الوطني؛

'٤' تحسين البيئة التربوية للمؤسسات المدرسية للتعليم الأساسي، عن طريق النهوض بالظروف البشرية والمادية والتعليمية والاجتماعية؛

'٥' إعادة تنظيم الشبكة المدرسية وتدعيمها من منظور تصحيح التباينات الجغرافية الخطيرة القائمة؛

'٦' تطوير وتنفيذ الخطة الوطنية لتوفير التعليم للجميع.

نون – الأهداف المنشودة

٢٦٩- حددت حكومة أنغولا الأهداف التالية من أجل ضمان تعميم التعليم بحلول عام ٢٠١٥:

'١' ضمان التغطية والمساعدة التربوية الكاملة على صعيد البلد لجميع الأطفال، بما في ذلك مرحلة الطفولة المبكرة؛

'٢' خفض معدل الأمية في صفوف الكبار؛

'٣' خفض معدل الأمية في صفوف النساء؛

'٤' تغطية جميع الأطفال المنتمين إلى فئة عمرية معينة في فئات مناظرة في التعليم الابتدائي وفي الجزأين الأول والثاني من التعليم الثانوي، من أجل تعميم الالتحاق بالمدارس على الصعيد الوطني؛

'٥' زيادة المعدلات الإجمالية والصافية لالتحاق البنات بالمدارس وصولاً إلى نسبة ١٠٠ في المائة؛

'٦' القضاء على ظاهرة "أطفال الشوارع" عن طريق الرعاية والمساعدة التربوية الرسمية وغير الرسمية، بالاعتماد على المؤسسات العامة وعلى التضامن الاجتماعي؛

'٧' تحسين كفاءة التعليم بالحد من معدل التسرب؛

'٨' زيادة معدل استبقاء البنات وتقدمهن وصولاً إلى نسبة ١٠٠ في المائة.

٢٧٠- ولتحقيق هذه الأهداف الثلاثة الأخيرة، وُضع برنامج لتقديم وجبات غذائية خفيفة في المدارس.

٢٧١- وبدأ تنفيذ برنامج الوجبات الخفيفة في عام ٢٠٠٦ في ١٢ مقاطعة (لواندا وبنغويلا وبيي وكابيندا وهويلا وكواندو كوبانغو وكوانزا سول ولوندا سول ومالانجي وموشيكو وأويجي)، بهدف القضاء على التسرب المدرسي، وزيادة القدرة على التعلم وتحسينها، ومكافحة الفقر والحد منه. ويستفيد من هذا البرنامج ٥٩٠ ٠٠٠ تلميذ إجمالاً في نحو ٣٠٠ مدرسة ابتدائية.

سين – التعليم الفني والمهني الثانوي والأساسي

٢٧٢- يكمن أحد أبرز المعوقات في نوعية وكمية الموارد البشرية، وفي نقص المدارس المخصصة لطلبة التعليم الثانوي، ذلك أن الهياكل الأساسية القائمة غير قادرة على استيعاب جميع الطلبة الذين ينهون مرحلة التعليم الابتدائي.

٢٧٣- وأُخذت في الاعتبار مسألة توسيع منشآت التدريب المهني بمستوى المدارس الثانوية وللمراهقين الذين لم يلتحقوا قط بالمدرسة أو الذين تسربوا منها قبل إتمام تعليمهم، وبمراعاة المناطق الجغرافية. ويجري بناء ثلاث عشرة مدرسة جديدة للعلوم التطبيقية، ومن المقرر افتتاحها قريباً. وبالإضافة إلى دورات المستوى المتوسط ستقدم هذه المدارس دورات في التدريب المهني الأساسي، من أجل تيسير إدماج الفئات المعنية.

٢٧٤- ولا يمكن الجزم بأن هذا التعليم متاح للجميع، ولكن الطلبة الملتحقين به حالياً يبلغ مجموعهم ٠٠٠ ٦٥ طالب؛ ومن المتوقع أن يبلغ عدد الطلبة الملتحقين بحلول عام ٢٠٠٨ نحو ٠٠٠ ٨٠ طالب، بعد إتمام بناء المدارس الثلاث عشرة المذكورة أعلاه.

٢٧٥- ويوجد في الوقت الحاضر ٨٠ معهداً متوسطاً فنياً، تبلغ مدة الدراسة فيها أربع سنوات، إلا أن اثنين منها لا يعملان حالياً. ويوجد في لواندا، أكثر المراكز الحضرية كثافة بالسكان، ٣٠ معهداً بينما يوجد في كل من المقاطعات الأخرى ما بين معهدين و٣ معاهد في المتوسط.

٢٧٦- والتعليم الثانوي مجاني هو أيضاً. ويوجد بموازاة التدريب الفني المتوسط تدريب أساسي مهني تتراوح مدته ما بين ستة أشهر وسنتين.

٢٧٧- ولوزارة الإدارة العامة والعمل والضمان الاجتماعي برامج في مجال الفنون والمهن من أجل التدريب المهني للشباب في جميع أرجاء البلد. ويشمل التدريب مجالات البرمجيات الحاسوبية، والنجارة، وكهرباء الأبنية، والسمكرة، والقفالة، والبناء، وكهرباء السيارات، والخياطة، والزراعة، والميكانيك، وتصليح هياكل السيارات، والحرف اليدوية.

٢٧٨- وستقوم الحكومة، عن طريق وزارة الإدارة العامة والعمل والضمان الاجتماعي، بإنشاء ٥٢ قسماً للتدريب على الفنون والمهن في كافة أرجاء البلد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويدخل هذا المشروع ضمن البرنامج الوطني للتدريب على الفنون والمهن، الذي بدأ تنفيذه حديثاً. وحال بدء العمل في جميع الأقسام، سيتم في كل سنة تدريب ٥٥٢ ١٥ شخصاً على ١١ تخصصاً. والهدف من البرنامج هو تزويد الشباب في الضواحي الحضرية والمناطق الريفية ببدائل للتدريب المهني، تيسيراً لإدماجهم في سوق العمل، وذلك بالترويج للتدريب المهني في صفوف السكان، وتشجيع المهن الحرة والرابطات المهنية، والحد من نزوح الشباب من الأرياف إلى المدن، وخفض مؤشرات الإجرام، وتوفير فرص عمل أكثر، ومكافحة الفقر.

٢٧٩- وشكل التدريب التقني في مجال الفنون أولوية في عام ٢٠٠٦. ومع قبول مدرسين جدد عن طريق مسابقة عامة، تسنى ضمان الاستمرار في التدريب في مجال المسرح والموسيقى والرقص والفنون التشكيلية. إلا أن سنة ٢٠٠٦ تميزت بتراجع كبير في عدد الطلبة، بسبب نقص الهياكل الأساسية القائمة لتردي حالتها، فتقرر عدم فتح باب التسجيل للطلبة في السنة التاسعة في المدارس الوطنية للرقص والموسيقى.

٢٨٠- وبدأت وزارة التعليم في عام ٢٠٠٦ تنفيذ مشروع *Construindo Talentos com a História das profissões*.

٢٨١- والمشروع حالياً قيد التجريب ويشارك فيه ٢٥٠ طالباً في خمس مدارس. وهو مشروع خارج الإطار المدرسي يتناول مجالات محددة للتدريب المهني الأساسي، بمقترحات تقنية وتربوية وافقت عليها وزارة التعليم. وفي مرحلة ثانية، من المقرر أن يشمل المشروع ٥٠٠ ٤ شاب في سبع مقاطعات في البلد، بالإضافة إلى لواندا. وسيستفيد من المشروع شباب اعتباراً من الجزء الأول من التعليم الثانوي، وهو يرمي إلى إثارة اهتمامهم بالمهن التقنية، وتطوير الكفاءات المهنية، وتشجيع التوجه المهني للشباب من منظور الحصول على عمل، أي من منظور سوق العمل.

عين - التعليم العالي في أنغولا[٣٦]

٢٨٢- التعليم العالي منظم كما يلي:

(أ) دراسات الدرجة؛

(ب) دراسات عليا.

٢٨٣- ودراسات الدرجة منظمة كما يلي:

(أ) البكالوريا؛

(ب) الإجازة.

٢٨٤- والدراسات العليا منظمة في فئتين هما:

(أ) الدراسات العليا الأكاديمية؛

(ب) الدراسات العليا المهنية.

٢٨٥- وتنقسم الدراسات العليا الأكاديمية إلى مستويين:

(أ) الماجستير؛

(ب) الدكتوراه.

٢٨٦- وتشمل الدراسات العليا المهنية التخصص.

---

(٣٦) انظر المرفق رقم . . .

٢٨٧- وتتولى تقديم التعليم العالي الهيئات التالية:

(أ) الجامعات؛

(ب) الأكاديميات؛

(ج) المعاهد العليا؛

(د) المدارس العليا.

٢٨٨- وتنص الفقرتان ١ و٢ من المادة ٨ (الالتحاق) من المرسوم بقانون رقم ٢/٠١، الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه، والمتعلق بالمعايير العامة للنظام الفرعي للتعليم العالي، على ما يلي:

'١' لكل من أتم بنجاح التعليم المتوسط (العام أو التقني أو العادي) أو ما يكافئه أن يلتحق بالتعليم العالي إذا أثبت قدرته على متابعته، وفقاً للمعايير التي تحددها الوزارة المعنية.

'٢' دليل أو أدلة إثبات القدرة المذكورة في الفقرة الفرعية السابعة محددة في كل دورة أو مجموعة دورات وتشرف عليها وزارة التعليم والثقافة.

١- ملخص

٢٨٩- يتبين من الممارسة العملية أن المبادئ الواردة في الفقرات السابقة غير مطبقة بسبب التضارب بين البنى التحتية للتعليم الموجودة في البلد والعدد المتكاثر للمرشحين الذين يرغبون في الالتحاق بنظام التعليم الفرعي هذا.

٢٩٠- ويقتضي احترام ما سبق إنشاء بنى تحتية مؤسسية وتربوية للنظام الفرعي للتعليم العالي في كافة أرجاء الإقليم الوطني، على نحو يسمح بتغطية ما ينشأ من احتياجات بالنسبة لعدد المترشحين الذين يمكنهم الالتحاق بالتعليم العالي.

٢٩١- وتوجد خطة لتطوير التعليم العالي، تهدف إلى بناء مؤسسات أخرى للتعليم العالي، من أجل زيادة فرص التعليم العالي التي يعرضها القطاع العام. وتوجد حالياً مؤسسات التعليم العالي التالية: الجامعة العامة و ISPRA PIAGET، والجامعة المستقلة، والجامعة الميثودية، وجامعة بالانكا العامة، والجامعة الكاثوليكية[٣٧]. والتعليم في الجامعة العامة مجاني فيما يخص التعليم النظامي ومدفوع الأجر فيما يخص التعليم المسائي. وفي الجامعة العامة، يبلغ الرسم الشهري المتوسط ١٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وفي الجامعات الخاصة، يبلغ الرسم الشهري المتوسط ٢٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

٢٩٢- وفي إطار الوثيقة المعيارية المذكورة أعلاه (المعايير الناظمة للنظام الفرعي للتعليم العالي) تنص الفقرتان ١ و٢ من المادة ١٠ (البحث العلمي) على ما يلي:

---

(٣٧) انظر المرفق رقم ٢٩ المتعلق بالمعلومات.

(أ) تشجع الدولة وتدعم مبادرات التعاون بين الكيانات العامة والخاصة، بهدف حفز تطوير العلوم والتقنيات والتكنولوجيا؛

(ب) تهيئ الدولة الشروط اللازمة لتعزيز البحث العلمي والقيام بأنشطة البحث في إطار التعليم العالي وفي سائر المؤسسات ذات الأهداف المماثلة.

٢- ملخص

٢٩٣- استناداً إلى السياق الحالي للتعليم العالي في أنغولا، يمكن الجزم بأن نظام التعليم الفرعي هذا لا تتوافر له الوسائل اللازمة للقيام بالبحث العلمي، كما لا يتوافر له إطار معياري ينظم أنشطة البحث العلمي سواء على صعيد الجامعات العامة أو الجامعات الخاصة، بما فيها مراكز الدراسة والبحث الموجودة في البلد. وتقترح خطة تطوير التعليم العالي المذكورة أعلاه إجراءات لتوجيه العمل الجامعي تحت مسمى "تعزيز النشاط الأكاديمي والتربوي"، بهدف تهيئة الشروط المناسبة لترسيخ مناخ موات للبحث العلمي.

٢٩٤- وأخيراً، تنص المادة ٣ (مبادئ محددة) وفقراتها الفرعية من المرسوم بقانون المذكور أعلاه (المعايير الناظمة للنظام الفرعي للتعليم العالي) على ما يلي.

٢٩٥- "رهناً بالمبادئ العامة المنصوص عليها في القانون الأساسي لنظام التعليم، تنطبق على النظام الفرعي للتعليم العالي المبادئ المحددة التالية:

(أ) حرية تعلم عناصر الثقافة والفكر والفن والعلم والتكنولوجيا وتعليمها والبحث فيها ونشرها؛

(ب) الإدارة الديمقراطية لمؤسسات التعليم؛

(ج) ضمان معيار الجودة في التعليم ومن ثم في تدريب الكوادر وفي أنشطة البحث المضطلع بها؛

(د) حرية البحث العلمي والتكنولوجي؛

(ه) العلاقة بين التربية والتعليم، وبين العلم والتكنولوجيا، وبين العمل والممارسات الاجتماعية".

٣- ملخص

٢٩٦- يُقصد بمفهوم الحرية المعبر عنه في القانون مجموعة عوامل مترابطة فيما بينها، الهدف منها السماح لمؤسسات التعليم العالي في أنغولا بممارسة أنشطتها ممارسة كاملة دون أي قيد.

فاء - مخصصات الميزانية الوطنية

٢٩٧- مع نهاية النزاع المسلح وبدء تنفيذ برنامج الاستثمارات العامة في قطاع التعليم ووضع الخطة الوطنية لتوفير التعليم للجميع والاستراتيجية المتكاملة لتحسين نظام التعليم، زادت مخصصات ميزانية قطاع التعليم زيادة كبيرة.

٢٩٨- وتطورت النسبة المئوية لميزانية التعليم خلال السنوات الخمس الأخيرة كما يلي:

(أ) من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٩,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وخلال هذه السنة الأخيرة، بلغت ميزانية التعليم بالأرقام المطلقة ١ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (مليار وسبعمائة مليون دولار).

٢٩٩- ورُصدت لحكومات المقاطعات مبالغ للقطاع الاجتماعي بوجه عام (برنامج تحسين الخدمات الاجتماعية للسكان) وزيدت ميزانية الاستثمار لوزارة التعليم.

صاد - المساعدة الدولية لممارسة الحق في التعليم

٣٠٠- أمام واقع ما بعد الحرب، عبرت عدة منظمات حكومية أو خاصة عن تضامنها بصور شتى، من التمويل المدعوم إلى التمويل على سبيل الهبة.

٣٠١- فعلى سبيل المثال، أمكن في قطاع التعليم تدريب الكوادر وبناء المدارس وتوسيعها وتنظيمها على نحو أشمل بفضل أوجه الدعم الخارجي.

٣٠٢- ويجدر بالذكر في إطار الدعم الثنائي المقدم من عدة بلدان لتدريب الكوادر الأنغوليين مشاركة اليابان والبرتغال في بناء المدارس وتوسيعها بتمويل على سبيل الهبة، ومشاركة إسبانيا في بناء وحدة تصميم شكلي، كما يجدر بالذكر الدعم المقدم من منظمات مثل اليونسكو واليونيسيف والاتحاد الأوروبي ومنظمات غير حكومية في تدريب المدربين وفي بناء المدارس وتجهيزها.

٣٠٣- وأسهمت أوجه الدعم المذكورة، على تواضعها، في سد بعض الثغرات التي كان سيستغرق سدها وقتاً طويلاً لو تصرفت الوزارة وحدها، نظراً لشح الموارد المتاحة.

٣٠٤- ومن وجهة نظر اجتماعية، سمحت المساعدة الخارجية أساساً في خفض عدد الأطفال غير المشمولين بالنظام، مما يسهم في خفض مؤشر جنوح الأحداث، وفي زيادة عدد الفنيين المدربين في مجالات متنوعة، وهو ما سيؤدي إلى خفض مؤشرات البطالة.

٣٠٥- وأتاح تبادل الخبرات الناجم عن التعاون تحسين جودة العمل وكفاءة نظام التعليم وفعاليته، بعد تكييف المعارف المكتسبة مع واقع الحياة في أنغولا.

٣٠٦- ومن وجهة نظر ثقافية، يلاحَظ وجود تعايش ثقافي في مجال المعرفة، بسبب تدريب الكوادر في الخارج.

٣٠٧- وإمكانية الاضطلاع بنفس النشاط باستخدام تكنولوجيات متنوعة، أي بحسب البلد الذي درس فيه كل فني تمثل قيمة مضافة وعامل إثراء ثقافي.

عاشراً – الحق في المشاركة في الحياة الثقافية

التدابير التشريعية

٣٠٨- على الصعيد **الثقافي**[٣٨]، تبين المؤشرات المتاحة تطوراً بطيئاً، سواء على صعيد إقامة البنى التحتية أو على صعيد عدد القراء في المكتبات العامة وزوار المتاحف. وفي المقابل، تطور عدد الطلبة المسجلين في المدارس الوطنية للمسرح والرقص والموسيقى تطوراً إيجابياً للغاية.

٣٠٩- وعلى الصعيد الثقافي أيضاً، شارك ١٢٠ فنياً (مخرجون مسرحيون ومديرو رقص) من فرق المسرح والرقص في مقاطعات موشيكو ولوندا – نورتي ولوندا – سول في حلقة دراسية إقليمية حول أنشطة الثقافة والمسرح والرقص والموسيقى. وفي الفترة نفسها، نُظمت في كابيندا حلقة تدريبية لمديري التراث الثقافي على صعيد البلديات، بمشاركة فنيين وفدوا من مختلف بلديات المقاطعة. وفي مالانجي، شارك ٥١ موظفاً من موظفي مقاطعات مالانجي وكوانزا – نورتي وبيننغو في حلقة دراسية لإدارة وتنظيم المحفوظات. وفي مجال المكتبات، تم تدريب موظفين مختصين بترويج القراءة أتوا من المكتبات العامة ومن بعض المشاريع الثقافية في لواندا ومن المكتبة الوطنية.

٣١٠- وفيما يتعلق بالرياضة[٣٩]، وبصرف النظر عن النتائج الممتازة المحرزة في مختلف المسابقات الوطنية والدولية، يجدر بالملاحظة تزايد عدد ممارسي الرياضية وإقامة بعض البنى التحتية، وهي عملية من المقرر تكثيفها في عام ٢٠٠٦.

٣١١- وعُقدت في عام ٢٠٠٦ الندوة الثالثة للثقافة الوطنية وبُحثت فيها السياسة الثقافية لأنغولا وبرنامج التنمية الثقافية. ونُظم المهرجان الوطني للموسيقى "نسخة ٢٠٠٦"، وسبقته مراحل على صعيدي البلديات والمقاطعات. ويشار أيضاً إلى أن مهرجان عام ٢٠٠٦ شاركت فيه ٤٠٠ ١ فرقة مؤلفة من ٢٣٠ ١٣٥ شخصاً، وهي أرقام تؤكد أن المهرجان هو أكبر احتفال شعبي في البلد. وفي مجال تشجيع اللغات الوطنية، نُظمت في لوبانغو حلقة دراسية وُضعت فيها أبجدية للغة نيانيكا – هومبي.

٣١٢- ويجدر بالملاحظة في البرنامج التنفيذي للشباب[٤٠]، العدد المرتفع للمستفيدين من إجراءات تخفيف مناخ اللاتسامح بين الشباب وتشجيع التعاون بينهم.

---

(٣٨) انظر المرفق رقم ٣٠ المتعلق بالثقافة.

(٣٩) انظر المرفق ٣١ المتعلق بالرياضة.

(٤٠) انظر المرفق ٣٢ المتعلق بالثقافة.

حادي عشر – المجتمع المدني

٣١٣- وبالإضافة إلى القانون الدستوري لعام ١٩٩٢، يخضع تطوير أنشطة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في أنغولا لثلاثة نصوص تشريعية هي كما يلي:

(أ) القانون رقم ٩١/١٤، أو قانون الجمعيات، يحدد أساس عمل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في أنغولا؛

(ب) اللائحة التنظيمية للمنظمات غير الحكومية (المرسوم بقانون رقم ٠٢/٨٤)، تحكم عمل المنظمات غير الحكومية التي يُطلق عليها اسم "المجموعات التشاركية"؛

(ج) قانون النفع العام (القانون رقم ٠١/٥)، يخدم أو ينشئ الآليات القانونية اللازمة لتمكين جمعية أو منظمة غير حكومية من اكتساب صفة منظمة ذات نفع عام؛

(د) لا يوجد أي نص بعينه ينظم عمل المنظمات غير الحكومية العاملة على صعيد إقليمي أو محلي أو على صعيد المقاطعات.

٣١٤- وتنتهي هذه السنة ولاية الوحدة التقنية لتنسيق المساعدة الإنسانية، وهي الهيئة الحكومية التي تقوم مقام حلقة الوصل بين المنظمات غير الحكومية والأجنبية. وكانت قد بدأت ولايتها بتنقيح القانون رقم ٩١/١٤ والتشريع التكميلي. وكان الهدف من التنقيح تصحيح بعض الثغرات الموجودة، لتحويل جميع المنظمات العاملة في القطاع من منظمات للمساعدة في حالات الطوارئ إلى منظمات إنمائية.

٣١٥- ويجدر بالملاحظة أنه يوجد أيضاً في عداد التشريعات السارية في أنغولا بشأن منظمات المجتمع المدني، تشريع محدد ومنفصل يوجه وينظم أنواعاً معينة من الجمعيات، مثل لجان الآباء، وجمعيات القرويين، ولجان السكان وغيرها.

٣١٦- وإذا كانت التشريعات العامة المتعلقة بالجمعيات معروفة نسبياً لدى هذه الجمعيات فإن المعرفة بالتشريع المحدد لهذا القطاع محدودة للغاية.

٣١٧- وتشارك المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني الأنغولية والعاملة في أنغولا مشاركة متزايدة في أنشطة الترويج، بطرق أهمها الشبكات القائمة في كل قطاع من قطاعات النشاط. وعليه، يمكن تأكيد وجود مجتمع مدني تعددي في أنغولا.

٣١٨- وبالإضافة إلى الشبكات الرسمية، توجد أيضاً مناقشات نشطة بين منظمات المجتمع المدني حول مواضيع متصلة باستراتيجية مكافحة الفقر، ومحاربة الفساد، والشفافية والإدارة الرشيدة، والمسائل العقارية، والمسائل الجنسانية، وفيروس ومرض الإيدز، وحقوق الطفل، وجنوح الأحداث، والبطالة، وتوفير التعليم للجميع، وإعادة الإدماج والمصالحة الوطنية، والانتخابات، وغيرها من المواضيع. وتوجد مؤشرات على أن عمل المنظمات غير الحكومية بدأ يفعل فعله؛ والدليل على ذلك التغييرات المعتمدة في قانون الأراضي وقانون الصحافة والاقتراحات الواردة بشأن قانون الجمعيات الجاري تنقيحه.

٣١٩- وعلى النحو نفسه، بدأ احترام حقوق الإنسان للمحتجزين وغيرهم يشهد تحسناً نتيجة الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني لدى السلطات الحكومية والقضائية والشرطية وغيرها.

٣٢٠- ونظراً لمكانة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني، فقد آن الأوان لإعداد ووضع مشروع دراسي للإصلاح الضريبي ومشروع دراسي آخر لإنشاء مركز توثيق متخصص في المسائل التقنية والعلمية، تكون مهمته نشر ودراسة المشاكل أو المسائل أو الظواهر الضريبية أو الاجتماعية، من أجل التأثير في السياسة الخاصة بهذا القطاع.

٣٢١- وما زالت التشريعات الحالية في بداياتها فيما يخص الإدارة والمسؤولية الداخلية للمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني، وهذا لا يضمن أن تكشف هذه المنظمات بطريقة مناسبة وشفافة بيانات عن مسؤوليتها وإدارتها لأعضائها وللجمهور المهتم ولمؤسسات الدولة ولمانحيها الوطنيين والأجانب ولغيرهم.

٣٢٢- وفيما يخص تمويل المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع، باتت البيئة أكثر تقييداً بعد أن نفدت أموال الصناديق الإنسانية التي كانت موجودة أثناء النزاع، مما حمل أغلب الجهات المانحة لإعمار أنغولا على تغيير توجهها الاستراتيجي. ومع ذلك، كان الاتجاه الغالب في الفترة الأخيرة نحو تناقص الأموال المتاحة، بينما أخذت توجَّه أموال أخرى صوب الوكالات الحكومية.

٣٢٣- ولا تملك المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني الأنغولية كثيراً من الخبرة في جمع الأموال، لعدم حصولها على تدريب يُذكر من مثيلاتها الأجنبيات، التي تنافسها في الوقت نفسه منافسة غير نزيهة لتشويه سمعتها أمام الرأي العام وإبعادها عن الجهات المانحة الرئيسية والقوية.

- - - - -